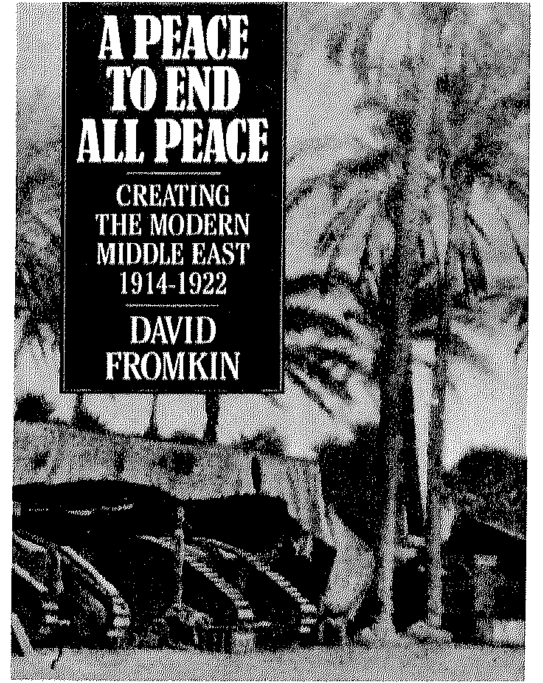
A PEACE TO END ALL PEACE

CREATING THE MODERN MIDDLE EAST 1914 - 1922

DAVID FROMKIN



ترجمة : أسعد كامل الياس

سلام ما بعده سلام

ولادة الشرق الأوسط ١٩١٤-١٩٢٢

داڤيد فرومكين

لم يسبق ان صدر كتاب يروي، بهذه الشمولية والسعة والعمق، قصة الشرق الأوسط ولم يسبق ان تناول وسرد كتاب واحد، في مجلد واحد، كيف ولماذا، ومن منطلق أية آمال ومخاوف ومشاعر واخطاء وحالات سوء فهم، اتخذت تلك القرارات السرية والعلنية التي وُلد منها الشرق الأوسط الحديث.

فلقد ظلت الروايات الرسمية (الروسية والفرنسية والبريطانية) حتى الآن من عمل الدعاية. وكانت في أحسن حالاتها موجهة حسب الأهواء، وفي أسوأ حالاتها من صنع الخيال. أما الحقيقة التي يعتمدها الكتاب فقد ظهرت على مدى عقود من السنين نتفاً، نتفاً، ثم تكشفت دفعة واحدة عقب فتح محفوظات الوثائق الرسمية والأوراق الخاصة التي ظلت سرية حتى عام ١٩٧٩.

إن هذا الكتاب يحل للمرة الأولى أكثر الألغاز السياسية غموضاً والتي رسمت الفجوات الأساسية لزلازل الشرق الأوسط المستمرة طوال هذا القرن.

إنه اول كتاب يضع عملية خلق الشرق الأوسط في إطاره الواسع. في الزمن الذي تتوجت به سياسات القرن التاسع عشر والتي تمخضت في القرن العشرين بعد الحرب العالمية الأولى.



1855131633

سلام ما بعده سلام

ولادة الشرق الأوسط

١٩١٤ - ١٩٢٢

دافيد فرومكين

رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL RAYYES BOOKS

المؤلف

دافيد فرومكين محام أميركي متخصص في القانون الدولي. صدر له من قبل كتابان: «استقلال الأمم» و «مسألة الحكومة». كتب في القضايا الدولية في مجلة «فورين آفيرز» وغيرها. يعيش في نيويورك، وهو عضو في «مجلس العلاقات الخارجية» الأميركي.

المترجم

أسعد كامل الياس، كاتب من سورية متخصص في حقل الترجمة. يعيش في دمشق ويعمل في التأليف.

الغلاف: لوحة للفنان الاستشراقي ف. كولمان

سلام ما بعده سلام

ولادة الشرق الأوسط ١٩١٤-١٩٢٢

سلام ما بعده سلام

ولادة الشرق الأوسط
١٩١٤-١٩٢٢

داڤيد فرومكين

ترجمة : أسعد كامل الياس



RIAD EL-RAYYES
BOOKS
رياض الريس للكتب والنشر
LONDON - CYPRUS
لندن - قبرص

A PEACE TO END ALL PEACE

Creating The Modern Middle East

1914 - 1922

BY

DAVID FROMKIN

Arabic Edition First Published in the United Kingdom in 1992

56 Knightsbridge
London SW1X 7NJ
U.K.

CYPRUS: P.O.Box: 7038 - Limassol

British Library Cataloguing in Publication Data available

ISBN 1-85513-163-3

الطبعة الأولى: كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٢

«بعد الحرب التي قُصد بها انهاء الحروب،
يبدو انهم نجحوا في باريس نجاحاً تاماً
في تحقيق «سلام ينهي السلام»».

ارشيبالد ويفل (في ما بعد الفيلد مارشال ايرل ويفل)،
الضابط الذي خدم تحت قيادة اللنبي في حملة فلسطين،
تعقيباً على المعاهدات التي وَضعت نهاية للحرب العالمية الأولى.

المحتويات

الجزء الرابع
التخريب

الجزء الخامس
الحلفاء في أدنى طالعهم

الجزء السادس
العوالم الجديدة والأراضي الموعودة

الجزء السابع
غزو الشرق الأوسط

الجزء الثامن
غنائم النصر

الجزء التاسع
إنحسار التيار

الجزء العاشر
العاصفة تهب على آسيا

الجزء الحادي عشر
روسيا تعود إلى الشرق الأوسط

الجزء الثاني عشر
التسوية الشرق أوسطية
لعام ١٩٢٢

الشرق الأوسط، كما نعرفه من العناوين الرئيسة للصحف حالياً، انبثق من قرارات اتخذها الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها. وفي هذا الكتاب شرعتُ في سرد القصة التي تروي في مجلد واحد كيف ولماذا - ومن منطلق أية آمال ومخاوف ومشاعر محبة وكره وأخطاء وحالات سوء تفاهم - اتُّخذت تلك القرارات.

ان الروايات الرسمية الروسية والفرنسية لما كانوا يفعلونه آنذاك في الشرق الأوسط كانت - وهذا ليس بالأمر غير الطبيعي - من عمل الدعاية. والروايات الرسمية البريطانية - بل والمذكرات اللاحقة التي كتبها المسؤولون المعنيون - لم تكن صادقة أيضاً. فالمسؤولون البريطانيون الذين قاموا بدور رئيس في اتخاذ تلك القرارات قدّموا لنا رواية للأحداث كانت في أحسن حالاتها موجهة حسب أهوائهم وفي أسوأ حالاتها من صنع الخيال. فقد سعوا لإخفاء دس أنوفهم في الشؤون الدينية الاسلامية وللتظاهر بأنهم دخلوا الشرق الأوسط بصفتهم أولياء أمر الاستقلال العربي - وهذا الاستقلال قضية لم يؤمنوا بها في الواقع.

علاوة على ذلك، فان الثورة العربية، التي شكلت محور حكايتهم لم تحدث في الواقع بقدر ما حدثت في خيال توماس ادوارد لورنس العجيب. فقد كان لورنس راوية حكايات خيالية، وقد جعل منه مخرج العروض المسرحية الأميركي (لويل توماس) «لورنس العرب».

أما الحقيقة فقد تكشفت على مدى عقود من السنين نتفاً نتفاً، ثم تكشفت، في نهاية الأمر، في كومة كبيرة، عقب فتح محفوظات (أرشيف) الوثائق الرسمية والأوراق الخاصة التي ظلت حتى الآن سرية. وبدا لي - عام ١٩٧٩، عندما بدأت هذا البحث - اننا وصلنا الى نقطة يمكن عندها رواية القصة الحقيقية لما حدث. ولهذا شرعت في كتابة هذا الكتاب.

لقد دأبت خلال العقد الماضي على قراءة المحفوظات ودرست ما توفر من مؤلفات، وجمعت

ما توصل اليه الدارسون الحديثون بغية اظهار الصورة التي تتشكل عندما نضع قطع لعبة الأحجية في أمكنتها. ان المؤلفين الذين استشهدت بأعمالهم في حواشي الكتاب حققوا معظم الاكتشافات الجديدة، مع اني ايضاً حققت بعض الاكتشافات الجديدة: مثلاً، ما الذي يمكن ان يكون قادة حزب تركيا الفتاة قد فعلوه من أجل اقناع الألمان بالتحالف معهم بتاريخ ١ آب (اغسطس) ١٩١٤؟ وهل يمكن ان يكون المفاوض العربي الفاروقي قد رسم خطاً عبر داخل سورية باعتبار ان هذا الخط يشكل حداً للاستقلال الوطني العربي.

ثم انني ايضاً قد أكون أول من حل الغاز حالات سوء التفاهم العديدة، أو على الأقل لفت الانتباه اليها، تلك الحالات من سوء التفاهم التي أشعلت في عام ١٩١٦ صراعاً خفياً داخل جهاز البيروقراطية البريطانية بين (سير مارك سايكس) مسؤول شؤون الشرق الأوسط في لندن، وصديقه (جيلبرت كلايتون) رئيس المخابرات في القاهرة. وقد تبين لي أن لا سايكس ولا كلايتون أدرك قط ان سايكس، في مفاوضات عام ١٩١٦ مع فرنسا، اخطأ في فهم ما طلب منه كلايتون أن يفعله. ذلك ان سايكس فعل العكس تماماً معتقداً بكل براءة انه كان ينفذ رغبات كلايتون، في حين ان كلايتون شعر شعوراً اكيداً ان سايكس قد خذله عامداً. وبما ان كلايتون لم يفاتح سايكس بالأمر، فقد ظل سايكس يجهل أن خلافات قد نشأت بينه وبين زميله، وهكذا ظل سايكس يعتقد خطأً في الشهور والسنين التي تلت ذلك انه وكلايتون ما زالا على وفاق، في حين ان كلايتون اصبح في الحقيقة خصماً لسياسته داخل الجهاز البيروقراطي ـ ولعله كان الخصم الأخطر.

لقد كانت احدى محاولاتي الرئيسة ان اضع السياسة البيروقراطية في اطارها الصحيح ـ وآمل ان اكون قد وُفقت في ذلك. ولكني حاولت الا اكتفي بايضاح عمليات ووقائع محددة. ان الغاية من هذا الكتاب هي اعطاء مشهد فسيح لما كان يحدث للشرق الأوسط بكامله، وتبيان أن إعادة تشكيله كان عملاً من أعمال سياسة القوى الكبرى في زمن فريد: اي في اللحظة عينها التي كانت عندها موجات التوسع الامبراطوري الأوروبي تندفع الى الأمام لتبلغ ذروتها، ثم شعرت هذه الموجات بأولى عوامل الجذب القوية للمدّ الذي سوف يصدها ويعيدها الى الوراء.

والشرق الأوسط، كما اتصوره، لا يعني فقط مصر وإسرائيل وإيران وتركيا والدول العربية الآسيوية، بل يعني ايضاً آسيا الوسطى السوفياتية وافغانستان، اي كامل الساحة التي حاربت فيها بريطانيا، بدءاً من الحروب النابوليونية، لحماية طريق الهند من هجمات فرنسا اولاً ثم هجمات روسيا في ما اصبح يعرف باسم «اللعبة الكبرى».

ان الدراسات الأخرى المتعلقة بالحرب العالمية الأولى وعاقبتها في المنطقة كانت تميل الى معالجة شؤون بلد واحد أو منطقة واحدة. وحتى الذين عالجوا السياسة الأوروبية في الشرق العربي او الشرق التركي بأكمله، قد ركزوا، مثلاً، على دور بريطانيا وحده، أو ري بريطانيا وفرنسا. اما انا فاضع خلق الشرق الأوسط الحديث في اطار أوسع: ذلك

أني أرى أن ما حدث هو ذروة اللعبة الكبرى في القرن التاسع عشر، ولذلك فإني أبيّن أن روسيا، أيضاً لعبت دوراً رئيساً في القصة. وبسبب روسيا كلياً أو جزئياً، شرع كيتشنر ينشىء تحالفاً بريطانياً مع العالم العربي الاسلامي. وبسبب روسيا قررت بريطانيا وفرنسا احتلال الشرق الأوسط واقتسامه، مع انهما كانتا تفضلان الاحتفاظ بالامبراطورية التركية في المنطقة. وبسبب روسيا أعلنت وزارة الخارجية البريطانية جهاراً تأييد بريطانيا لاقامة وطن قومي يهودي في فلسطين، ثم للسبب نفسه شعر عدد من المسؤولين البريطانيين، بعد الحرب، أن بريطانيا مضطرة لأن تشكل حاجزاً في الشرق الأوسط لصد الحملة البلشفية. ومع ذلك، حسب علمي، هذا أول كتاب يروي القصة على أنها قصة الشرق الأوسط بمفهومها الأوسع؛ مفهوم «اللعبة الكبرى» التي تلعب فيها روسيا دوراً مركزياً.

وسترون عند قراءة الكتاب أن شخصيات الشرق الأوسط، وظروفه، وثقافاته السياسية لا تبرز كثيراً في رواية الكتاب إلا عندما أبيّن الخطوط العامة والأبعاد لما أهمله السياسيون الأوروبيون عندما كانوا يتخذون قراراتهم.

هذا الكتاب يتناول عملية اتخاذ القرارات. وفي المدة ١٩١٤ ـ ١٩٢٢ كان الأوروبيون والأميركيون الوحيدين الذين جلسوا حول الطاولة عندما اتخذت القرارات.

لقد كان عصراً اصطُنعت فيه بلدان الشرق الأوسط وحدوده في أوروبا. فالعراق وما نسميه الآن الأردن، على سبيل المثال، هما اختراعان بريطانيان، والخطوط رُسمت على خارطة بيضاء من قبل سياسيين بريطانيين بعد الحرب العالمية الأولى، بينما أنشئت حدود المملكة العربية السعودية، والكويت والعراق من قبل موظف مدني بريطاني عام ١٩٢٢. ورسمت فرنسا الحدود بين المسلمين والمسيحيين في سوريا ولبنان. ورسمت روسيا الحدود بين المسلمين والمسيحيين في أرمينيا وأذربيجان السوفياتية.

وقد اعتقدت الدول الأوروبية آنذاك أن باستطاعتها أن تغيّر آسيا الاسلامية في صميم أساسيات وجودها السياسي، وإذ حاولت الدول الأوروبية هذا التغيير فقد استحدثت نظام دول مصطنعة في الشرق الأوسط، مما جعل منه منطقة لبلدان لم تصبح أمماً حتى يومنا هذا. لقد وضع الروس موضع المساءلة أساس الحياة السياسية في الشرق الأوسط ـ أي الدين ـ فاقترحوا الشيوعية، وفعل مثلهم البريطانيون فاقترحوا القومية أو الولاء للأسر الحاكمة، عوضاً عن الدين. ان إيران الخميني في العالم الشيعي والاخوان المسلمين في مصر وسورية وغيرهما من العالم السني قد أبقيا هذه القضية حية. وأما الحكومة الفرنسية التي سمحت فعلاً للدين أن يكون أساس السياسة ـ حتى أساس السياسة الفرنسية ـ فقد ساندت طائفة ضد طوائف أخرى، وهذه أيضاً قضية أُبقيت حية، لا سيما في النزاع الطائفي الذي دمر لبنان في السبعينيات والثمانينيات.

ويبدو لي أن عام ١٩٢٢ كان نقطة اللاعودة من حيث وضع مختلف العشائر في الشرق

الأوسط على طرقها المؤدية الى التصادم، مما يعني أن ما تتسم به السنوات التي يُعنى بها هذا الكتاب، من إثارة للاهتمام، أي السنوات من ١٩١٤ الى ١٩٢٢، سببه انها كانت سنوات ابداع وتشكيل بدا فيها (وربما كان الأمر كذلك فعلًا) كل شيء ممكناً. كان ذلك زمناً اعتقد فيه الأوروبيون، وليس بغير أساس للتصديق، ان القوميتين العربية واليهودية هما حليفتان طبيعيتان، وكان زمناً كان فيه الفرنسيون، وليس العرب، أعداء الحركة الصهيونية الخطرين، ولم يكن النفط آنذاك عاملًا هاماً من عوامل السياسة في الشرق الأوسط.

بيد أن الخيارات ضاقت والمناهج تحددت مع حلول عام ١٩٢٢. لقد بدأ الشرق الأوسط في ذلك العام السير على طريق كان من شأنه أن يقود الى حروب لا نهاية لها (من ضمنها الحروب بين اسرائيل وجاراتها، وبين الميليشيات المتناحرة في لبنان) ويقود أيضاً الى أعمال إرهاب دائمة التصاعد (أعمال خطف واغتيال ومجازر عشوائية) مما شكل سمة مميزة للحياة الدولية في السبعينيات والثمانينيات. وهذا كله جزء من تركة التاريخ الذي يعاد سرده على صفحات هذا الكتاب.

يروي هذا الكتاب قصتين لا تلبثان أن تندمجا في قصة واحدة. تبدأ القصة الأولى بقرار اللورد كيتشنر عند اندلاع الحرب العالمية الأولى، تقسيم الشرق الأوسط بعد الحرب بين بريطانيا وفرنسا وروسيا، وبتعيينه (سير مارك سايكس) لاعداد التفصيلات. ويقتفي الكتاب أثر سايكس خلال سنوات الحرب وهو يعدّ الصيغة البريطانية لمستقبل الشرق الأوسط. ويمضي الكتاب فيبين ان البرنامج الذي صاغه سايكس تحقق، في جزء كبير منه، بعد الحرب، وانه تجسد في وثائق أُقرت رسمياً (في الجزء الأكبر منها) عام ١٩٢٢.

هذه هي القصة التي انطلقتُ أصلًا لكتابتها. وكانت الغاية منها اظهار أنه إذا وضعنا عدداً من وثائق وقرارات ١٩٢٢ معاً: إعلان اللنبي الذي أوجد استقلالاً اسمياً لمصر، الانتداب على فلسطين والكتاب الأبيض الذي وضعه تشرشل بشأن فلسطين (ومنه انبثقت اسرائيل والأردن)، المعاهدة البريطانية التي أوجدت مكانة للعراق، الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، وضع بريطانيا ملكين جديدين على عرش مصر وعرش العراق ورعايتها أميراً بصفته حاكماً جديداً لما سيصبح الأردن، والاعلان الروسي عن قيام اتحاد سوفياتي تعيد فيه روسيا تثبيت حكمها في آسيا الوسطى الاسلامية ـ هذه كلها سترون انها إذا أخذناها معاً نجد انها تعادل تسوية شاملة لمسألة الشرق الأوسط. علاوة على ذلك، فان تسوية عام ١٩٢٢ هذه (وقد أطلقت عليها هذا الاسم لأن معظم عناصرها تجمعت في ذلك العام أو نحوه) نبعت من مفاوضات زمن الحرب التي اجراها سير مارك سايكس مع فرنسا وروسيا من أجل الاتفاق على اقتسام الشرق الأوسط بعد الحرب بين هذه الدول. لقد نال الفرنسيون حصة أقل قليلًا مما اتفق عليه، وسُمح للروس بالاحتفاظ فقط بما كانوا قد حصلوا عليه قبل الحرب، ولكن ظل محترماً مبدأ السماح لهم بأن يشتركوا مع بريطانيا في

اقتسام وحكم آسيا الاسلامية. أما في دائرة النفوذ البريطاني فقد سار كل شيء وفق مخطط سايكس: لقد حكمت بريطانيا في الأغلب حكماً غير مباشر بصفة دولة حماية لبلدان عربية ذات أنظمة ملكية مستقلة استقلالاً اسمياً، وطرحت نفسها راعية للقوميتين العربية واليهودية.

وإضافة الى اثباتي انه كانت هنالك تسوية عام ١٩٢٢ في الشرق الأوسط، فإنني أبيّن في هذا الكتاب أن خصومتنا مع تلك التسوية (الى حد انه لو نظرنا الى الوراء لكنا رسمنا الشرق الأوسط الجديد بصورة مختلفة) ليست هي ما نعتقد أحياناً انها هي خصومتنا معها. بل ان الحكومة البريطانية لم تخفق آنذاك في استنباط تسوية تلبي احتياجات ورغبات شعوب الشرق الأوسط فحسب، وإنما حاولت أن تفعل شيئاً مختلفاً تمام الاختلاف. وبالنسبة للورد كيتشنر ووكيله المفوض مارك سايكس كانت مسألة الشرق الأوسط هي ما كانته لأكثر من قرن: أي أين ينبغي رسم خط الحدود الفرنسية في الشرق الأوسط؟ وأهم من ذلك أين ينبغي أن يُرسم خط الحدود الروسية في الشرق الأوسط؟

هذه، كما قلت، هي القصة التي انطلقت لأرويها. ولكن في روايتي لها انبثقت قصة أخرى: قصة كيف تغيرت بريطانيا وغيّر المسؤولون والسياسيون البريطانيون أفكارهم في ما بين ١٩١٤ و١٩٢٢، بحيث انهم مع حلول عام ١٩٢٢ ـ عندما ألزموا انفسهم رسمياً ببرنامجهم لاعادة تكوين الشرق الأوسط ـ لم يعودوا يؤمنون بهذا البرنامج. وسنرى خلال رواية القصة ان الحكومة البريطانية للأعوام ١٩١٤ و١٩١٥ و١٩١٦، التي رحبت بوجودين روسي وفرنسي في الشرق الأوسط لما بعد الحرب، تتحول بعد الحرب إلى حكومة تعتبر روسيا في الشرق الأوسط خطراً وتعتبر فرنسا في المنطقة كارثة. وسنرى أن أنصار الصهيونية في عام ١٩١٧ يتحولون الى معادين للصهيونية في عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٢، وان المتحمسين لحركة فيصل العربية يتحولون خصوماً لفيصل باعتباره غير جدير بالثقة وخصوماً لشقيقه عبدالله باعتباره رجلاً لا أمل في أن يكون ذا فاعلية. وفق كل ذلك سنرى بريطانيا تباشر مشروعاً امبراطورياً جديداً في الشرق الأوسط ـ مشروعاً يتطلب تحقيقه أجيالاً إذا كانت الغاية منه إعادة تكوين الشرق الأوسط على غرار إعادة تكوين الهند ـ وذلك في الوقت عينه الذي كان فيه الرأي العام البريطاني يتجه الى سياسة خفض التزامات بريطانيا في ما وراء البحار ويقرر انه لم يعد راغباً في مزيد من المغامرات الامبراطورية.

ولعل أزمة التمدين السياسي التي يجتازها الشرق الأوسط الآن لا تنبثق فقط من تدمير بريطانيا للنظام القديم في المنطقة عام ١٩١٨، ومن قراراتها عام ١٩٢٢ بشأن كيفية استبدال ذلك النظام، بل تنبثق أيضاً من غياب القناعة في السنين اللاحقة، ببرنامجها الذي فرض التسوية عام ١٩٢٢.

الكتاب الذي كان في نيتي أن أكتبه كان محصوراً بالطريقة التي عكفت بها أوروبا على

تغيير الشرق الأوسط، فانتهى بي الأمر الى كتاب يعالج كيف تبدلت أوروبا في الوقت نفسه وكيف تفاعلت الحركتان.

إن لويد جورج، و وودرو ويلسون، وكيتشنر الخرطوم، ولورنس العرب، ولينين، وستالين، وموسوليني ـ وهم رجال كانت لهم يد في إعطاء القرن العشرين شكله ـ إنما هم ضمن أولئك الذين قاموا بأدوار قيادية في الدراما التي تتكشف أحداثها في كتاب (سلام ينهي كل سلام)، وكانوا رجالاً عملوا جاهدين لإعادة تكوين العالم في ضوء نظرتهم اليه. وفوق كل ذلك يبرز ونستون تشرشل على صفحات هذا الكتاب كشخصية طاغية بعثت عبقريته الروح في الأحداث. وصبغت شخصيته هذه الأحداث بصبغتها ومنحتها الحيوية.

بالنسبة لتشرشل، كما للويد جورج، وويلسون، ولينين، وستالين وآخرين ـ وكما لأشخاص مثل جان كريستيان سمطس، وليو إيميري، واللورد ميلنر ـ كان الشرق الأوسط عنصراً جوهرياً أو منطقة تجارب لنظرتهم الى العالم. كانت رؤيتهم لمستقبل الشرق الأوسط أساسية في فكرتهم عن نوع القرن العشرين الذي اعتقدوا اعتقاداً شديداً أنه سينبثق أو ينبغي أن ينبثق كطائر الفينيق من رماد الحرب العالمية الأولى. وبهذا المعنى. فإن التاريخ الذي تعيد روايته صفحات هذا الكتاب هو قصة خلق القرن العشرين وكذلك خلق الشرق الأوسط الحديث.

الجزء الأول

عند مفترق الطرق في التاريخ

الفصل الاول

آخر أيام أوروبا القديمة

(١)

في أواخر ربيع عام ١٩١٢، أبحر اليخت الرشيق انشانترس من ميناء جنـوا بجوّه الممطر، منطلقاً في نزهة بحرية في البحر الأبيض المتوسط ـ كانت رحلة خلواً من الهموم، لا جدول زمنياً لها ولا خطّ سير محدداً. وما إن ابتعد اليخت جنوباً حتى ازدادت السماء بهاء، وسرعان ما كان اليخت يستحم بأشعة الشمس.

كان اليخت انشانترس ملكاً للأميرالية البريطانية. أما الاقامة على متنه فكانت بما هي عليه من فخامة، صنو الاقامة على يخت الملك الخاص. وناهز عدد بحارته المئة، كانوا في خدمة نحو اثني عشر ضيفاً جاؤوا من بريطانيا عبر باريس، حيث حلوا في فندق ريتز. بين هؤلاء الضيوف رئيس وزراء بريـطانيا، هيربرت اسكويث، وابنته الفاتنة فيوليت، وكانت في الخامسة والعشرين من عمـرها. وبينهم أيضاً رئيس الاميرالية المدني، ونستون تشرشل، ومجموعة صغيرة من أفراد أسرته والمقربين اليه من الزملاء. وقد كانوا خلال سنوات العزّ الأخيرة، قبل أن تضع الحرب العالمية الأولى نهاية لعالمهم، من أكثر الفئات التي عرفها العالم حظاً وتمتعاً بالامتيازات.

كانت فيوليت اسكويث تحتفظ بمفكرة تدوّن فيها ملاحظاتها خلال الرحلة. وعند الوصول الى بومبي تجولت هي وأصدقاؤها «في الشوارع الطويلة الجميلة التي لفها السكون» والتي كانت ذات يوم تنبض بحياة روما الامبراطورية. أما الآن، كما ذكرت في مفكرتها، فقد نما العشب في هذه الشـوارع التي كانت تضجّ بالحياة[1]. وفي صقلية تسلق مرافقوها خرائب قلعة يونانية قديمـة، وتنـاولوا، وسـط زهور اللاوند والأعشاب البرية، غداءً خفيفاً مما يتناوله الناس في النزهات، وهم جلوس على كتل من الحجارة تساقطت من جدران القلعة. بعد ذلك صعدوا الى موقع

---

(١) فيوليت بونهام كارتر، **ونستون تشرشل كما عرفته**، ص ٢٦٣.

أعـلى ليرقبوا غياب الشمس فوق صفحة ماء البحر، من مكانهم بين خرائب المسرح اليوناني القـديم القائمة على المرتفعات التي صعدوا اليها. وهناك استلقوا «وسط عطر السعتر البري وطنين النحل، وأخذوا يرقبون تبدل لون البحر من الأزرق الى الناري ثم الى الأخضر الزمردي فيما كانت الشمس تغطس في البحر والنجوم تظهر في السماء[٢]».

ان دورات الفلك ـ التحركات السماوية التي تسبّب تبدل الليل والنهار وفصول السنة من ربيع وصيف الى خريف وشتاء ـ قد وجدت انعكاساً لها في ملاحظات فيوليت عن المشاهد على الأرض والأضـواء التي تغمـرها. ان احساس فيوليت بزوال الحضارات والقوى السياسية وسيطرة الأقوياء، لم تحجب نشوتها وابتهاجها برحلتها وهي في سن الشباب الى أراضي الماضي العتيق. لقد كان والدها برأس امبراطورية تكاد تبلغ ضعفي مساحة الامبراطورية الرومانية في أوجها، ولعله تراءى لها أن امبراطورية والدها ستستمر ضعفي عمر الامبراطورية الرومانية.

أما والدها رئيس الوزراء، فقد كان شديد الحرص على أن يمتع نظره بالمشاهد التي يراها، فلا يفارقه الكتاب الدليل تأليف بايدكر، وكان متقد الحماسة للآداب القديمة، يقرأ ويكتب اليونانية واللاتينية الكلاسيكية بيسر وسرور. أما ونستون تشرشل الذي لم يكن ضليعاً باللغات أو الآداب القديمة، فكان يغار غيرة الأولاد. فقد قال:

«هؤلاء الاغريق والرومان، ثمة مبالغة في تقديرهم، كل ما في الأمر انهم كانوا الأوائل في قول كل شيء. أنا نفسي قلت أشياء لا تقل جودة. ولكنهم سبقوني[٣]».

كتبت فيوليت في مفكرتها:

«عبثاً نوّه والدي بأن العالم مضى في مسيرته زمناً طويلاً قبل ظهور الاغريق والرومان على مسرح الحياة»[٤].

لقد كان رئيس الوزراء مفكراً، مدركاً أن الاتجاه بين مؤرخي العالم القديم يميل الى النأي عن حصر اهتمامهم بحضارتي الاغريق والرومان الأوروبيتين. وقد نالت قبولاً واسعاً مقولة الأستاذ الأميركي جيمس هنري بريستد ان المدنيّة الحديثة ـ أي المدنية الأوروبية ـ لم تكن بداياتها في اليونان وروما، بل في الشرق الأوسط: في مصر ويهودا، وبابل وأشور، وسومر وأكد. هذه المدنية الحديثة ـ التي تمتد جذورها آلاف السنين في غابر القرون، وفي تربة تلك الممالك الشرق أوسطية التي انـدثرت منذ زمن بعيد ـ إنما كان يُنظر اليها على انها بلغت أوجها في سيادة الشعوب الأوروبية، وأفكارها المثلى ونمط حياتها، على الكرة الأرضية.

كان أمراً مألوفاً في بدايات القرن العشرين، عندما كان تشرشل وضيوفه يمضون الوقت في رحلتهم على متن اليخت انشـانتـرس، أن يفترض المرء أن الشعوب الأوروبية ستواصل القيام بدور

---

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٦٤.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٦٢.

(٤) المرجع نفسه.

السيطرة الذي تمارسه في الشؤون العالمية الى أبعد ما تستطيع البصيرة أن ترى. وكان من الشائع أيضاً الافتراض أن الشعوب الأوروبية بعد أن أنجزت معظم ما اعتبره كثيرون رسالة الغرب التاريخية ـ أي تحديد المصير السياسي للشعوب الأخرى على الكرة الأرضية ـ فلا بد انها متممة هذه الرسالة. وكانت بلدان الشرق الأوسط بارزة بين البلدان التي كان على الأوروبيين التعامل معها، إذ هي بين قلة من المناطق المتبقية على كوكبنا دون أن يعاد تكوين شكلها اجتماعياً وثقافياً وسياسياً على صورة أوروبا ومثالها.

(٢)

ومع أن الشرق الأوسط كان خلال القرن التاسع عشر موضع اهتمام عظيم من قبل الدبلوماسيين والسياسيين الغربيين؛ إذ هو ساحة تجري على أرضها منافسات اللعبة الكبرى، فقد تضاءل اهتمامهم به وصار هامشياً في السنوات الأولى من القرن العشرين، عندما بدا ان تلك المنافسات وجدت طريقها الى الحل. لقد أصبحت المنطقة منطقة راكدة سياسياً، وكان الرأي ان الدول الأوروبية ستضع يدها على المنطقة يوماً ما، ولكن زال الشعور بأن هذا أمر ملح.

قلة من الأوروبيين من جيل تشرشل كانت تعرف، أو يهمها، ما يجري في امبراطوريتي السلطان العثماني والشاه الفارسي السقيمتين. قد تحدث من حين الى آخر مذبحة للأرمن على أيدي الأتراك فيتعالى صراخ الرأي العام في الغرب، ولكن الاهتمام بها لا يدوم أكثر مما كان يدوم الاهتمام بمذابح اليهود على أيدي الروس.

أما رجال الدولة الدنيويون، فكانوا في دخيلة نفوسهم يعتقدون ان ليس ما يمكن عمله، ولكنهم تجاوباً مع عواطف الرأي العام كانوا يحثون السلطان على تنفيذ اصلاحات، ثم يقف الأمر عند هذا الحد. والصورة التي ارتسمت في أذهان الأوروبيين عن شؤون المنطقة هي صورة مكائد تدبر في بلاط السلطان، وجهاز حكومي فاسد، وتحالفات قبلية متبدلة، وشعب فاتر الهمة عديم المبالاة. ولم يكن في الصورة إلا القليل مما يجعل الانسان العادي الذي يعيش في لندن أو باريس أو نيويورك يعتقد أن ذلك يؤثر على حياته أو مصالحه. ومع أن المخططين في برلين تطلعوا إلى انشاء خطوط سكك حديدية وفتح أسواق جديدة في المنطقة، فقد كانت هذه مشاريع تجارية(*). ولم تكن قد تأججت بعد المشاعر التي استحوذت على اهتمام الجنود والارهابيين، والتي ساقتهم ليكونوا قاتلين أو مقتولين.

في الوقت عينه، كانت الخريطة السياسية للشرق الأوسط تبدو مختلفة عما هي الآن. فلم تكن قد

(*) تظل سكة حديد بغداد أفضل مثال على توغل ألمانيا الاقتصادي في المنطقة. والقصة معقدة وكثيراً ما يساء فهمها، ولكن البريطانيين شجعوا المشروع في الأصل وساندوه، غير مدركين في البداية ما قد يشكله من أخطار. وما لبث المشروع أن أصبح مصدر خلاف بين بريطانيا وألمانيا، ولكن الخلاف وجد حلاً في الاتفاق الذي توصل اليه البلدان عام ١٩١٤.

وجدت بعد اسرائيل، والأردن، وسورية، والعراق، والمملكة العربية السعودية. كان معظم الشرق الأوسط لا يزال على حاله، مثلما كان على مدى قرون، مستكيناً تحت سيطرة الامبراطورية العثمانية المصابة بالمرض والاهمال، أي منطقة هادئة نسبياً يتحرك فيها التاريخ، ككل شيء آخر، حركة متمهلة.

أما الآن، وقد أشرف القرن العشرون على ختامه، فإن سياسات الشرق الأوسط تقدم لنا وجهاً مختلفاً كل الاختلاف: انها قابلة للانفجار. وما من أحد قام بدور أكثر حسماً ـ أحياناً من دون قصد ـ في ولادة الشرق الأوسط، الذي نتعايش معه حالياً، من الدور الذي قام به ونستون تشرشل، الذي كان قبل الحرب العالمية الأولى سياسياً انكليزياً صاعداً ولكنه كان موضع ريبة، ولم يكن عنده اهتمام خاص بآسيا الاسلامية. ان مصيراً عجيباً دفع بتشرشل والشرق الأوسط الى تدخل أحدهما تكراراً بحياة الآخر السياسية. ولم يحدث ذلك دون أن يترك آثاراً: فثمة خطوط حدود مرتسمة الآن على صفحة الشرق الأوسط؛ هي ندب خلفتها تلك المجابهات معه.

الفصل الثاني

تركة اللعبة الكبرى في آسيا

(١)

قُيض لكل من تشرشل، واسكويث وزملاء لهما في مجلس الوزراء، كوزير الخارجية سير ادوارد غراي، ووزير المالية ديفيد لويد جورج، وفي ما بعد وزيـر الحربية اللورد كيتشنر، أن يقوم بدور حاسم في خلق الشرق الأوسط الحديث، وهم في أدائهم لهذه الأدوار لم يستطيعوا التخلص من تركة سياسية ورثوها من العصر الفيكتوري، ظنت حكومة حزب الأحرار برئاسة اسكويث انها نبذتها. ذلك أن اسكويث وغراي، بعد أن أدارا الظهر لمزاحمة القرن التاسع عشر مع فرنسا وروسيا في الشرق الأوسط، اعتقدا أن بمقدورهما أن يبتعدا عنها، فإذا بالأحداث تثبت خطأهما.

(٢)

ان الصراع على الشرق الأوسط، الذي زج بريطانيا في مزاحمة منافساتها الأوروبية، انما كان نتيجة التوسع الامبراطوري الذي مهدت له الرحلات البحرية التي قام بها كولومبوس، وفاسكو دي غاما، وماجيلان، ودريك. فبعد اكتشافها الطرق البحرية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، راحت الدول الأوروبية تتبارى في السيطرة على بقية العالم. وكانت انكلترة متأخرة نسبياً في دخول هذه المباراة، ولكنها ما لبثت أن برّت البلدان الأخرى.

ونجحت الجـزر البـريطانية خلال القرن الثامن عشر، بالرغم من صغر حجمها، في تأسيس امبراطورية مترامية الأطراف تحيط بالكرة الأرضية. وصار البريطانيون، شأنهم شأن الاسبان والهولنديين من قبل، يتباهون بأن عاهلهم يملك ممتلكات لا تغيب عنها الشمس. وعندما كان ونستون تشرشل وهيربرت اسكويث يتنزهان في نزهتهما البحرية على متن اليخت انشانترس عام ١٩١٢، كان ملكهما، جورج الخامس، يحكم ربع مساحة اليابسة على الكرة الأرضية.

ولم يفخر البريطانيون بأي من فتوحاتهم قدر فخرهم بفتوحات الشرق التي رويت عنها القصص. غير أن هذه الانتصارات لم تخلُ من غرابة. ذلك أن بريطانيا إذ بزت فرنسا في آسيا والمحيط الهادي، وتوجت هذا الانجاز بامتلاك الهند، مددت خط مواصلاتها واتصالاتها بعيداً جداً بحيث صار بالامكان قطعه في نقاط عديدة.

لقد كشف نابوليون بونابرت نقطة الضعف هذه عام ١٧٩٨ عندما غزا مصر وزحف على سورية؛ وكان في نيته، كما قال في ما بعد، أن ينطلق من سورية على طريق الأساطير والمجد، ماراً ببابل، الى الهند. ومع أن خطط نابوليون قد خابت، فانه أقنع في ما بعد القيصر الروسي بولس المعتوه بأن يرسل جيشه على الطريق عينها.

وكان رد بريطانيا على هذا الوضع هو أن تساند أنظمة الحكم الأهلية في الشرق الأوسط لمنع التوسع الأوروبي. فلم تكن هي راغبة في السيطرة على المنطقة، بل كان همها أن تحول دون سيطرة دولة أوروبية أخرى عليها.

وهكذا اتبعت الحكومات البريطانية المتعاقبة طوال القرن التاسع عشر سياسة دعم الممالك الاسلامية المتهاوية في آسيا، لحمايتها من التدخل والتخريب والغزو من قبل الدول الأوروبية. وهي إذ سارت على هذا النهج سرعان ما وجدت أن الامبراطورية الروسية هي خصمها الرئيس، فأصبح دحر الأهداف الروسية في آسيا هاجس أجيال من المسؤولين المدنيين والعسكريين البريطانيين. وصارت محاولة دحر هذه الأهداف بالنسبة اليهم «اللعبة الكبرى»[١] والرهانات فيها عالية. وقد حدّد جورج كورزون، الذي شغل مستقبلاً منصب نائب الملك في الهند، الرهانات تحديداً واضحاً: «تركستان، وافغانستان، وما وراء بحر قزوين وبلاد فارس (وهذه أسماء لا توحي إلا بالبعد المطلق) وأعترف أنها، بالنسبة لي، بيادق على رقعة الشطرنج واللعبة التي تدور على هذه الرقعة هي لعبة السيطرة على العالم»[٢]. أما الملكة فكتوريا، فكانت أوضح تعبيراً، إذ قالت ان المسألة هي «مسألة السيادة الروسية أو البريطانية على العالم»[٣].

(٣)

يبدو ان ضابطاً بريطانياً يدعى آرثر كونولي هو أول من أطلق تسمية «اللعبة الكبرى». وقد لعبها

---

(١) من أجل بحث أوفى راجع ديفيد فرونكين، «اللعبة الكبرى في آسيا»، مجلة **فورين افيرز** (عدد ربيع ١٩٨٠)، ص ٩٣٦. وراجع أيضاً ادوارد انغرام، **الالتزام باوروبا: تنبؤات اللعبة الكبرى في آسيا ١٧٩٧ ـ ١٨٠٠**، (اوكسفورد: مطبعة كلارندن، ١٩٨١)، وادوارد انغرام، **بدايات اللعبة الكبرى في آسيا ١٨٢٨ ـ ١٨٣٤**، (اوكسفورد: مطبعة كلارندن، ١٩٧٩).

(٢) جورج كورزون، **بلاد فارس والمسألة الفارسية**، (لندن: فرانك كاس، ١٩٦٦)، المجلد الاول الصفحتين ٣ و٤.

(٣) ج. كلايتون، **بريطانيا والمسألة الشرقية: من ميسولونغي إلى غاليبولي**، (لندن: مطبعة جامعة لندن، ١٩٧١)، ص ١٣٩.

بشهامة على حدود جبال الهمالايا وفي صحارى وواحات آسيا الوسطى، وخسر اللعبة بطريقة مروعة: فقد حبسه أمير أوزبكي شهرين في بئر ملأى بالقوارض والزواحف. وما بقي من جثته بعد الشهرين انتشل وضرب عنق الجثة. وقد عثر على عبارة «اللعبة الكبرى» في أوراقه واقتبسها أحد مؤرخي الحرب الافغانية الأولى[٤]. ثم أكسبها روديارد كيبلنغ شهرة في روايته «كيم»، وهي قصة صبي هندي ـ انكليزي ومرشده الأفغاني اللذين أحبطا المكائد الروسية على الطرق المؤدية الى الهند[*].

بداية اللعبة كانت قبل عام ١٨٢٩، عندما شرع دوق ولينغتون، الذي كان آنذاك رئيساً للوزراء، في مراسلات رسمية تبحث موضوع أفضل سبيل لحماية الهند من هجوم روسي عبر افغانستان. وكان الرأي أن الطريقة المثلى هي إبعاد روسيا عن افغانستان. وهكذا صارت استراتيجية بريطانيا منذئذ استخدام أنظمة الحكم الهرمة في آسيا الاسلامية كحاجز ضخم بين الهند البريطانية من جهة، وطريقها الى مصر والخطر الروسي من جهة أخرى. وقد اقترنت هذه السياسة خصوصاً باسم اللورد بالمرستون، الذي طورها على مدى سنين عديدة بصفته وزيراً للخارجية (١٨٣٠ ـ ١٨٣٤، ١٨٣٦ ـ ١٨٤١ و١٨٤٦ ـ ١٨٥١) ثم بصفته رئيساً للوزراء (١٨٥٥ ـ ١٨٥٨ و١٨٥٩ ـ ١٨٦٥).

لقد احتدمت معركة تأييد أنظمة الحاجز الصديقة، بحدة شديدة عند طرفي القارة الآسيوية الغربي والشرقي، حيث كان السباق على السيطرة على مواقع استراتيجية. أما في غرب آسيا فقد كان مركز الاهتمام الاستراتيجي هو القسطنطينية (استانبول)، بيزنطة القديمة، التي تحكمت منذ قرون بمفترق الطرق في السياسة العالمية. فهي بموقعها عند مضائق الدردنيل تتحكم بالمرور شرقاً/غرباً بين أوروبا وآسيا، وشمالاً/جنوباً بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

وما دامت القسطنطينية لم تنتقل الى أيد غير صديقة، كان باستطاعة الأسطول البريطاني القوي أن يبحر عبر الدردنيل الى البحر الأسود ليفرض سيطرته على خط الساحل الروسي. أما إذا قُدّر للروس أن يستولوا على المضائق، فعندها لن يمنعوا الأسطول البريطاني من الوصول الى البحر الأسود فحسب، بل يستطيعون أيضاً أن يرسلوا أسطولهم عبر المضائق الى البحر الأبيض المتوسط، وهناك يستطيع وجوده أن يهدد شريان الحياة البريطاني.

أما عند الطرف الأبعد للقارة الآسيوية، فان مكان الاهتمام الاستراتيجي هو سلاسل الجبال الشاهقة الواقعة داخل افغانستان والملاصقة لها، حيث يستطيع الغزاة أن يتدفقوا، عبر هذه الجبال، على سهول الهند البريطانية. وكان هدف بريطانيا في شرق آسيا أن تحول دون قيام أي شكل من أشكال الوجود الروسي على هذه المرتفعات المسيطرة على ما حولها.

---

(٤) ج. كاي كما رواه هـ. و. ديفين، **اللعبة الكبرى في آسيا، ١٨٠٠ ـ ١٨٤٤**. محاضرة رالي عن التاريخ (لندن: الأكاديمية البريطانية، ١٩٢٦)، الصفحتان ٣ و٤.

(*) يقصد بعض الكتاب بعبارة اللعبة الكبرى انشطة أجهزة المخابرات المتنافسة، والآخرون يستخدمون العبارة بالمعنى الأوسع الذي استخدمت به في هذا الكتاب.

ظل الصراع محتدماً بين بريطانيا وروسيا بين الدردنيل وجبال الهمالايا زهاء مئة عام، فيتخذ أحياناً شكل حرب باردة، وأخرى شكل حرب ساخنة، وكانت النتيجة نوعاً من التكافؤ.

(٤)

كانت هناك أمور حيوية يدور عليها الرهان في صراع بريطانيا الطويل مع روسيا. ومع أن بعض هذه الأمور كانت تتضاءل أهميته، فالبعض الآخر بقي وأضيفت اليه أمور أحدث عهداً.

لقد عبر وليم بيت، رئيس وزراء بريطانيا، في عام ١٧٩١ عن الخوف من أن تقلب الامبراطورية الروسية ميزان القوى الأوروبي. وتجدد هذا الخوف بعد أن لعبت روسيا دوراً حاسماً في هزيمة نابوليون النهائية في العامين ١٨١٤ ـ ١٨١٥، ثم عاد يتضاءل إثر هزيمة روسيا في حرب القرم.

ومنذ عام ١٨٣٠ فصاعداً، خشي اللورد بالمرستّون وخلفاؤه أن تنشب حرب كبرى في السباق بين الدول الأوروبية على حيازة أجزاء الامبراطورية العثمانية إذا ما تمكنت روسيا من تدمير هذه الامبراطورية. ومنذئذٍ ظل هذا همّاً بريطانياً دائماً.

ومع انتصاف القرن التاسع عشر، أخذت التجارة البريطانية مع الامبراطورية العثمانية تكتسب أهمية كبيرة، فأضيفت المسائل الاقتصادية الى مواضيع الخلاف بين بريطانيا المنادية بحريّة التجارة، وروسيا التي تطبق الحماية لمنتجاتها. ثم ان عمق ضلوع فرنسا وايطاليا المالي في الشؤون العثمانية، وما أعقبه من توغل اقتصادي ألماني، قد جعل من المنطقة التي كانت تتصارع فيها روسيا وبريطانيا، حقل ألغام من المصالح الاقتصادية القومية.

لم يدخل النفط الى الصورة إلا في مطلع القرن العشرين. ولكنه حتى في ذلك الحين لم يكن له دور كبير في اللعبة الكبرى، لأن قلة من السياسيين أدركت ما سيكون للنفط من أهمية، ولأنه لم يكن بعد معروفاً ان الشرق الأوسط يحتوي على النفط بهذه الضخامة. ومعظم استهلاك بريطانيا من النفط (أكثر من ثمانين بالمئة قبل الحرب العالمية الأولى وخلالها) كان مصدره الولايات المتحدة. آنذاك كانت بلاد فارس البلد الوحيد في الشرق الأوسط المنتج لكمية تذكر من النفط، عدا روسيا، ولكن انتاج فارس لم يكن ذا بال بمقياس الانتاج العالمي. ففي عام ١٩١٣ مثلاً كان انتاج الولايات المتحدة من النفط أكثر من مئة وأربعين ضعفاً من انتاج فارس(٥).

ومنذ بداية اللعبة الكبرى وحتى زمن متقدم من القرن العشرين، كان الهم الأكبر للقادة البريطانيين هو سلامة الطريق الى الشرق. وعندما لُقبت الملكة فيكتوريا بلقب امبراطورة الهند في عام ١٨٧٧ كان هذا اعترافاً رسمياً بنشوء نوع من الملكية المزدوجة في بريطانيا: الامبراطورية البريطانية وامبراطورية الهند. وهكذا كان الخط الواصل بينهما شريان حياة، ولكن فوق هذا الخط كان سيف القياصرة الروس مصلتاً ويلقي ظلاً طويلاً عليه.

ولعل القادة البريطانيين لم يضعوا في حسابهم امكانية أن يكون الروس بتوسعهم جنوباً وشرقاً

(٥) ماريان كنت، **النفط والامبراطورية: السياسة البريطانية ونفط بلاد الرافدين، ١٩٠٠ ـ ١٩٢٠**، (لندن: مطبعة مكميلان لحساب مدرسة الاقتصاد في لندن، ١٩٧٦)، ص ٦ والملحق ٨.

مكرهين على هذا التوسع بحتميات تاريخية داخلية لا علاقة لها بالهند أو بريطانيا. فقياصرة روسيا ووزراؤهم كانوا مؤمنين أن فتوحاتهم في الجنوب والشرق هي قدر بلادهم، تماماً كإيمان الأمـيركيـين آنذاك ان قدرهم الواضح هو الاستيلاء على الغرب. وفي كلتا الحالتين كان حلم الحالمين أن يملؤوا قارة بتمامها من المحيط الى المحيط. وهذا ما بينه المستشار الامبراطوري الروسي الأمير غورتشاكوف عام ١٨٦٤ في مذكرة حددت أهداف بلاده. كانت حجته ان الحاجة الى حدود آمنة هي التي تجبر الروس على الاستمرار في التهام أنظمة الحكم العفنة الواقعة الى الجنوب من بلادهم. وقد نوه بأن: «الولايات المتحدة في أميركا، وفرنسا في الجزائر، وهولندة في مستعمراتها ـ قد سيقت جميعها الى مسار للطموح فيه دور أصغر من دور الضرورة الملحة، وأصعب ما في الأمر معرفة نقطة التوقف»[٦].

وهذا ما خشيه البريطانيون، كانت خشيتهم ان روسيا لا تعرف أين ينبغي لها أن تتوقف. ومع انهماك مجتمع ترقى ديموقراطيته رقياً متزايداً، جيلاً اثر جيل، في الصراع مع روسيا ذات النظام المستبـد، نشـأت في نفـوس البريطانيين كراهية لروسيا تجاوزت حدود الخلافات السياسية والاقتصادية المحددة التي تفرق بين البلدين. لقد أخذ البريطانيون يكرهون الروس لا لمجرد ما يفعلون، وإنما لكونهم روساً.

بيد أن أعضاء حزب الأحرار البريطاني، داخل البرلمان وخارجه، أخذوا في الآن نفسه يعبرون عن مقتهم لأنظمة الحكم الفاسدة المستبدة في الشرق الأوسط، التي كانت الحكومة البريطانية تساندها لحمايتها من التهديد الروسي. وهذا المقت انما كان يضرب على وتر حساس في أوساط الناخبين في البلاد. فالفظائع التي اقترفتها الامبراطورية العثمانية وكانت الأقليات المسيحية ضحيتها، ندّد بها تنديداً مدوياً زعيم حزب الأحرار وليم ايوارت غلادستون في حملته الانتخابية عام ١٨٨٠ التي أسقط فيها رئيس الوزراء المحافظ بنيامين ديزرائيلي، ايرل بيكونسفيلد، فحل محله في رئاسة الحكومة.

لقد ادعى غلادستون ان نظام حكم السلطان العثماني «هوة لا قعر لها ملأى بالغش والتزوير»[٧] فأعلن خلال ولاية حكومته التي استمرت من عام ١٨٨٠ الى ١٨٨٥ براءة بريطانيا من العلاقة العثمـانيـة، وسحبت الحكومة البريطانية حمايتها لاستانبول ونفوذها فيها. ولما كان الأتراك عاجزين عن الصمود وحدهم، فقد اتجهوا الى دولة أخرى طلباً للمساندة، الى ألمانيا بسمارك. وهكذا حلت ألمانيا محل بريطانيا لدى الباب العالي.

وعندما عاد المحافظون الى السلطة، كانت عودتهم بعد فوات الأوان للتراجع عن سياستهم. ان روبـرت سيسيـل، مركيز سالزبوري الثالث (كان رئيساً للوزراء ١٨٨٥ ـ ١٨٨٦، ١٨٨٦ ـ ١٨٩٢، ١٨٩٥ ـ ١٩٠٠، ١٩٠٠ ـ ١٩٠٢) أدرك أن الحكـام العثمـانيـين يعرضون، بسوء

---

(٦) الاقتباس في ارثر سوينسون، **الحدود الشمالية الغربية: الناس والأحداث، ١٨٣٩ ـ ١٩٤٧**، (لندن: هاتشنسون، ١٩٦٧)، ص ١٤٢.

(٧) م. س. اندرسون، **المأساة الشرقية ١٧٧٤ ـ ١٩٢٣: دراسة في العلاقات الدولية**، (لندن وبيزينستوك: مطبعة مكميلان، ١٩٦٦)، ص ٢٢٤.

الادارة، سيادة بلادهم للخطر، وبدا له ان يستخدم ما تستطيع بريطانيا أن تمارس من نفوذ، لتوجيه نظام الحكم العثماني وإصلاحه الى حدٍ ما. أما وقد بدّد غلادستون هذا النفوذ، فقد قال سيسيل متفجعاً «لقد ألقوا بهذا النفوذ في اليمّ، ولم ينالوا شيئاً بالمقابل»[٨].

(٥)

كان دخول المانيا الى مسرح الأحداث، في استانبول وغيرها، امارة بدء عصر جديد في السياسة العالمية. ان الامبراطورية الالمانية، التي أنشئت رسمياً في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٨٧١، أخذت خلال عقود من السنين مكان روسيا، باعتبارها الخطر الرئيس على المصالح البريطانية.

كان هذا في جانب منه عائداً الى الهبوط الصناعي النسبي في بريطانيا. ففي منتصف القرن التاسع عشر، كانت بريطانيا تنتج نحو ثلثي الانتاج العالمي من الفحم الحجري، ونحو نصف انتاج العالم من الحديد، وأكثر من سبعين بالمئة من انتاج الفولاذ، وكانت الجزر البريطانية تنتج آنذاك ما يربو على أربعين بالمئة من تجارة السلع المصنعة في العالم. وكان نصف الانتاج الصناعي في العالم ملكاً لبريطانيا، غير ان هذا الرقم هبط في عام ١٨٧٠ الى اثنين وثلاثين بالمئة، وهبط مرة أخرى في عام ١٩١٠ الى ١٥ بالمئة[٩]. وتفوقت ألمانيا في صناعات أحدث وذات أهمية متزايدة كصناعة الكيميائيات والآلات الميكانيكية. بل ان وضع بريطانيا المتميز سابقاً في عالم المال ـ كانت لها في عام ١٩١٤ نسبة ٤١ بالمئة من مجمل الاستثمارات الدولية[١٠] ـ كان واجهة تخفي وراءها الانحدار. فقد آثر المستثمرون البريطانيون أن يضعوا أموالهم في مشروعات اقتصادية ناشطة في الأميركيتين وغيرهما من المناطق خارج بريطانيا.

وللعوامل العسكرية أيضاً دخل في الوضع. فإنشاء السكك الحديدية بدل تبديلاً جذرياً التوازن الاستراتيجي بين القوة البرية والقوة البحرية على حساب الثانية. ان سير هالفورد ماكيندر، الذي كان يوصف بأنه متنبىء الشؤون السياسية ـ الجغرافية، أكد حقائق الواقع في وضع جديد، إذ يستطيع العدو في هذا الوضع أن ينقل بسرعة على الخطوط الحديدية جنوده وذخائره الى مقصدها مباشرة بواسطة الخط المستقيم، الذي يعني هندسياً أقرب مسافة بين نقطتين، بينما يتحتم على الأسطول البريطاني أن يبحر ببطء حول محيط قارة بكاملها فيصل متأخراً جداً. وقد امتازت الامبراطورية الألمانية بشبكة خطوط حديدية جعلت من مملكة قيصر ألمانيا القوة العسكرية الأكثر تقدماً في العالم، وتضاءلت في ما يبدو سيادة بريطانيا البحرية المحفوفة بالخطر.

---

(٨) الليدي غويندولين سيسيل، **حياة روبرت مركيز سالزبوري**، (لندن: هودر وستوتن، ١٩٢١)، المجلد ٢ ص ٣٢٦.

(٩) بول كنيدي، **الحقائق الواقعية خلف الدبلوماسية: التاثيرات الخلفية على السياسة الخارجية البريطانية ١٨٦٥ ـ ١٩٨٠**، (غلاسكو: فونتانا، ١٩٨١)، ص ٢. بول كنيدي، «مؤرخ للانحدار الامبراطوري يلقي نظرة على اميركا» (**انترناشيونال هيرال تريبيون**)، (٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢) ص ٦.

(١٠) ب. ل. كوتريل، **الاستثمارات البريطانية في ما وراء البحار خلال القرن التاسع عشر**، (لندن: مطبعة مكميلان، ١٩٧٥)، ص ٩.

ان الاستنتاج الذي استخلصه وولتر بيجهوت، رئيس تحرير «الإكونومست» المجلة اللندنية ذات التأثير، هو انه بفضل ألمانيا، لم يعد هناك ما يستدعي الخوف من التوسع الروسي: «... ان الفكرة القديمة القائلة ان روسيا بلغت شأواً بعيداً في القوة يستدعي أن ترهبها أوروبا... هي فكرة تعود الى عصر ما قبل ألمانيا»[11]. ثم ان كارثة الهزيمة التي حلت بروسيا على يد اليابان (١٩٠٤ ـ ١٩٠٥)، وما أعقبها من انتفاضات ثورية في سانت بيترسبورغ وفي سائر أنحاء روسيا عام ١٩٠٥، دلت على أن جيوش القيصر الروسي لم تعد، بأية حال، ذات قوة تستدعي القلق.

وبالرغم من ذلك استمرت حكومة المحافظين البريطانيين برئاسة آرثر جيمس بلفور (١٩٠٢ ـ ١٩٠٥) في متابعة التنافس القديم إلى جانب تنافس جديد، إذ لم تتحالف مع اليابان ضد روسيا فحسب، بل تحالفت أيضاً مع فرنسا ضد ألمانيا. غير أن سير ادوارد غراي، وزير الخارجية في حكومة الأحرار برئاسة هنري كامبل ـ بانرمان، التي خلفت حكومة المحافظين (١٩٠٥ ـ ١٩٠٨) رسم صورة لهاتين السياستين تظهر تناقضهما، فكتب يقول:

«ان روسيا حليفة فرنسا، ولا يسعنا أن ننتهج في الحين عينه سياسة اتفاق مع فرنسا وسياسة تحالفات مناوئة لروسيا»[12].

ولذلك تفاوض غراي مع روسيا على معاهدة أنجزت عام ١٩٠٧ وسوت الخلافات بين البلدين في آسيا. وبموجبها حُيّدت التبت، وتخلت روسيا عن اهتمامها بأفغانستان تاركة لبريطانيا الاشراف على السياسة الخارجية لذلك البلد، وقسمت بلاد فارس الى ثلاث مناطق احداها منطقة روسية، والثانية محايدة، والثالثة بريطانية. وبدت اللعبة الكبرى وكأنها بلغت نهايتها.

عندما تمت تسوية عام ١٩٠٧ كان بامكان من يعنيهم الأمر أن يتوقعوا إثارة مخاوف استانبول من أن تكف بريطانيا عن حماية تركيا من الروس. ولعله كان باستطاعة بالمرستون أو ستراتفورد كاننغ أن يبدّد هذه المخاوف، أما سير ادوارد غراي وسفيره في استانبول فلم يكلفا نفسيهما عناء تبديدها.

(٦)

كان ثمة فرق زمني في الفكر بين لندن وأطراف الامبراطورية. لقد اعتبر غراي واسكويث وزملاؤهما من حزب الأحرار منافستي بريطانيا التقليديتين، فرنسا وروسيا، صديقتين وحليفتين في زمن ما بعد العصر الفيكتوري. أما الضباط والوكلاء والموظفون المدنيون البريطانيون الذين يؤدون خدمتهم في أماكن تقع على القوس الكبير الممتد من مصر والسودان الى الهند، فقد نأوا في

(١١) وولتر بيجهوت، **مجموعة الأعمال** (لندن: الاكونومست، ١٩٧٤)، المجلد الثامن، ص ٣٠٦.

(١٢) فايكونت غراي اوف فالودين، **خمس وعشرون سنة، ١٨٩٢ ـ ١٩١٦**، (لندن: هودر وستوتون، ١٩٢٥)، المجلد الأول ص ١٥٢.

كثير من الحالات عن الأخذ بهذه النظرة الجديدة. فبعد أن أمضوا حياتهم في مجابهة المكائد الروسية والفرنسية في الشرق الأوسط، ظلوا يعتبرون روسيا وفرنسا عدوتين لبلادهم. غير ان أحداث عام ١٩١٤ والسنوات التي أعقبتها، قد أعادت وجهات نظرهم السياسية الموروثة من العصر الفيكتوري الى البروز على نحو غير متوقع.

في حالة واحدة كان ثمة اتفاق في الرأي بين الموظفين العاملين في مناطق الامبراطورية والوزراء في لندن: كانوا شركاء في الاعتقاد بأن ما تبقى مستقلاً من الشرق الأوسط واقع لا محالة تحت النفوذ والتـوجيه الأوروبيين. ولم تكن لدى اسكويث وغراي رغبة في مزيد من التوسع البريطاني في الشرق الأوسـط، بينمـا كان موظفون بريطانيون أدنى مرتبة في القاهرة والخرطوم، يضمرون أهـدافـاً في المقاطعات الناطقة بالعربية والواقعة إلى الشرق من مصر والسودان. بيد أن كلا الجانبين كانا مؤمنين أن الامبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط مقبلة يوماً ما على الانهيار وانه لا مفر من أن تستولي دولة أوروبية على أكثر أجزائها ـ وقد تبين ان هذا الاعتقاد بأن أوروبا ستحل محل الامبراطورية العثمانية عند زوالها ـ كان أحد المحركات الدافعة لحركة التاريخ.

الفصل الثالث

الشرق الأوسط قبل الحرب

(١)

على مدى عقود من السنين، بل قرون، قبل نشوب الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤، كانت أنظمة الحكم الأهلية في الشرق الأوسط تؤول، بكل معنى، الى الخضوع لأوروبا. فامارات خانات آسيا الوسطى، ومن ضمنها خيفا وبخارى، سقطت في يد روسيا، مثلما سقطت أجزاء من الامبراطورية الفارسية. ووقعت المشيخات العربية على طول طريق ساحل الخليج من السويس الى الهند، تحت سيطرة بريطانيا. أما قبرص ومصر، بالرغم من تبعيتهما رسمياً لتركيا، فكانتا في الواقع تحت الاحتلال البريطاني والحكم البريطاني ثم ان اتفاقية عام ١٩٠٧ الانكليزية ـ الروسية قد نقلت افغانستان الى منطقة النفوذ البريطانية وقسمت معظم بلاد فارس بين بريطانيا وروسيا. أما في الشرق الأوسط المسلم، فوحدها الامبراطورية العثمانية حافظت على استقلالها الفعلي ـ ولكنه استقلال محفوف بالخطر إذ تزايد الضغط على حدودها.

ولقد بدت السلطنة التركية المحافظة على استقلالها غريبة عن عالمها المعاصر. كانت أشبه بهيكل من مأثور الماضي الأثيل أصابه الدمار فبقي بعض أعمدته المهشمة منتصباً ومرئياً من السياح أمثال من كانوا على متن اليخت انشانترس. كانت الامبراطورية العثمانية، في حقيقة الأمر، كياناً استمر بعد انقضاء العصر الذي ينتمي اليه، وأثراً خلفته غزوات انطلقت من الشرق قبل ألف من السنين. فمنذ نحو السنة الألف للميلاد، تدفقت موجات من الفرسان الرُّحل من سهوب وصحارى وسط وشمال شرقي آسيا، فقهرت هذه الموجات شعوباً وفتحت أراضي، إذ هي تنهب الأرض غرباً. هؤلاء الغزاة الوثنيون عبدة الأرواح، الذين كانوا يتكلمون لغة أو أخرى من اللغات المغولية والتركية، وقد اقتطعوا لأنفسهم امارات وممالك، بينها امبراطوريتا جنكيزخان وتيمورلنك. كانت الامبراطورية العثمانية (أو العثمنلي)، التي أوجدها فرسان يتكلمون اللغة التركية واعتنقوا الديانة الاسلامية، احدى هذه الامبراطوريات. وقد استمدت هذه

الامبراطورية العثمانية اسمها من عثمان، وهو غاز (مجاهد في سبيل الدين الاسلامي) ولد في القرن الثالث عشر وحارب على أطراف الامبراطورية الرومانية الشرقية (أو بيزنطة) في بلاد الأناضول.

فتح خلفاء عثمان امبراطورية بيزنطة وحلوا مكانها في القرن الخامس عشر. وتابع الأتراك العثمانيون فتوحاتهم فتوسعوا في كل الاتجاهات: شمالاً الى القرم، وشرقاً الى بغداد والبصرة، وجنوباً الى سواحل شبه جزيرة العرب والخليج، وغرباً الى مصر وشمال افريقيا، وبالتالي الى أوروبا. وكانت الامبراطورية العثمانية عندما بلغت أوجها في القرن السادس عشر تضمّ معظم الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وما يعرف الآن ببلدان البلقان الأوروبية ـ اليونان، ويوغسلافيا، وألبانيا، ورومانيا ـ وجزءاً كبيراً من هنغاريا، فامتدت على مساحة من الخليج الفارسي الى نهر الدانوب، ولم تتوقف جيوشها إلا عند أبواب فيينا. وكان تقدير عدد سكانها يتراوح بين ثلاثين مليون وخمسين مليون نسمة عندما كان عدد سكان انكلترة أربعة ملايين. وكانت تبسط حكمها على أكثر من عشرين قومية[1].

ولم يتجاوز العثمانيون قط أصولهم تجاوزاً كاملاً إذ هم عُصَب نهب وحرب، ثراؤهم ناشيء عن استيلائهم على ثروات الغير وعلى العبيد، وهؤلاء العبيد يجندون في القوات العثمانية فيترقون في مناصبهم فيأخذون أمكنة قادتهم الذين تقاعدوا، ويبدؤون بدورهم السعي للاستيلاء على الثروة والعبيد. ولم يعرف العثمانيون سبيلاً للنمو الاقتصادي سوى غزو مناطق جديدة. فلما انقلبت فتوحاتهم في القرنين السادس عشر والسابع عشر الى هزائم ونكوص، فقدوا محرك الوجود العثماني. لقد برع الأتراك في فنون الحرب ولم يبرعوا في فن الحكم.

حاول القادة العثمانيون في القرن التاسع عشر أن ينفذوا برامج اصلاح شامل. كانت أهدافهم من وراء هذه البرامج تحقيق مركزية الحكم، وإقامة سلطة تنفيذية برئاسة الصدر الأعظم، كبير وزراء السلطان، وعقلنة الضرائب والتجنيد، وانشاء ضمانات دستورية، وتأسيس مدارس عامة علمانية توفر لتلامذتها التدريب الفني والحرفي وأنواع التدريب الأخرى، وما شاكل ذلك من إصلاحات. كانت ثمة بداية ـ بداية لا أكثر ـ في هذا المضمار. إذ ان معظم الاصلاحات كانت حبراً على ورق، ولذلك فإن نظام الحكم في الامبراطورية العثمانية، بما هو نظام مضعضع موقعه خارج الزمان والمكان في العالم الحديث، بدا محكوماً عليه بالزوال.

لم تكن الامبراطورية متماسكة. والحكام العثمانيون لم يكونوا جماعة اثنية واحدة. صحيح انهم يتكلمون التركية، ولكن كثيرين منهم كانوا متحدرين ممن كانوا يوماً عبيداً مسيحيين جيء بهم من بلدان البلقان الأوروبية ومناطق أخرى. ورعايا الامبراطورية (وهم شعوب واسعة التنوع

(١) **ثلاثون مليوناً: تشارلز عيساوي، تاريخ تركيا الاقتصادي:** ١٨٠٠ ـ ١٩١٤، (شيكاغو ولندن: مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٨٠)، ص ١؛ **خمسون مليوناً: جورج ليتشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية**، الطبعة الرابعة (ايتاكا ولندن: مطبعة جامعة كورنيل، ١٩٨٠)، ص ٢٨.

يتكلمون اللغات التركية، والسامية، والكردية والسلافية، والأرمنية، واليونانية ولغات أخرى) لم تكن تجمعهم رابطة مشتركة؛ وفي حالات كثيرة قلما كانت المحبة شعوراً متبادلاً بينهم. ومع أن المراقبين الأوروبيين مالوا في ما بعد الى التعميم، بالنسبة «للعرب» على سبيل المثال، فالواقع ان المصريين، وسكان شبه جزيرة العرب. والسوريين والعراقيين انما هم شعوب تاريخها مختلف، وخلفيتها الأثنية مختلفة، ونظرتها الى الأمور مختلفة. لذلك فإن هذه الامبراطورية المتعددة القوميات واللغات كانت فسيفساء من الشعوب التي لا تتمازج، فكانت كل جماعة من سكان المدن الأرمن واليونانيين واليهود وغيرهم، تعيش في حي منعزل خاص بها.

كان للدين شيء من الأثر التوحيدي، لأن الامبراطورية كانت دولة تقوم على أساس الدين ـ دولة اسلامية أكثر مما هي دولة تركية ـ ومعظم رعاياها مسلمون. وكان السلطان العثماني في نظر فئة الأكثرية من المسلمين، أي السنّة، هو الخليفة (خليفة النبي محمد الدنيوي والروحي). أما في أوساط الرعايا الآخرين المنتمين الى واحد وسبعين مذهباً من مذاهب الاسلام، ولا سيما الشيعة بأعدادهم الوفيرة، فكانت ثمة معارضة عقائدية للمذهب السني الذي هو مذهب السلطان، وكذلك لادعائه الخلافة. أما بالنسبة لغير المسلمين (كانوا يمثلون خمسة وعشرين بالمئة من مجموع السكان في مطلع القرن العشرين) وهم من الروم الأرثوذكس، ومن الكاثوليك التابعين لكنيسة روما، والأرمن الكاثوليك، والأرمن الأرثوذكس، واليهود، والبروتستانت، والموارنة، والسامريين، والنساطرة المسيحيين والكنيسة الأرثوذكسية الموحدة السورية، واليعاقبة المؤمنين بطبيعة واحدة للسيد المسيح. أما بالنسبة لغير هذه من الطوائف، فقد كان الدين عامل تفريق سياسي لا عامل توحيد.

لقد أذهل الزوار الأوروبيين في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين مدى تحكم الدين بالحياة اليومية للناس في الشرق الأوسط، لأن الدين كف منذ قرون عن أن يكون له مثل هذا الدور في أوروبا. كان هؤلاء الزوار يأتون لرؤية الأماكن التوراتية، أو روائع العالم القديم التي كشفت عنها الحفريات، أو لمشاهدة البدو الرحل يعيشون حياتهم كما كانت في زمن إبراهيم.

وبدا الباب العالي أيضاً وكأنه يعيش في الماضي. فالمسؤولون العثمانيون ظلوا يتظاهرون، على سبيل المثال، بأن بلغاريا جزء من الامبراطورية حتى بعد مضي زمن طويل على فقدانهم السيطرة عليها في عام ١٨٧٨، وظلوا يحسبون المصريين بين رعايا الامبراطورية حتى بعد أن احتلت بريطانيا مصر في عام ١٨٨٢. ولهذا السبب ولأسباب أخرى، لم يركن أحد الى الاحصاءات العثمانية، ويمكن القول على وجه التقريب فقط انه ربما كان عدد سكان الامبراطورية في أوائل القرن العشرين نحو عشرين مليوناً الى خمسة وعشرين مليون نسمة، يعيشون في أرض مساحتها ـ تبعاً لطريقة تحديد حدودها ـ نحو ستة أضعاف مساحة ولاية تكساس الأميركية. وكانت مؤلفة، اجمالاً، من معظم شبه جزيرة العرب، وتركيا الراهنة، وإسرائيل، ولبنان، والأردن، وسورية، والعراق.

وحتى مطلع القرن العشرين كانت الامبراطورية العثمانية معظم الوقت تحت حكم السلطان

الشخصي المطلق. وكان السلطان، على أقل تقدير من أحد الوجوه، مختلفاً عن ملوك أوروبا: فهو ابن إحدى نساء الحريم، وبالتالي، فهو نصف عبد بالولادة. وتحت حكمه كان المرء يلحظ تطبيق القوانين المدنية والادارة العسكرية والشريعة الاسلامية في امبراطورية مقسمة تقسيماً واضحاً الى ولايات ومتصرفيات. أما مظهر الادارة المنتظمة ـ بل الادارة الفعالة من أي نوع ـ فكان مظهراً خداعاً. وفي هذا كتبت جيرترود بل، الرحالة الانكليزية ذات الخبرة الواسعة في بلدان الشرق الأوسط، قائلة: «ما من بلد يبدو للعالم في مظهر ثبات الحكم ومركزية الحكومة، هو أكثر خداعاً وإيهاماً للناظر من الامبراطورية العثمانية»[٢]. نعم، كانت هناك حاميات عسكرية موزعة في أنحاء الامبراطورية، ولكن القوة بخلاف ذلك موزعة والسلطة المركزية خرافة أكثر مما هي واقع. لقد وجدت جيرترود بل، في رحلاتها، ان الادارة العثمانية تتلاشى خارج المدن فيكون الحاكم عندئذ هو شيخ المنطقة أو كبير القوم. وهنالك مناطق يعيث فيها قطاع الطرق على هواهم. وبلغت الحكومة التركية من الهزال حد العجز عن جباية الضرائب، وهذه الجباية هي أهم عمل أساسي من أعمال الادارة الامبراطورية. وعشية الحرب العالمية الأولى كانت جباية الحكومة للضرائب في حدود خمسة بالمئة، أما الخمسة والتسعون الأخرى فكان يجبيها جباة مستقلون[٣].

مارست البلدان الأجنبية النفوذ والاشراف في الامبراطورية بدرجات متفاوتة. كان الحكم في مصر وقبرص لبريطانيا التي احتلتهما في أواخر القرن التاسع عشر، ومشيخات ساحل الخليج كانت خاضعة للاشراف البريطاني. ولبنان، وهو متصرفية منفصلة بموجب ترتيبات أقرت في عام ١٨٦٤، كان يحكمه حاكم عسكري مسيحي يتبع للباب العالي مباشرة، ولكن الباب العالي لا يملك التصرف في لبنان إلا بالتشاور مع ست دول أوروبية. واحتفظت روسيا وفرنسا لنفسيهما بحق حماية السكان الأرثوذكس بالنسبة للأولى، والموارنة بالنسبة للثانية. وثمة دول أخرى أكدت حقها في التدخل في الشؤون التركية لمصلحة جماعات وضعتها تحت رعايتها.

وهكذا فقد كان مغايراً للواقع الادعاء بأن السلطان وحكومته يحكمان ممتلكاتهما بمعنى الحكم والادارة الذي يفهمه الأوروبيون. وكل ما هو حقيقي في الامبراطورية العثمانية إنما كان محلياً: القبيلة، والعشيرة، والمذهب، والبلدة، فهذه هي الوحدات السياسية الحقيقية والولاء يعود اليها. هذا الواقع أربك المراقبين الأوروبيين الذين لم تنطبق أفكارهم عن المواطنية والجنسية على السياسة العثمانية بنسيجها الغريب. وتبادر للأوروبيين انهم في زمن مقبل سيضعون أيديهم على الممتلكات العثمانية وينظمونها على أسس أكثر عقلانية. وكان مما يوافق المنطق في السنوات الأولى من القرن العشرين الاعتقاد بأن أيام الممتلكات العثمانية صارت معدودة.

ومع حلول عام ١٩١٤ تقلصت الامبراطورية العثمانية كثيراً، فانحسر حكمها عن شمال أفريقيا

(٢) **الحرب العربية**، معلومات سرية إلى مقر القيادة العامة من جيرترود بل، وهي رسائل أعيدت طباعتها نقلاً عن (النشرة العربية) السرية (بريطانيا العظمى: مطبعة غولدن كوكيريل) ص ٩.

(٣) عيساوي، **تاريخ تركيا الاقتصادي**، ص ٣٥٣.

وعن هنغاريا ومعظم جنوب شرق أوروبا. كانت في حالة تراجع منذ القرن الثامن عشر، وبدا هذا التراجع هزيمة في نهاية الأمر. ومرت عقود من السنين كان الحديث خلالها في أوساط الناقمين في الجيش العثماني وفي المدارس العثمانية، يدور في اجتماعات سرية، حول حاجة الامبراطورية الى تغيير سريع لتتمكن من مواجهة تحديات أوروبا العصرية فكرياً، وصناعياً، وعسكرياً. وأخذ المفكرون من مختلف الشعوب الناطقة بالتركية والناطقة بالعربية في الامبراطورية، يسعون لاكتشاف أو لايجاد مفهوم لهويتهم السياسية الخاصة بهم، تحدوهم الى ذلك العقيدة القومية التي سادت في أوروبا.

وفي السنوات الأخيرة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى، تولى السلطة في الامبراطورية العثمانية رجال جدد مغمورون ولكنهم طموحون، وجعلوا من السلطان صاحب منصب رمزي. هؤلاء الرجال الجدد، قادة حزب تركيا الفتاة، كانوا في آن واحد نتيجة وسبباً لجيشان شهدته استانبول، العاصمة العثمانية، إذ اضطلعوا بتحدي نقل الامبراطورية التركية الى القرن العشرين قبل أن يتوفر للعالم العصري الوقت اللازم لتدميرها.

(٢)

كانت القسطنطينية ـ عرفت هذه المدينة أصلاً باسم بيزنطة وتعرف اليوم باسم استانبول ـ عاصمة الامبراطورية الرومانية الشرقية لمدة تربو على أحد عشر قرناً، ثم كانت لأكثر من أربعة قرون عاصمة الامبراطورية العثمانية التي خلفت الامبراطورية البيزنطية. والقسطنطينية، شأنها شأن روما، مبنية على سبعة تلال، وكانت، مثل روما، مدينة خالدة: ان موقعها الاستراتيجي أكسبها أهمية تفرض نفسها في الشؤون العالمية.

والقسطنطينية عبارة عن تجمع بلدات تقع بصورة رئيسة على الجانب الأوروبي للممر المائي العظيم الذي يصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأسود، عند نقطة تضيق عندها القناة التي تفصل أوروبا عن آسيا فلا يزيد عرضها على نصف ميل. وهذا الموقع هو قلعة طبيعية يصعب اقتحامها بل مهاجمتها. وثمة خليج بطول أربعة أميال، يعرف باسم القرن الذهبي، يشكل مرفأً طبيعياً رائعاً يوفر الملجأ والحماية للأسطول المدافع عن المدينة.

كان عدد سكان القسطنطينية العاصمة عام ١٩١٤ في حدود أربعة ملايين. سكانها متعددو اللغات، معظمهم مسلمون ويونانيون وأرمن، وفيها جالية كبيرة من الأوروبيين وغيرهم من الأجانب. وكان التأثير الأوروبي جلياً في الأسلوب المعماري للمباني الجديدة، وفي أزياء اللباس، وفي تجديدات أدخلت على المدينة كإنارة الشوارع.

كان التحديث في بدايته، بل كان قد بدأ للتو. فالانارة الكهربائية أدخلت الى القسطنطينية لأول مرة في عام ١٩١٢[٤]. وشهدت المدينة بداية العمل لانشاء شبكة صرف صحي لخدمة شوارعها

(٤) **الموسوعة البريطانية**، الطبعة الحادية عشرة «**القسطنطينية**».

الضيقة القذرة. أما قطعان الكلاب السائبة التي ظلت خلال قرون ترتع في الشوارع فقد نقلت بحراً، بأمر من المجلس البلدي، الى جزيرة خالية من الماء، لتنفق فيها[٥]. وأنجز بعض العمل لتعبيد الطرق ولكنه لم يكن عملاً يذكر، أما الشوارع فظلت تتوحل عند هطل الأمطار، أو تنفث الغبار في الجو كلما هبت رياح على المدينة.

تتحكم بمناخ المدينة رياح عنيفة تهب تارة من الشمال وطوراً من الجنوب فتسبب تبدلات فجائية من القيظ الشديد الى القر الشديد. كذلك كان المناخ السياسي في بداية القرن العشرين يخضع لتبدلات فجائية قصوى، وخلال سنوات عديدة سبقت عام ١٩١٤ لم تكن لدى المراقبين البريطانيين فكرة عن مصدر الرياح ولا عن وجهتها. وكانت المناورات السياسية في الباب العالي، الباب المؤدي الى مكاتب الصدر الأعظم ومنه استمدت الحكومة العثمانية اسمها، تدور وراء حجاب من الغموض الذي لم تتمكن السفارة البريطانية من هتكه.

(٣)

كان موقع السفارة البريطانية، مثلها مثل سفارات الدول الكبرى الأخرى، في حي بيرا، وهو الحي الأوروبي في المدينة الواقع شمال القرن الذهبي. وقد كبرت الجاليات الأجنبية على مقربة من سفاراتها، وكانت تعيش حياتها الخاصة، بمعزل عن حياة المدينة. وكانت الفرنسية لغة البعثات الدبلوماسية والحفلات، أما لغة الشارع فكانت اليونانية وليس التركية، وكانت في المدينة ثلاثة مسارح تعرض تمثيليات وبرامج ترفيهية مستوردة من باريس. وكان فندق «قصر بيرا» يقدم خدمات تضاهي ما تقدمه الفنادق الفخمة في المدن الأوروبية الكبرى.

لقد انساق معظم الأوروبيين وراء إغراء العيش في عزلة الجيوب التي تسكنها جالياتهم، ونادراً ما كان أحدهم يشعر بالراحة في الشوارع الضيقة الوسخة في «استانبول»، القسم القديم من المدينة جنوب القرن الذهبي، بأسواره وتحصيناته الآيلة الى الخراب. وأحد الذين كانوا يشعرون بالراحة على كلا جانبي القرن الذهبي، رجل انكليزي يدعى ويندهام ديدز، وكان قد وصل الى المدينة ليقوم بدور هام في حكومة حزب تركيا الفتاة الجديدة.

كان ديدز من أسرة ريفية من مقاطعة كنت، وحسبه يعود الى أربعة قرون مضت. وبعد تخرجه من جامعة إيتون، نال رتبة ضابط في فرقة حرس الملك، وظل ضابطاً بريطانياً مدة اثنين وعشرين عاماً. (سئل مرة عن أهوال حرب البوير، فأجاب: «كل شيء يهون أمام ايتون»)[٦]. في أوائل حياته العسكرية تطوع ديدز للخدمة في قوة الدرك العثماني، وهي قوة من الشرطة التركية أنشئت حديثاً

(٥) برنارد لويس، **انبثاق تركيا الحديثة**، الطبعة الثانية (لندن، اوكسفورد ونيويورك: مطبعة جامعة اوكسفورد، ١٩٦٨)، ص ٢٢٨.

(٦) جون بريزلاند (الاسم المستعار لـ غلاديس سكيلتون)، **ديدز بك: دراسة عن سير ويندهام ديدز ١٨٨٣ - ١٩٢٣**، (لندن: مكميلان، ١٩٤٢) ص ١٩ .

بقيادة ضباط أوروبيين. وكان انشاؤها شكلاً من أشكال الاصلاح فرضته الدول الأوروبية على السلطان، بعد أن استحال التمييز بين قوة الشرطة القديمة وعُصَب اللصوص التي يفترض انها تقوم بقمعها. وقد عين ديدز وزملاؤه الأوروبيون ضباطاً من القوة الجديدة، محتفظين في الوقت عينه برتبهم في جيوش أوطانهم.

عند النظر الى صوره الفوتوغرافية القديمة، يبدو ديدز غريباً عن المحيط الشرقي الذي ساقته اليه الخدمة في الدرك. كان ضئيل الجسم، نحيلاً أشقر البشرة، ولم ينسجم مع طبيعة الأرض العثمانية. كان زاهداً ومسيحياً متديناً، لا يأبه بالنوم والراحة والطعام. يعمل خمس عشرة ساعة في اليوم، غير مبال بهناء العيش ولا بالخطر. كان بعيداً كل البعد عن الشبه بالضباط الأتراك الذين، إذا صدقت الروايات الأوروبية، كانوا في معظم الأحيان يتصفون بالفساد والجبن. لقد نجح في مهمته الشاقة، واكتسب شعبية بين الأتراك.

عندما انتسب ديدز الى قوة الدرك في عام ١٩١٠ كان شخصاً مجهولاً. فلم تنقض أربع سنوات حتى بلغ مكانة رفيعة أهلته لأن يقع عليه اختيار الشخصية الرئيسة في الحكومة العثمانية الجديدة لمساعدته في إدارة شؤون وزارة الداخلية. وقد تعلم الحديث باللغة التركية بطلاقة، وعندما بلغ الحادية والثلاثين من عمره، أصبح أحد قلة من الانكليز الذين يفهمون الشؤون التركية. ولكن حكومته لم تفد إفادة حقيقية من خبرته واطلاعه. وخلال السنوات اللاحقة، كان أحد الأقوال المأثورة أن ديدز شبيه «كاساندرا»: لقد شاءت حكومته أن تستهين بتحذيراته وأن تهمل تحليلاته الدقيقة للدوافع السياسية التركية.

أما الوزير الذي عمل ديدز تحت رئاسته في الحكومة العثمانية عام ١٩١٤ فهو محمد طلعت. ان معظم ما عرفته الحكومة البريطانية آنذاك عن طلعت وعن الحزب السياسي الذي يتزعمه، كان مبنياً على الخطأ، وكان في وسع ديدز أن يصوّب بعض هذه المعلومات على أقل تقدير. ولكن السفارة البريطانية في القسطنطينية اعتقدت أن ما تعرفه هو الصواب فلا داعي لمزيد من البحث والاستيضاح.

(٤)

كان محمد طلعت وزير الداخلية زعيم الفئة الأكبر حجماً ضمن الحزب السياسي الحاكم، ولكن الدبلوماسيين البريطانيين لم ينظروا اليه نظرتهم الى رجل ذي حسب. وكان رأيهم فيه أنه يفتقر الى عراقة النسب وحسن التنشئة، فكانوا يزدرونه ويشيعون عنه انه من أصل غجري. كان يكسو هامته شعر أسود كث، وحاجباه كثيفان في مثل سواد شعر رأسه، وأنفه معقوف، وفي عينيه، على حد وصف أحد قلة من المراقبين البريطانيين المتعاطفين معه، «وميض قلما تراه في الانسان بل تلحظه أحياناً في الحيوانات عند الغسق»(٧).

---

(٧) مارغريت فيتز هربرت، **الرجل الذي كان العباءة الخضراء: سيرة حياة اوبري هربرت**، (لندن: جون مري، ١٩٨٣)، ص ٨٣.

كان طلعت أهم انسان فرد في السياسة التركية. والى حد بعيد كان رجلاً عصامياً. ولا يعرف الناس إلا القليل عن منبته وخلفيته، اللهم إلا أنه من أصل وضيع. بدأ حياته مستخدماً صغيراً في مكتب البريد والبرق، وثمة اعتقاد بأنه كان «بكتاشياً»، أي عضواً في احدى الجماعات الكبرى من الدراويش الأتراك، (والدراويش هم أخويات دينية اسلامية). ويعتقد أنه انضم الى أحد المحافل الماسونية، وانه قام بتنظيم جمعية سياسية سرية، وسجن مدة من الزمن بسبب أنشطته السرية.

لقد كان الانتساب الى منظمة سرية من الأنشطة الشائعة في الامبراطورية العثمانية في زمن شباب طلعت. فقد كان النشاط السياسي المكشوف خطراً على صاحبه في عهد السلطان عبدالحميد المستبد، الذي اعتلى العرش بين عامي ١٨٧٦ و١٩٠٩. ان هذا السلطان الذي علق الدستور، وحل البرلمان (مجلس المبعوثان)، كان غير متسامح مع من يخالفه الرأي، مستخدماً الشرطة السرية للتعامل مع المخالفين. وهكذا انتقلت الحياة السياسية في الامبراطورية الى العمل في الخفاء، فانتشرت الجمعيات السرية، والأسبق من هذه الجمعيات الى النشوء استلهمت أفكارها من جماعات القرن التاسع عشر الثورية في أوروبا، وخصوصاً من «الكاربوناري» الايطالية، ونظمت نفسها في خلايا، لا يتجاوز عدد أفراد الخلية عدد أصابع اليد، ولا يعرف إلا واحد من افراد الخلية أحد أعضاء خلية أخرى. والكثرة من هذه الجمعيات، ومن ضمنها الجمعية التي تطورت الى حزب تركيا الفتاة، أسسها طلبة الجامعات والكلية العسكرية. وكان الجيش أيضاً تربة خصبة لنشوء هذه الجمعيات، وصغار السن في الجيش كانوا يخجلون من أداء الامبراطورية الكارثي في ساحات المعارك. وقد نجحت شرطة عبدالحميد السرية في سحق الجمعيات السرية في القسطنطينية وغيرها، ولكن مدينة سالونيك، الميناء غير التركي المقدوني في اليونان الحالية، بقيت خارج متناول يدها. وفي سالونيك أقام عدد من الجمعيات السرية مقارها الرئيسة، وأنشأت علاقة وثيقة مع أفراد من الجيش الثالث العثماني، الذي كان مقر قيادته في سالونيك. ان حالة الفوضى والتفكك التي كان على الجيش الثالث أن يتعامل معها في مقدونيا ـ وهي منطقة حدودية في الامبراطورية ـ كانت في حد ذاتها تجربة غنية ساعدت الجمعيات السرية على اجتذاب المجندين في صفوف الجيش الى عضويتها.

كان طلعت، الذي عاش وعمل في سالونيك، أحد مؤسسي احدى هذه الجمعيات السرية التي ما لبثت أن أصبحت الفئة الكبرى ضمن مجموعة مختلطة أطلقت على نفسها اسم جمعية الاتحاد والترقي، وعرفت أيضاً باسم حزب تركيا الفتاة، وأطلقت على أعضائها تسمية الأتراك الفتيان. كانوا عند الانتساب اليها يقسمون اليمين على المصحف والمسدس. وأول مجندي طلعت من ضباط قيادة الجيش الثالث، هو جمال بك، الضابط الركن الذي قام لاحقاً بدور كبير في السياسة الشرق أوسطية.

ذات يوم من أيام عام ١٩٠٨ صدر أمر الى ضابط صغير من ضباط الجيش يدعى أنور، مكان عمله في سالونيك، بالعودة الى القسطنطينية. ولما كان أنور قد انضم الى طلعت، فقد شعر بالوجل

من اكتشاف الشرطة السرية أمر عضويته، ولذلك تسلل من سالونيك ولجأ الى الجبال التي فر اليها مثله ضابط آخر من الأتراك الفتيان. ثم ان ضابطاً ثالثاً من ضباط الجيش حذا حذوهما وأخذ معه جنوداً وذخائر. وقد أرسل السلطان قوة لتتعقبهم فانضمت هذه القوة الى المتمردين. لقد تفجرت في سالونيك بصورة عفوية ثورة غير دموية، وسيطرت جمعية الاتحاد والترقي على الوضع في المدينة، واستولى الأتراك الفتيان على مكتب البرق - ولعلها ليست مصادفة أن طلعت كان أحد موظفي المكتب - وأقاموا اتصالاً مع خلايا جمعية الاتحاد والترقي المتفشية في الجيش وفي الامبراطورية. فلما استقرت الأمور، أعيد العمل بالدستور واستؤنفت الحياة البرلمانية والسياسة الحزبية، وفي العام التالي تنازل السلطان عن العرش لأخيه.

أسندت المناصب الى السياسيين القدامى، وظل الأتراك الفتيان يعملون خلف الستار، ولكن جمعية الاتحاد والترقي أصبحت قوة يحسب لها حساب، ولم يكن مصدر قوتها ما لها من تمثيل قوي في أوساط ضباط الجيش فحسب، بل ما لها من فروع في كل مكان وفي سائر أنحاء الامبراطورية التي يسودها مجتمع مختل النظام.

لقد حظي قادة الانتفاضة الموفقة في أول الأمر بتعاطف في صحافة العالم الغربي، حتى ان عبارة «الأتراك الفتيان» صارت اصطلاحاً يجري على كل لسان ويعني أية جماعة نزقة من الشبان تحمل أفكاراً تحرك الهمم، وتتمرد على قيادة عفا عليها الزمن. ومع أن وزارة الخارجية في لندن أخذت تنظر اليهم نظرة تعاطف، ظلت السفارة البريطانية في القسطنطينية كارهة ومزدرية لهم. ولعل السفير، سير جيرارد لاوثر، وقع كلياً تحت تأثير جيرالد فيتزموريس، كبير تراجمة السفارة، أي الترجمان الرسمي ومستشار السفارة في الشؤون الشرقية. وكان فيتزموريس يمقت جمعية الاتحاد والترقي منذ أول نشأتها.

لقد كان تفسير فيتزموريس لأحداث عام ١٩٠٨، يستند الى أن هذه الأحداث وقعت في مدينة سالونيك، ونحو نصف سكانها المئة والثلاثين ألفاً هم من اليهود أو الدونمه (أفراد مذهب يهودي اعتنقوا الاسلام في القرن السابع عشر). ثم ان سالونيك مدينة تضم محافل ماسونية. وقد أسس المحامي اليهودي إمانويل كاراسو محفلاً ماسونياً إيطالياً، فسمح، كما يبدو، لجمعية طلعت السرية أن تجتمع فيه عندما كانت ملاحقة من شرطة السلطان السرية. فاستنتج فيتزموريس أن جمعية الاتحاد والترقي تمثل مؤامرة ماسونية يهودية دولية خاضعة للنفوذ اللاتيني، فنقل السفير لاوثر حسب الأصول هذا الرأي الى وزارة الخارجية في لندن، ووصف جمعية الاتحاد والترقي في تقريره بأنها «اللجنة اليهودية للاتحاد والتقدم»[٨].

بعد حين أجرى فيتزموريس تحقيقاً عن جمعية الاتحاد والترقي، ونقلت نتائج هذا التحقيق الى تقرير سري أرسله لاوثر بتوقيعه في ٢٩ أيار (مايو) ١٩١٠ إلى سير تشارلز هاردينج في وزارة الخارجية. وقد أشار لاوثر في تقريره الى أن كلمات «حرية، مساواة، اخاء» المكتوبة بالفرنسية

---

(٨) ايلي كدوري، **مذكرات سياسية عربية ودراسات أخرى**، (لندن. فرانك كاس، ١٩٧٤)، ص ٢٤٤.

هي كلمات مستمدة من الثورة الفرنسية، وهي في آن واحد شعار الماسونيين الايطاليين (وهذا ما يفسر محفل كاراسو) وشعار حركة تركيا الفتاة. وادعى أن حركة تركيا الفتاة: «انما تقلد الثورة الفرنسية وأساليب الكفر والمساواة التي تأخذ بها. لقد أدت تطورات الثورة الفرنسية الى عداء بين انكلترة وفرنسا، وإذا ما تطورت الثورة التركية في المنحى عينه، فقد تجد نفسها على غرار الثورة الفرنسية في حالة عداء مع الأفكار والمصالح البريطانية»[٩].

كان تقرير لاوثر مفصلاً ومؤلفاً من أكثر من ٥,٠٠٠ كلمة، وزعم فيه أن اليهود وضعوا أيديهم على شبكة ماسونية («اليهودي الشرقي حاذق في استثمار القوى التي تعمل في الخفاء...») وعبر هذه الشبكة تحكمت بالامبراطورية العثمانية. وذكر لاوثر ان من بين رؤوس المؤامرة اليهودية الماسونية السفير الأميركي لدى تركيا، أوسكار شتراوس؛ وشقيقاه يملكان في نيويورك محلات ماسي وابراهام وشتراوس.

وقال لاوثر في تقريره ان الخطر على انكلترة ناشىء عن أن «اليهودي يكره روسيا وحكومتها، وبما أن انكلترة الآن تربطها علاقة صداقة مع روسيا، فالنتيجة هي أن اليهودي يصبح معادياً الى حد ما لبريطانيا... وهذا اعتبار تنبه له الألمان على ما أعتقد»[١٠]. وحقيقة الأمر أن لاوثر ختم تقريره قائلاً: «لديّ من الأسباب ما يدفعني الى الاعتقاد بأن زميلي الألماني قد أدرك الى أي مدى تتلقى «اللجنة» الالهام من الماسونية اليهودية واللاتينية، وانه أطلع حكومته سراً على هذه الظاهرة في سياسة حزب تركيا الفتاة»[١١].

ومع ذلك، عندما انتخب البرلمان العثماني في عام ١٩٠٨ لم يكن بين أعضائه المئتين والثمانية والثمانين سوى أربعة من اليهود. وعندما أنشأت جمعية الاتحاد والترقي لجنتها المركزية في عام ١٩٠٩ لم ينتخب كاراسو عضواً فيها، ولم يبلغ قط مكانة قيادية لا في الحزب ولا في الحكومة، ولم يكن اطلاقاً تلك الشخصية النافذة التي تصورها الأجانب. ثم ان كاراسو وأعضاء البرلمان اليهود الثلاثة الآخرين حرصوا على ألا يكون لهم مكان بارز لكي يثبتوا أنهم أتراك أولاً ويهود ثانياً، وثانياً فقط. بل انهم أيدوا اجراءات جمعية الاتحاد والترقي ضد الاستيطان الصهيوني في فلسطين(*). وكان تفسير لاوثر لهذا الموقف ان هدف الصهيونية الجديد هو إقامة وطن قومي يهودي ليس في فلسطين بل في جزء مما يشكل العراق حالياً.

لقي تقرير فيتزموريس ولاوثر قبولاً واسعاً في أوساط الرسميين البريطانيين فحمل الحكومة البريطانية على الأخذ بأفكار خاطئة عميقة الغور وذات عواقب هامة.

---

(٩) المرجع نفسه، ص ٢٦٠.

(١٠) المرجع نفسه، ص ٢٥٧.

(١١) المرجع نفسه، ص ٢٦١.

(*) مع ذلك حاول كاراسو فعلاً في أوقات مختلفة أن يوفق بين أهداف الصهيونية والأهداف القومية لجمعية الاتحاد والترقي.

أول هذه الأفكار تتعلق بالعمل الداخلي لجمعية الاتحاد والترقي. فقد ضلل فيتزموريس ولاوثر حكومتهما وجعلاها تعتقد أن الأتراك الفتيان خاضعون لسيطرة رجلين هما طلعت وجاويد («وهو يهودي يتستر على ديانته») اللذان وصفهما فيتزموريس ولاوثر بأنهما «الوجهان الرسميان لسلطة «اللجنة» التي تعمل في الخفاء. انهما الوحيدان من أعضاء مجلس الوزراء اللذان يحسب حسابهما، كما انهما رأس الماسونية في تركيا»[١٢]. وحقيقة الأمر ان جمعية الاتحاد والترقي كانت مقسمة الى فئات، وكان باستطاعة الحكومة البريطانية أن تدبر المكائد مع هذه الفئات لو علمت بوجودها[١٣]. ومن غريب المصادفات ان جاويد، الذي خشيه فيتزموريس ولاوثر بصفته يهودياً متستراً على يهوديته، كان زعيم الفئة المحابية لبريطانيا، ولكن فيتزموريس ولاوثر جهلا هذا الواقع.

والفكرة الخاطئة الثانية هي الاعتقاد بأن مجموعة من اليهود تمسك بزمام السلطة السياسية في الامبراطورية العثمانية ـ أو في أي مكان آخر من العالم آنذاك. لقد استخلص فيتزموريس، بعد بضع سنين، استنتاجاً واضحاً من فكرته الخاطئة: كان ممكناً ربح الحرب (التي كانت بريطانيا في ذلك الحين تخوضها) عن طريق شراء تأييد هذه الجماعة القوية. ورأى أن تأييدها كان ممكناً بإصدار وعد بمساندة انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين (فقد تحقق له في أثناء ذلك أن الحركة الصهيونية ترغب في العودة الى صهيون، لا الى العراق). وهذا التحليل ساعد على إقناع وزارة الخارجية البريطانية بأنه ينبغي لها أن تتعهد بتأييد بريطانيا للبرنامج الصهيوني ـ وهذا ما فعلته في عام ١٩١٧.

ثمة معلومة أخرى خاطئة من بنات أفكار فيتزموريس أدت الى استنتاج آخر ذي عواقب هامة هي: ان قادة حزب تركيا الفتاة أجانب وليسوا أتراكاً، وانهم يخدمون مصالح أجنبية. وكان هذا نقيض الصواب، وجعل المراقبين البريطانيين يخطئون حساب ما ستفعله حكومة تركيا الفتاة. إذ حقيقة الأمر هي، كما رأى الجميع بمن فيهم فيتزموريس و لاوثر، ان إحدى علل جمعية الاتحاد والترقي هي شوفينيتها التركية. فقد كانت تمارس التمييز ضد اليهود، والأرمن، واليونانيين، والعرب، وغيرهم. وقوتها ناشئة عن مقاومتها للمصالح الأجنبية كافة، وعداؤها للأوروبيين أكسبها تأييداً شعبياً واسعاً.

لم تعرف الحكومة البريطانية قط أن لاوثر وفيتزموريس أمدّاها برأي زائف في السياسة العثمانية. ان جون بوشان، الذي شغل منصب مدير الاعلام في الحكومة البريطانية زمن الحرب، وصف قادة جمعية الاتحاد والترقي بأنهم «مجموعة من اليهود والغجر» ورسم للحكومة العثمانية

(١٢) المرجع نفسه، ص ٢٥٥

(١٣) للحصول على روايات عن اصول حركة تركيا الفتاة وأعمالها الداخلية راجع فيروز أحمد، **جماعة تركيا الفتاة: جمعية الاتحاد والترقي في السياسة التركية ١٩٠٨ ـ ١٩١٤** (اوكسفورد: مطبعة كلارندون، ١٩٦٩)، وارنست ادموندسون رامور الابن، **تركيا الفتاة: مقدمة لثورة ١٩٠٨** (برنستون، مطبعة جامعة برنستون، ١٩٥٧).

صورة أداة في يد اليهودية العالمية، واعتبر أنور باشا «مغامراً بولندياً» ـ إذ التبس عليه اسمه مع اسم ضابط تركي آخر اسمه شبيه باسم أنور ووالده بولندي ولكنه غير يهودي[١٤].

(٥)

كانت السنوات التي أعقبت عام ١٩٠٨ سنوات كارثة للامبراطورية العثمانية، في حربها مع ايطاليا وحربها الأخرى مع تحالف بلقاني. وكانت الامبراطورية العثمانية في عام ١٩١٣ تسير نحو خسارة حرب بلقانية ثانية فإذا بجمعية الاتحاد والترقي تتسلم فجأة زمام الحكومة. إذ ان أنور الشاب ـ الضابط عينه الذي فجر أحداث عام ١٩٠٨ في سالونيك ـ قاد غارة هوجاء على الباب العالي، فقتل المغيرون وزير الحربية. واستولى أنور وأصدقاؤه على الوزارة، ورقي أنور الى رتبة قائد ميدان، وفي هذا المنصب كسا نفسه بالأمجاد، ثم استولى على منصب وزير الحربية في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩١٤. كان آنذاك في الحادية والثلاثين من عمره، فتزوج ابنة أخت السلطان، وانتقل إلى القصر، وأصبح في مركز الاهتمام في السياسة التركية.

تولى جمال باشا منصب الحاكم العسكري لمدينة القسطنطينية، وبصفته هذه شدّد قبضة جمعية الاتحاد والترقي على مقر الحكومة. وتولى خليل بك، رئيس مجلس النواب، دوراً هاماً، وكذلك محمد جاويد، وهو أستاذ في العلوم الاقتصادية عين وزيراً للمالية. أما طلعت، كبير قادة جمعية الاتحاد والترقي، فقد أصبح وزير الداخلية والقائد الحقيقي للحكومة. وأما رجل البلاط، الأمير سعيد حليم، فقد أضفى بصفته الصدر الأعظم ووزير الخارجية، مسحة الاحترام على الحكومة.

عينت الحكومة البريطانية سفيراً جديداً لها في القسطنطينية هو سير لويس ماليث، وكان متعاطفاً مع حزب تركيا الفتاة. ولكنه هو أيضاً كان مزوداً بمعلومات خاطئة عما يحدث في القسطنطينية. كان سلفه قد استشف سيطرة يهودية ـ ألمانية، أما هو فكانت تقاريره الى لندن تشع بالتفاؤل المضلل بما ينتويه الباب العالي. وأخفق ماليث، كسلفه، في فهم ما يعتبره قادة الاتحاد والترقي مصالح تركيا.

وفي لندن، ظل مجلس الوزراء على اعتقاده بصواب الفكرة الخاطئة التي أوصى بها لاوثر وفيتزموريس، ان جمعية الاتحاد والترقي كتلة واحدة. وسبق أن ذكر لاوثر وفيتزموريس في تقاريرهما أن قيادة الجمعية في أيدي طلعت وجاويد، في حين أن التقارير اللاحقة ـ وقد أخذ بها معظم المؤرخين ـ ذكرت أن قيادتها كانت في أيدي ثلاثي دكتاتوري مؤلف من أنور وجمال وطلعت.

وحقيقة الأمر، وهذا ما تبينه الآن محفوظات الوثائق الألمانية، هي أن السلطة كانت في يد اللجنة

---

(١٤) جون بوتشان، **العباءة الخضراء** (نيويورك: غروسيت ودنلاب، ١٩١٦) الفصل الأول، لويس، **تركيا الحديثة**، الصفحتان ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

المـركزية لجمعية الاتحاد والترقي، المؤلفة من نحو أربعين عضواً، وبالأخص في يد المديرية العامة للجنة المركزية وتضم نحو اثني عشر عضواً يمارسون مهمتهم بصفة مكتب سياسي، وفي هذه المديرية العامة تراكمت المزاحمات الشخصية. وكانت قرارات اللجنة المركزية تنعكس في مواقف أعضاء الحزب داخل مجلس الوزراء وفي مجلس النواب.

لقد كانت جمعية الاتحاد والترقي وعاء لآراء متنوعة، ومسكونة بالفئوية والدسائس. بيد أنه لم يكن ثمـة خلاف على طبيعـة التهديد الذي تواجهه الامبراطورية العثمانية وطبيعة السياسة الواجب اتباعها لمجابهة هذا التهديد.

الفصل الرابع

الأتراك الفتيان يتعجلون
البحث عن حليف

(١)

تأثرت نظرة حزب تركيا الفتاة الى الشؤون الراهنة بالكَلْم الذي أحدثه استمرار تفكك الامبراطورية اقليمياً. فاقليما البوسنة والهرسك (حالياً جزء من يوغسلافيا)، كانا إسمياً لا يزالان اقليمين تركيين، أما رسمياً فقد ضمتهما امبراطورية النمسا ـ هنغاريا إليها في عام ١٩٠٨ ـ وقد كان هذا الضم خطوة مزعجة هيأت في عام ١٩١٤ الخلفية لاغتيال الأرشيدوق النمساوي فرانسيس فرديناند واندلاع الحرب العالمية الأولى. كذلك فإن إيطاليا، حديثة العهد بالتوسع الامبراطوري، لم تخف ما تبيّته إزاء الأراضي العثمانية، فاستندت الى ذريعة واهية إذ هاجمت تركيا في ١٩١١ ـ ١٩١٢ واحتلت ساحل ليبيا حالياً وجزيرة رودس وجزراً أخرى قرب الساحل التركي. وفي الوقت نفسه تقريباً، ثارت ألبانيا على الحكم العثماني، فأثارت تساؤلاً جدياً عن امكانية احتفاظ الامبراطورية بولاء رعاياها غير الأتراك.

وفي أثناء ذلك، وخلال الحرب البلقانية الأولى (١٩١٢ ـ ١٩١٣) أنزلت الرابطة البلقانية (بلغاريا واليونان والجبل الأسود والصرب) هزيمة بتركيا وضمت اليها كل ما تبقى للامبراطورية العثمانية من مناطق في أوروبا، أو ما يقرب من ذلك. ثم وقعت الحرب البلقانية الثانية (١٩١٣) وتمكنت الامبراطورية العثمانية من استعادة بعض الأراضي في تراقيا، الاقليم الواقع مباشرة عبر الماء في مواجهة تركيا الآسيوية. ولكن هذا النصر بدا مجرد فترة قصيرة لالتقاط الأنفاس في سياق تفكك الامبراطورية المستمر. ولذلك فإن عصبة الأتراك الفتيان التي استولت على السلطة في القسطنطينية وحكمت الامبراطورية كوزراء في حكومة السلطان، شعرت بالخوف من أن تكون ممتلكات الامبراطورية في خطر ماحق، وان الضواري الأوروبية تتهيأ للاطباق على الفريسة.

قبل ذلك بوقت قصير، كانت الدول الأوروبية قد تقاسمت القارة الافريقية في ما بينها، وبعض هذه الدول كانت لديه شهية لفتوحات جديدة. ولكن الاتجاهات المفتوحة أمامها كانت ضئيلة.

فالكثير من سطح الكرة الأرضية كان مستولى عليه: ربعه استولت عليه الامبراطورية البريطانية والسدس كان من نصيب الامبراطورية الروسية. أما نصف الكرة الأرضية الغربي فقد وقع في حرم مبدأ مونرو وبذلك نال حماية الولايات المتحدة. بقي الشرق الأوسط وحده منطقة قابلة للأخذ. كانت ثمة شائعات عن طموحات فرنسية في سورية، وعن مخططات ايطالية وروسية أبعد الى الشمال، وعن مطالب متزاحمة يونانية وبلغارية ونمساوية في الغرب. ووراء نيران المخيمات، كان قادة الاتحاد والترقي يحسون بحركة الضواري في الظلام استعداداً للانقضاض.

(٢)

كانت قناعة قيادة جمعية الاتحاد والترقي ان برنامجها لتحرير الامبراطورية من السيطرة الأوروبية ـ وهو برنامج لم يكن رجال الدولة البريطانيون وغيرهم على علم به أو انهم لم يفهموه ـ سيعجل في وقوع الهجوم. لقد كان موقف جمعية الاتحاد والترقي من أوروبا وسطاً بين الكره والاعجاب ـ فهي تنظر الى أوروبا غير المسلمة نظرة ازدراء، وتنظر الى أساليبها وانجازاتها العصرية نظرة إعجاب ـ وفي نيتها أن تحطم الأصفاد الأوروبية في سبيل أن تقلد أوروبا فتزداد شبهاً بها. ولعل الأتراك الفتيان لم تتهيأ لهم خطة متماسكة لنفض السيطرة الأوروبية الاقتصادية، ومع ذلك كانوا عازمين على وضع نهاية لها بشكل من الأشكال.

أحد المواضيع الأساسية، التي أدرجت في برنامج جمعية الاتحاد والترقي الداخلي، تحديث النقل والاتصالات. كانت المصالح الأوروبية مستعدة لامداد الامبراطورية العثمانية بما تفتقر اليه من أنظمة وشبكات في هذا المضمار، على أن تعود ملكيتها الى هذه المصالح، والأفضل أن يتم ذلك على أساس امتيازات حصرية. ولكن قادة الاتحاد والترقي رغبوا، مثلما رغب غيرهم من القادة العثمانيين، في ادخال التقنيات الأوروبية الى بلادهم، مصممين في الوقت عينه على تفادي الملكية الأوروبية أو الاشراف الأوروبي. وكانت تركيا قد أنشأت خلال القرن التاسع عشر خدمة بريدية خاصة بها، ولكن هذه الخدمة قامت جنباً الى جنب ضمن الامبراطورية مع خدمات بريدية أوجدتها مختلف الدول الأوروبية لنفسها[١]. كذلك أنشأت الامبراطورية العثمانية شبكة اتصالات برقية خاصة بها[٢] بعد أن رفضت عرضاً تقدمت به احدى الشركات البريطانية. وكان ثمة عدد من الهواتف قيد الاستعمال في القسطنطينية وأزمير في عام ١٩١٤. وسبق أن مُنحت احدى الشركات الأجنبية امتياز تمديد شبكة خطوط هاتفية في القسطنطينية عام ١٩١١ ولكنها لم تحرز تقدماً كبيراً[٣].

(١) تشارلز عيساوي، **تاريخ تركيا الاقتصادي ١٨٠٠ ـ ١٩١٤** (شيكاغو ولندن: مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٨٠) ص ١٥١.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه.

ومع ظهور السفن البخارية انتقلت حركة الملاحة البحرية العثمانية في معظمها الى أيدي مصالح أجنبيـة(٤). كما أن الخطوط الحديدية في الامبراطورية، على ندرتها وعلى علاتها، كانت في أيد أجنبية(*). وكانت الطرق قليلة العدد، وأما السيارات التي تستخدمها، في عام ١٩١٤، فأقل منها عدداً: ١١٠ في القسطنطينية و٧٧ في بقية أنحاء الامبراطورية. كانت وسيلة النقل التقليدية هي قوافل الجمال، والخيول، والبغال، والعربات التي تجرها حيوانات ـ وهذه كانت أعجز من أن تنافس القطارات التي يملكها الأجانب. والسرعة الاعتيادية لقافلة مختلطة كانت تتراوح بين ميلين وثلاثة أميال في الساعة، أما رحلتها اليومية فتتراوح بين خمسة عشر ميلاً وعشرين ميلاً فقط(٦). في حين كانت سرعة القطار لا تقل عن عشرة أضعاف سرعة القوافل، وأجور نقل السلع بالقطارات لا تتجاوز نسبة عشرة بالمئة من أجور النقل بواسطة القوافل(٧).

الورطة التي عانت منهـا جمعية الاتحاد والترقي تكمن في عزمها على التحول من القوافل الى السكـك الحـديـديـة من دون أن تخضـع الامبراطورية لسيطرة الأوروبيين مالكي السكك الحديدية. ومن قبل، مارس الأوروبيون تسلطاً اقتصادياً مقتته جمعية الاتحاد والترقي ولكنها وجدت نفسها مغلولة اليدين ازاءه. فوضع تركيا كان وضعاً غير متكافىء إذ ان صادراتها مقتصرة على الثروات الطبيعية في حين انها مضطرة لاستيراد حاجياتها من المواد المصنعة. فكان لا بد من التصنيع من أجل إصلاح خلل التوازن. غير انه لم يكن لدى الباب العالي برنامج لتحقيق ذلك. ولم يكن في قدرة الامبـراطوريـة أن توفر سوى الأيدي العاملة غير المدربة. فإذا أنشأ الأوروبيون الخطوط الحديدية أو أي نوع من الآليات، أحضروا معهم أفراداً من أبناء جنسهم الأوروبيين لصيانتها. كانت ثمة حاجة الى تدريب أهالي البلاد في الامبراطورية، ومرة أخرى لم يكن لدى الباب العالي برنامج لهذه الغاية.

وكان للأوروبيين أيضاً نصيب في الاشراف على ما يمثل القلب لأي كيان سياسي: الشؤون المالية. لقد عجز الباب العالي عن سداد دين على الدولة تجاوز مبلغ ألف مليون دولار في عام ١٨٧٥، فاضطر السلطان الى إصدار مرسوم (فرمان) في عام ١٨٨١ يضع إدارة الدين العام العثماني في أيـدي الأوروبيـين. وقد أنشىء لهذه الغاية مجلس كانت له سلطة الاشراف على نحو ربع ايرادات الامبراطورية العثمانية. واستأثر المجلس بالسلطة على الرسوم الجمركية التي تفرض على مواد أساسية كالمشروبات الكحولية، والطوابع، والملح، والسمك(٨). فلم يعد الباب العالي سيد

---

(٤) المرجع نفسه، ص ١٤٦ ـ ١٤٧ و١٥٢ ـ ١٧٧.

(*) «من دلائل تدني درجة التطور في الامبراطورية العثمانية أن أطول السكك الحديدية في مساحتها البالغة ١,٩٠٠,٠٠٠ كيلومتر مربع لم تتجاوز ٥,٩٩١ كيلومتر في عام ١٩١٤» وكلها ذات مسار واحد(٥).

(٥) المرجع نفسه، ص ١٤٧.

(٦) المرجع نفسه، ص ١٧٧.

(٧) المرجع نفسه، ص ١٧٨.

(٨) هاري هوارد، **تقسيم تركيا: تاريخ دبلوماسي ١٩١٣ ـ ١٩٢٣** (نيويورك: هوارد فيرتيغ، ١٩٦٦) ص ٤٧ وما يتبعها.

خزينته أو إدارة جماركه. لقد عزمت جمعية الاتحاد والترقي على استعادة الاشراف على هذه المجالات، ولكنها لم تهيىء برنامجاً لاعادة التمويل.

أشد ما كان يمقته القادة العثمانيون كافةً هو الامتيازات الأجنبية التي منحت الأوروبيين وضعاً اقتصادياً متميزاً ضمن الامبراطورية، ووضعتهم في أحوال كثيرة تحت الاشراف القضائي لقناصل بلدانهم عوضاً عن خضوعهم للقضاء العثماني. فلم يكن مسموحاً لشرطي تركي أن يدخل مسكن أوروبي أو أميركي ما لم يحصل على إذن من القنصل المختص. كانت رغبة جمعية الاتحاد والترقي أن تلغي هذه الامتيازات الأجنبية.

ثمة سبب آخر لاستياء جمعية الاتحاد والترقي هو أن الدول الأوروبية كانت أحياناً تنتهك السيادة العثمانية بتدخلها للدفاع عن الأقليات المسيحية أو حقوق المسيحيين. وهذا التوجه الأوروبي شكل تهديداً لبرنامج جمعية الاتحاد والترقي السري، اذ عزم الأتراك الفتيان على تثبيت سلطتهم ليس إزاء الأجانب فحسب، بل إزاء الجماعات الأخرى التي تقطن الامبراطورية أيضاً. وكان في هذا تناقض مع ما تعهدوا به عام ١٩٠٨. فقد نادى البرنامج الذي أعلنته جمعية الاتحاد والترقي بالمساواة في الحقوق بين سائر الجماعات الدينية والاثنية واللغوية المقيمة على أرض الامبراطورية. ولكن ما إن تسلمت جمعية الاتحاد والترقي السلطة حتى كشفت عن الجانب المعتم لقوميتها بتأكيدها هيمنة المسلمين الناطقين بالتركية على كل من سواهم. كانت هناك مساواة تقريبية في العدد بين السكان الناطقين بالعربية والسكان الناطقين بالتركية ـ نحو عشرة ملايين في كل جانب، أو ما يعادل أربعين بالمئة من مجموع السكان ـ ومع ذلك كان مجلس النواب العثماني (مجلس المبعوثان) يضم مئة وخمسين تركياً وستين عربياً فقط. (هذه الأرقام غير دقيقة إذ ليس واضحاً في كلا الحالتين من هو عربي ومن هو تركي).

أما نسبة العشرين بالمئة المتبقية من السكان، ومن ضمنهم الجماعات الكبيرة من اليونانيين، والأرمن، والأكراد، واليهود، فقد عانوا من التمييز، وكان العرب هم الأشد معاناة من هذا التمييز. لقد جاء في الطبعة الحادية عشرة للموسوعة البريطانية (١٩١٠ ـ ١٩١١) أن القاطنين في الامبراطورية العثمانية آنذاك كانوا يتألفون من اثنين وعشرين «عرقاً» مختلفاً، ولكن «لم ينشأ قط شيء اسمه (أمة) عثمانية»، وإذا افترضنا أن فرصة قد سنحت لانشاء أمة عثمانية، فقد هدرتها جمعية الاتحاد والترقي باستبعادها ستين بالمئة من السكان من حيّز هذه الفرصة.

لقد كان طلعت وأنور وزملاؤهما قوميين من دون أمة. وفي نطاق الامبراطورية (بما هي مختلفة عن السهوب الواقعة شرقيها) كثيراً ما نجد أن الناطقين بالتركية ليسوا من أصول تركية. ان سير مارك سايكس، وهو عضو في البرلمان البريطاني قام برحلات واسعة الى آسيا، استهل أحد الكتب التي ألفها بالتساؤل: «كم من الناس يدركون عندما يتحدثون عن تركيا والأتراك أن لا وجود لمكان كهذا أو لشعب كهذا...؟»[9]. لقد أصبح موطن الشعوب التركية القديم، تركستان، في حوزة

---

(٩) سير مارك سايكس، **تراث الخلفاء الأخير: تاريخ مختصر للامبراطورية التركية** (لندن: مكميلان، ١٩١٥)، ص ٢.

روسيا والصين. وأكثر من نصف الشعوب التركية الآسيوية تعيش إما هناك أو في أماكن أخرى خارج الامبراطورية العثمانية، بحيث أن قيصر روسيا كان بوسعه أن يكون أحق من السلطان العثماني في ادعاء تمثيل من هم من أصل تركي. لقد ارتبط اسم أنور باشا بحلم إعادة توحيد جميع الشعوب والأراضي الآسيوية الناطقة بالتركية، ولا ريب في أن الفكرة راودته في عام ١٩١٤ ـ فكرياً كانت الفكرة رائجة ـ ولكنها آنذاك لم تكن بعد في نطاق مشاريعه. ثم ان أنور، الرجل الضئيل الجسم، المدمن على الحركات المسرحية والمهووس بالبرامج الكبرى التي كانت تسمياتها تبدأ بمقطع «عموم أو كل»، كانت له طموحات تتعلق بعموم المسلمين، بمعنى الوحدة الاسلامية. ولكن معاملته للمسلمين العرب أظهرت ان هذه أيضاً شعار لم يترجم الى خطة سياسية.

لقد رأت قيادة جمعية الاتحاد والترقي ان أوروبا لن تسمح للامبراطورية أن تستمر على قيد الحياة في أي حال ـ وحتماً لن تسمح لجمعية الاتحاد والترقي أن تطبق برنامجها ـ ما لم يكن هناك سبيل لاقناع احدى الدول الكبرى بأن تتولى حماية تركيا. فكان، بالتالي، البحث عن حليف أوروبي، هو الموضوع الملح الذي يأتي في رأس برنامج عمل جمعية الاتحاد والترقي. كان جمال باشا فرنسي الهوى، ولكنه بعدما سمع أنور يقترح تحالفاً مع ألمانيا، قال موافقاً: «لن أتردد في قبول أي تحالف ينقذ تركيا من عزلتها الحالية»(١٠).

(٣)

كانت جميع مشارب الرأي ضمن جمعية الاتحاد والترقي متفقة في أن ما تحتاجه تركيا أشد الحاجة هو ايجاد حليف أوروبي قوي. وكان يقين الأتراك الفتيان أن أحد التكتلات الأوروبية أو احدى الدول الكبرى الرئيسة ـ بريطانيا، أو فرنسا، أو ألمانيا ـ قادرة على حماية الامبراطورية العثمانية من الاعتداءات المقبلة على أراضيها. وباستثناء روسيا، فإن البلدان المرجح أن تغزو الامبراطورية العثمانية هي بلدان أدنى قوة مثل إيطاليا، والنمسا، وهنغاريا، واليونان، وبلغاريا.

كان جاويد، وزير المالية وعضو جمعية الاتحاد والترقي، بريطاني الهوى، وقد وجه نداء الى بريطانيا في عام ١٩١١، إبان الهجوم الايطالي الأول على تركيا، وكان تشرشل وحده بين كبار الوزراء البريطانيين الذي رغب في إعطاء رد إيجابي. وقد دافع عن رأيه بأن صداقة تركيا أهم من صداقة إيطاليا، فكتب الى وزير الخارجية البريطاني قائلاً: «ان تركيا هي أعظم سلاح في البر تستطيع ألمانيا استخدامه ضدنا»(١١). وإذ كتب جاويد في أواخر عام ١٩١١ مقترحاً تحالفاً

(١٠) احمد جمال باشا، **مذكرات رجل دولة تركي ١٩١٣ ـ ١٩١٩** (نيويورك: جورج دوران، ١٩٢٢)، ص ١٠٨.

(١١) مارتن جيلبرت، **ونستون تشرشل، المجلد ٣، ١٩١٤ ـ ١٩١٦ تحدي الحرب** (بوسطن: هرتن ميفلين، ١٩٧١)، ص ١٨٩.

دائماً مع بريطانيا، أراد تشرشل ارسال رد مشجع، ولكن وزارة الخارجية البريطانية لم توافق[١٢].

اتصل قادة الاتحاد والترقي سراً في ما بين أيار (مايو) وحزيران (يونيو) ١٩١٤، وبإلحاح متزايد، بثلاث دول أوروبية كبرى غير بريطانيا بحثاً عن دولة حليفة[١٣]. كان جمال، وزير البحرية، ميالاً الى فرنسا، ففاتحها مرات ولكنه قوبل بالصدود. أما طلعت فإنه، بدافع القنوط، فاتح روسيا ـ وكأنه يطلب الى كبير اللصوص أن يصبح قائد الشرطة ـ فقوبل عرضه أيضاً بالصدود. أخيراً اجتمع قادة جمعية الاتحاد والترقي في دارة الصدر الأعظم وفوضوا أنور، الذي سبق أن أدى الخدمة في برلين، بمفاتحة ألمانيا بطلب التحالف معها. وقد أجرى أنور اتصاله بألمانيا في ٢٢ تموز (يوليو) ١٩١٤. لقد رفض عرضه من قبل هانز فون فانغنهايم، السفير الألماني في القسطنطينية. وهكذا اكتملت العزلة الدبلوماسية للامبراطورية العثمانية، إذ لم توافق أي من الدول الكبرى على توفير الحماية لها.

كان وزير الحربية العثماني صريحاً في بيانه للسفير الألماني سبب بحث الأتراك الفتيان عن حليف. فقد تبين للسفير فون فانغنهايم أنه لا يمكن تنفيذ الاصلاحات الداخلية التي رسمت لها جمعية الاتحاد والترقي ما لم تكن الامبراطورية العثمانية: «آمنة من هجمات تتعرض لها من الخارج»[١٤]. وأعرب عن اعتقاده بأن تأمين الامبراطورية من هذه الهجمات لا يتحقق إلا: «بمساندة احدى مجموعات الدول الكبرى»[١٥]. والظاهر أنه عجز عن اقناع السفير الألماني بأن الامبراطورية العثمانية تملك شيئاً ذا قيمة كافية تقدمه بالمقابل.

في أثناء ذلك لم تكن حكومة بريطانيا على دراية بحركة النشاط الدبلوماسي التركي ولم تدرك أن الباب العالي يستعجل البحث عن دولة كبرى حليفة. ولم تمض أيام على رفض السفير الألماني في القسطنطينية الاقتراح العثماني حتى تلقى الوزراء البريطانيون أول اشعار باحتمال نشوء أزمة حرب في أوروبا قد تتورط فيها بريطانيا. وخلال المدة الواقعة بين ٢٣ تموز (يوليو) ١٩١٤، عندما وجهت امبراطورية النمسا ـ هنغاريا انذاراً نهائياً الى الصرب، و٤ آب (أغسطس) من العام نفسه وجدت بريطانيا نفسها في حالة حرب بجانب دولتي التحالف (فرنسا وروسيا) ضد دولتي أوروبا الوسطى (ألمانيا والنمسا ـ هنغاريا)، قلّما خطرت الامبراطورية العثمانية في بال المسؤولين البريطانيين، وحتى إذا خطرت في بالهم كان الافتراض العام أن ألمانيا قد تحاول إغراء الامبراطورية العثمانية بالتحالف معها.

---

(١٢) المرجع نفسه، ص ١٩٠

(١٣) أولريس ترومبنر، **ألمانيا والامبراطورية العثمانية ١٩١٤ ـ١٩١٨** (مطبعة جامعة برنستون، ١٩٦٨)، ص ٢٠.

(١٤) المرجع نفسه، ص ١٩.

(١٥) المرجع نفسه.

لم يخطر في بال القادة البريطانيين آنذاك أن الأمر هو عكس ما تراءى لهم: أي ان تركيا هي الساعية الى التحالف مع ألمانيا، وان ألمانيا محجمة عن التجاوب. وحتى بعد أن وضعت الحرب أوزارها، وانكشفت حقيقة أن طلعت وأنور هما اللذان سعيا للتحالف مع ألمانيا، ظل الغموض يكتنف تفاصيل كيفية افتعال الامبراطورية العثمانية وألمانيا حلفهما. معاصرو ذلك الزمن وبعض المؤرخين ألقوا التبعة على تشرشل الذي قيل انه دفع الأتراك الى أحضان ألمانيا. ولكن البينات التي ما زالت تبرز الى الوجود من محفوظات الوثائق الدبلوماسية تروي قصة مختلفة وأكثر تعقيداً ـ قصة بدأت في عام ١٩١٤ عشية أزمة حرب، لا تشرشل ولا زملاؤه في مجلس الوزراء رأوا نذرها.

الفصل الخامس

ونستون تشرشل عشية الحرب

(١)

في عام ١٩١٤ بلغ ونستون تشرشل التاسعة والثلاثين من عمره، وكان على أبواب السنة الرابعة في منصب اللورد الأول للاميرالية في حكومة حزب الأحـرار برئـاسة هيربرت اسكويث. كانت إدارته لشؤون منصبه الهام تتسم بالكفاءة والنشاط، ولكنه لم يكن بعد تلك الشخصية التي تفرض نفسها والتي عرفها العالم في ما بعد. ان طاقته ومواهبه ـ وملكة إعلان بطولاته ـ قد نقلته الى المقدمة في سن مبكرة. غير أن ما ثبته في منصبه الحكومي إنما كان الى حد بعيد ما لقيه من عطف لدى رئيس الوزراء، ومن رعاية قوية لدى ديفيد لويد جورج وزير المالية. كان يصغر بقية أعضاء مجلس الوزراء بعشر سنين أو أكثر، وكان الرأي الشائع انه لم يبلغ مرحلة كافية من الثبات والنضج تؤهله لتسلم منصبه الرفيع.

وكان لا يزال يتكلم وفي نطقه اثر لثغة تلميذ مدرسة، ولم تبرح وجهه بعد آخر أمارات اليفاعة. ولم تتملكه عادة التخفر العدواني، وتقطيب الجبين ووضع السيجار بين الشفتين إلا منذ أمد قريب. وقد بدأ شعره الأشهب يخف قليلاً. وخلال السنوات الأخيرة ازداد وزنه، ولكنه لم يبلغ حد السمنة. متورد الوجنتين، ربع القامة، مكتنز الجسم، وليس في تكوينه ما يأخذ بمجامع القلوب. وما كان إلا لذي بصيرة أن يرى انه سيبدو يوماً ما شخصاً مرهوباً.

لم يكن شخصه بل شخصيته المفعمة حيوية هي التي فتنت من شاءت لهم الصدف أن يقابلوه. كان شخصاً متقلباً، مسكوناً بشبح والده اللامع الذي وافاه الأجل في سن الخامسة والأربعين وهو يعاني من اخفاق سياسي، وإذ خشي أن يموت هو أيضاً في سن الشباب، أخذ دون حياء يزحم الصديق والعدو في اندفاعه الى القمة خلال ما ظهر انه الزمن المتبقي من عمره. بعض الناس حسبوه كوالده فاقد التوازن عاطفياً، وآخرون رأوا أن الأمر لا يعدو كونه صغير السن. كان يجمع بين جوانب العظمة وجوانب الطفولة، ولكن زملاءه كانوا أكثر استعداداً لرؤية جوانب الطفولة. كان عكر المزاج، ويعالج الأمور من زاوية شخصية، وكثيراً ما يطلق لسانه في المهاترة

عندما يقتضي الموقف منه الاصغاء والانتباه. ومع كونه سخياً طيب القلب، فلم يتحسس أفكار الآخـرين ومشـاعـرهم، وكثيراً ما يسهو عن تأثير كلامه وسلوكه على الآخرين. كان ميالاً الى الصخب، وينفعل في كل أمر يتعهده. وزملاؤه الذين حاولوا البعد عن الخصام وتهوين الأمور وجدوه انساناً متعباً.

طالما كان يبدل آراءه. ولأنه دوماً ينفعل عند الأخذ بوجهة نظر ما، فان العنف والتطرف والتكرار كانت سمات تبديل أفكاره. كان منتمياً الى حزب المحافظين فانتقل الآن الى حزب الأحرار. وكان أشد الوزراء موالاة للألمان فصار أكثرهم عداء للألمان. وكان في طليعة دعاة الصداقة مع الأتراك في مجلس الوزراء فصار أشدهم عداوة للأتراك. بدا في نظر أعدائه أحمق الى درجة الخطر، وحتى أصدقاؤه لاحظوا انه يفقد أعصابه بسهولة زائدة.

وخلافاً للآخرين، كان يأنف سلوك طريق السلامة. خدم الجندية في الهند، وشاهد الحرب في كوبا والسـودان، وصـار بطلاً بهـروبـه من معسكر لأسرى الحرب في جنوب أفريقيا. إقدامه على المجازفات أكسبه الشهرة ورفعه الى القمة في السياسة. كان سعيداً في حياته الزوجية وفي منصبه الحكومي الرفيع، ولكنه كان عصبياً لا يستقر على حال. كان ينشد عوالم تفتحها بريطانيا عنوة.

قبل ذلك بثلاث سنوات ـ في صيف عام ١٩١١ ـ سنحت له، على غير توقع، فرصة لتحقيق بعض طمـوحـاتـه. آنذاك، وخلال أزمة دولية قصيرة الأمد، صدمت حكومة اسكويث إذ علمت أن الأميرالية غير مهيأة للقيام بمهمات لمساندة الجيش زمن الحرب. ولقد أصيب أعضاء مجلس الوزراء بالذهـول إذ قيـل لهم ان البحرية الملكية عاجزة عن نقل حملة بريطانية عبر القنال الانكليزي. ونمي اليهم أيضاً أن الاميرالية معرضة عن إنشاء هيئة أركان حرب للأسطول. وقد اتضـح لرئيس الوزراء اسكويث وزملائه انه لا بد من تعيين لورد أول جديد للأميرالية لكي ينهض باصلاحات أساسية.

كان تشرشل آنذاك وزيراً للداخلية، وقد شرع يتمحل المنصب الجديد، فآزره نصيحه لويد جورج ورشحه لهذا المنصب. ولم يكن مما يخفى على البصيرة ان حداثة سنه كانت عقبة أمام ترشيحه. كان في السادسة والثلاثين، وباستثناء لا سابق له كان أصغر من شغل منصب وزير الداخلية. وأعداؤه الكثر الذين ادعوا انه تجاوز حدود الأصول في اندفاعه قد رأوا انه جاوز أيضاً قدراته. فقد بدا لهم ان فيه الكثير من العيوب المميزة للشباب: العناد، وقلة الخبرة، وفساد الرأي، وعدم التروي. وقد عبر منافسه الرئيسي على منصب اللورد الأول للأميرالية عن شديد إعجابه بطاقة تشرشل وشجاعته، ولكنه ردد الاتهام المعتاد ان وزير الداخلية الشاب شديد الميل الى التصرف أولاً فالتفكير ثانياً(١).

---

(١) تيد مورغان، **تشرشل: شاب في عجلة من امره، ١٨٧٤ ـ ١٩١٥** (نيويورك: سايمون اند شوستر، ١٩٨٢)، ص ٣١٤.

ولسبب ما قرر رئيس الوزراء أن يجرب الحظ مع تشرشل. ويدل سجل أعمال الأميرالية من صيف عام ١٩١١ الى صيف عام ١٩١٤ ان رئيس الوزراء ربح رهانه. وبايحاء من اللورد فيشر، أميرال الأسطول المتقاعد والذي كان لا يزال مثيراً للجدل، حوّل تشرشل أسطول القرن التاسع عشر الذي يستخدم الفحم وقوداً، الى أسطول القرن العشرين الذي يستخدم النفط وقوداً.

(٢)

انتخب تشرشل عضواً في البرلمان للمرة الأولى في عام ١٩٠٠، فمارس عضويته (عام ١٩٠١) نائباً عن حزب المحافظين: كانت تُطلق على المحافظين آنذاك تسمية الاتحاديين. ولكنه في عام ١٩٠٤ انتقل الى صفوف الأحرار بسبب خلاف شديد حول موضوع حرية التجارة.

ولأنه منشق سياسياً، فقد ارتاب فيه كلا الحزبين ـ ولم تكن هذه الريبة دون أساس بالمرة، إذ أن نزعاته السياسية لم تكن كلياً مع أي من الحزبين. كان يميل الى الأحرار في المسائل الاجتماعية والاقتصادية، أما عندما تصل الأمور الى السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية فهو بالغريزة محافظ. وقد كان تشرشل بطبعه محارباً وغير متعاطف مع نهج المسالمة المثالي الذي يأخذ به حزب الأحرار.

لقد ورث عبقرية فن الحروب من أعظم قادة بريطانيا العسكريين، من أحد أجداده، دوق مارلبورو. وتلقى دراسته في أكاديمية عسكرية لا في إحدى الجامعات، وأدى الخدمة العسكرية ضابطاً في الجيش، وكانت مهنة السلاح تهيج خاطره.

وعندما سرحت فيوليت اسكويث بصرها من على متن اليخت انشانترس في عام ١٩١٤، في ساحل البحر الأبيض المتوسط، وهتفت هتاف التعجب: «ما أروعه!»، أجابها هو: «نعم ـ المدى رائع ـ والرؤية رائعة ـ حبذا لو كانت لدينا بعض المدافع. من عيار ست بوصات لكان القصف أسهل...»[٢].

وإذ أخذت غيوم الحرب تتلبد في أجواء صيف عام ١٩١٤ على نحو مفاجىء، بدا المسالمون الأحرار على غير تماس مع الأحداث، في حين بدا تشرشل في موقعه في الأميرالية انه الرجل المناسب في المكان المناسب وفي الزمن المناسب.

---

(٢) فايوليت بوتهام كارتر، **ونستون تشرشل كما عرفته**، (لندن: البيروسبورتسوود وكولنز، ١٩٦٥)، ص ٢٦٢.

تشرشل يستولي على السفن الحربية التركية

(١)

بعد مدة وجيزة على اندلاع الحرب، أصبح تشرشل بطلاً في بريطانيا. ذلك انه، بالرغم من رفض مجلس الوزراء اعطاءه الاذن، قام على مسؤوليته الشخصية بتعبئة الأسطول في أواخر أيام زمن السلم وأوعز بارساله شمالاً الى «سكايا فلو» ليكون في مأمن من هجوم ألماني مباغت. لعل ما فعله كان مخالفاً للقانون، ولكن الأحداث سوّغت تصرفاته التي قوبلت بالثناء من سائر الجهات في بريطانيا.

ذات مرة تساءلت مارغوت اسكويث، زوج رئيس الوزراء، في مفكرتها، ما الذي يجعل تشرشل متفوقاً، فكتبت تقول: «حتماً ليس ذهنه، وبالتأكيد ليس حسن تقديره ـ فهو في الحقيقة دائماً مخطىء جداً ـ ان ما يجعله متفوقاً انما هي شجاعته وحيويته ـ ذلك المزيج المدهش من الجد والاقدام، انه قادر دائماً ويعمل دائماً ـ ودائماً يضع نفسه في دائرة المجازفة. لا يتهرب قط، ولا يفتر قط ولا يحيط نفسه قط بالحماية ـ انه لا يني يقدم على مجازفات كبيرة»[1].

كانت تعبئة الأسطول بالرغم من مخالفته قرار مجلس الوزراء مجازفة هائلة انتهت بالظفر. حتى ألدّ أعداء تشرشل السياسيين كتبوا اليه في الأيام التي أعقبت دخول بريطانيا الحرب معبرين عن إعجابهم به. وظل هو، خلال جزء كبير من بقية حياته، يباهي أشد المباهاة بأن الأسطول كان مستعداً عندما نشبت الحرب.

في ذلك الحين، قوبل استيلاؤه على بوارج تركية وضمها الى الأسطول البريطاني بالقدر نفسه من الثناء. لقد تضمنت صحيفة (تاتلر) في عدد ١٢ آب (أغسطس) ١٩١٤ صفحة مصورة زينتها بصورة فوتوغرافية لتشرشل وعلى وجهه سمات العزم، مع صورة لزوجه، تحت عنوان «مرحى

---

(١) مارتن جيلبرت، **ونستون تشرشل المجلد ٣: ١٩١٤ ـ ١٩١٦، تحدي الحرب** (بوسطن، هيوتن ميفلين، ١٩٧١)، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

ونستون! سرعة تعبئة الأسطول وشراء بارجتين أجنبيتين يغنيان عن مجلدات تحكي قصة جهدك وحكمتك»[٢].

أما البارجتان فهما «رشادية» وأختها الأكبر «السلطان عثمان الأول». كلتاهما بنيتا في أحواض بناء السفن البريطانية وكلتاهما كانتا على جانب كبير من القوة. وقد جهزت البارجة «عثمان» بعدد من المدافع لم تجهز بمثله بارجة من قبل[٣]. وكلتاهما أوصت عليهما في الأصل البرازيل، ثم كان بناؤهما لمصلحة الامبراطورية العثمانية. ومع أن «رشادية» أنزلت الى البحر في عام ١٩١٣ فلم يتم تسليمها بسبب افتقار الأتراك الى منشآت أحواض حديثة لرسوها. وقد نجح نائب الأميرال سير آرثر ليمبوس، رئيس البعثة البحرية البريطانية، بمساندة من تشرشل، في اتصالاته وراء الكواليس مع السلطات العثمانية، لتأمين حصول شركتين بريطانيتين هما شركة فيكرز وشركة أرمسترونغ ويتويرث، على عقد بناء منشآت الأحواض. وبعد أن اكتمل بناء هذه المنشآت، كان مقرراً أن تبحر البارجة «رشادية» من بريطانيا مباشرة بعد «السلطان عثمان الأول» التي كان مقرراً انجاز بنائها في آب (أغسطس) ١٩١٤.

كان تشرشل مدركاً أن السفينتين تعنيان الشيء الكثير للامبراطورية العثمانية. فقد كانت النية أن تكونا مقدمة نشوء الأسطول العثماني العصري، وكان الرأي انهما ستمكنان الامبراطورية من مواجهة اليونان في بحر ايجه وروسيا في البحر الأسود. ويعود الفضل في شرائهما الى التبرعات التي قدمت بدافع من الروح الوطنية في سائر أنحاء الامبراطورية. ولعل الحكايات التي تحكى لا تخلو من مبالغات، ولكن قيل ان النساء بعن حليهن وان تلامذة المدارس تخلوا عن مصروف الجيب للاسهام في التبرع الشعبي[٤]. وقد غادر الأميرال ليمبوس القسطنطينية الى عرض البحر في ٢٧ تموز (يوليو) ١٩١٤ وبصحبته سفن من الأسطول التركي، بانتظار الترحيب بوصول «السلطان عثمان الأول» ومرافقتها عبر مضائق الدردنيل الى العاصمة العثمانية، حيث تقرر احياء «أسبوع البحرية» باحتفالات تتسم بالبذخ تكريماً لوزير البحرية أحمد جمال، وعلى شرف الصداقة البريطانية ـ العثمانية.

كان تشرشل يعتبر أشد أعضاء وزارة اسكويث صداقة للأتراك، وقد تتبع بعناية وساند بحماسة بعثة الأميرال ليمبوس في تركيا منذ بدئها قبل سنوات. وكانت البعثة الاستشارية البريطانية إلى الأسطول العثماني تكاد تبلغ في حجمها حجم البعثة الألمانية المثيلة الى الجيش العثماني، بقيادة

(٢) المرجع نفسه، الصفحة المقابلة ١٥٦.

(٣) ريتشارد هاد، **الحرب الكبرى في البحر: ١٩١٤ ـ ١٩١٨** (اوكسفورد ونيويورك: مطبعة جامعة اوكسفورد، ١٩٨٣)، ص ٧١.

(٤) اللورد كينروس، **اتاتورك: سيرة حياة مصطفى كمال ابي تركيا الحديثة** (نيويورك: وليم مورو، ١٩٦٥) ص ٧٩، وستانفورد شو وايزل كورال شو، **تاريخ الامبراطورية العثمانية وتركيا الحديثة المجلد ٢: الاصلاح، الثورة والجمهورية: نشوء تركيا الحديثة ١٨٠٨ ـ ١٩٧٥** (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٧٧)، ص ٣١١.

الجنـرال أوتو ليمان فون ساندرن، وهو جنرال بروسي من سلاح الفرسان. والى حد ما كانت البعثتان متكافئتين. كان الرأي أن النفوذ البريطاني قوي في وزارة البحرية العثمانية، وان النفوذ الألماني أقوى ما يكون في وزارة الحربية. وقد كانت لندن لا تعرف إلا القليل عن شؤون الشرق الأوسـط السيـاسيـة، ولكن تشرشـل كان متميـزاً بميزة نادرة، إذ التقى شخصياً ثلاثاً من الشخصيات الخمس القيادية في الحكومة العثمانية: طلعت، وأنور ووزير المالية جاويد. ولذلك سنحت له الفرصة أن يعلم أن دور بريطانيا في الامداد البحري والمشورة البحرية يمكن أن تكون له عواقب سياسية في القسطنطينية.

بيد ان أزمة الحرب الأوروبية أضفت أهمية في كل من لندن وبرلين على السفينتين الحربيتين التـركيتـين الحـديثتـين. فقـد كانت «رشـادية» و«السلطان عثمان الأول» بارجتين من طراز «دريدنوت» الحديث. وهما بذلك تتفوقان على سائر السفن العائمة بل تجعلانها من طراز انقضى زمنه. ومع حلول صيف عام ١٩١٤، كان الأسطول الملكي البريطاني قد تسلم ما يكفي لاعطاء بريطانيا هامش تفوق على ألمانيا بسبع بوارج من طراز «دريدنوت». وإذ كان متوقعاً أن تكون الحرب الأوروبية حرباً قصيرة، بدا أن الوقت لا يسمح ببناء مزيد من هذه البوارج قبل دخول المعركة وحسمها. ولذلك كان الرأي ان اضافة البارجتين من طراز «دريدنوت» اللتين بنيتا لتركيا ستكـون تعزيزاً هاماً لقوة الأسطول البريطاني، في حين أن امتلاكهما من قبل الامبراطورية الألمـانية أو حلفائها سيحول ميزان القوى بصورة حاسمة ضد بريطانيا، ولم يكن ضرباً من الخيال الاعتقاد بأن البارجتين «رشادية» و«السلطان عثمان الأول» يمكنهما أن تقوما بدور مادي في تقرير نتيجة ما كان مقدراً له أن يكون الحرب العالمية الأولى.

في مطلع الأسبوع الذي بدأ في ٢٧ تموز (يوليو) ١٩١٤، وفيما كان اللورد الأول للأميرالية يتخذ إجـراءات احتيـاطيـة لمواجهـة أزمة الحرب، طرح مسألة امكانية استيلاء الأسطول الملكي البـريـطاني على البارجتين التركيتين. ان سلسلة الأحداث التي انسابت ظاهرياً من مبادرة تشرشل في هذا الشأن، قد أدت الى تحميله تبعة الاندلاع المأساوي للحرب في الشرق الأوسط. وهو بدوره حاول الدفاع عن نفسه بالتظاهر انه لم يفعل سوى تنفيذ أوامر معتمدة. ان تاريخ هذه الأمور ظل ملتبساً على الناس منذ ذلك الحين لأن رواية تشرشل ورواية خصومه كلتاهما كاذبتان.

وفقاً لتاريخ الحرب العالمية الأولى الذي كتبه تشرشل، كانت خطط الطوارىء البريطانية التي أقرت في عام ١٩١٢ تقضي بالاستيلاء على جميع السفن البحرية الأجنبية، التي يجري بناؤها في الأحواض البريطانية، إذا ما وقعت الحرب. فلما نشبت الحرب في عام ١٩١٤، كانت ثمة سفن حربيـة يجـري بنـاؤها في الأحواض البريطانية لحساب تركيا، وتشيلي، واليونان، والبرازيل وهولندة. وما يقوله تشرشل هو انه لم يفعل سوى تطبيق الأنظمة التي أقرت في عام ١٩١٢. وروايته للأمور تعني ضمناً انه لم يختص السفن العثمانية باجرائه، بل أصدر اوامر تنطبق على سائر السفن الحربية الأجنبية التي كانت قيد البناء. وكتب يقول ان تدابير الاستيلاء على هذه

السفن «تؤلف خطة محكمة ومفصلة» وضعت قبل سنوات وصيغت في صيغتها الأخيرة عام ١٩١٢[٥].

ولكن هذه الرواية ليست صحيحة. ان الاستيلاء على السفن التركية كان فكرة منشئها تشرشل الذي خطرت له الفكرة في صيف عام ١٩١٤.

خلال الأسبوع الذي سبق نشوب الحرب، أثيرت للمرة الأولى مسألة الاستيلاء على السفن الحربية الأجنبية يوم الثلاثاء ٢٨ تموز (يوليو) ١٩١٤، في استجواب موجه من تشرشل الى لورد البحر الأول، الأمير لويس أمير باتنبرغ، وإلى لورد البحر الثالث، سير أرشيبالد مور. قال في استجوابه: «اذا ما اقتضت الضرورة الاستيلاء على البارجتين التركيتين اللتين يوشك أن ينتهي بناؤهما في الأحواض البريطانية، أرجو إعداد صيغة الخطط التفصيلية التي تبين بدقة الاجراء الاداري الذي يتطلبه الاستيلاء عليهما والمعاملات المالية التي تلي ذلك»[٦].

نظر الأميرال مور في الأمر، فلم يعثر على أي اجراء قانوني أو إداري يسوّغ الاستيلاء على السفينتين التركيتين. وكان أن استشار أحد المسؤولين الحقوقيين في وزارة الخارجية، فأخبره هذا ان لا وجود لسابقة اتخاذ مثل هذا الاجراء، وقال حقوقي وزارة الخارجية انه لو كانت بريطانيا في حالة حرب لأمكنت المحاجة بأن المصالح القومية لها أسبقية على الحقوق القانونية، أما وان بريطانيا ليست في حالة حرب(*) فلا سند قانونياً يبرر استيلاء تشرشل على سفن مملوكة من دولة أجنبية. وكانت نصيحة هذا الحقوقي انه إذا كانت الأميرالية حقاً في حاجة الى السفينتين فينبغي لها أن تحاول اقناع الحكومة العثمانية ببيعهما[٧].

ارتاب الأتراك في ما يدور في ذهن تشرشل، فقد أنذرت وزارة الخارجية الأميرالية بأن البارجة «السلطان عثمان الأولى» تتزود بالوقود وتلقت أوامر بالمغادرة الى القسطنطينية فوراً مع ان بناءها لم يكتمل[٨]. عندها أصدر تشرشل في الحال أوامر الى الجهات التي تبني البارجتين باحتجازهما. وأصدر أيضاً أوامره الى قوات الأمن البريطانية بحراسة السفينتين ومنع بحارتهما الأتراك من الصعود اليهما أو رفع العلم العثماني عليهما (وهذا كان من شأنه، وفقاً للقانون الدولي السائد، أن يجعل منهما أرضاً عثمانية).

في اليوم التالي، أشار المدعي العام على تشرشل بأن ما هو فاعله لا يسوغه القانون، ولكن مصلحة الكومونولث لها أسبقية على الاعتبارات الأخرى، وان هذه المصلحة قد توفر له العذر في احتجاز

---

(٥) ونستون تشرشل، **الأزمة العالمية**: ١٩١١ ـ ١٩١٤ (لندن: ثورنتون بتروورث، ١٩٢٣)، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٦) مارتن جيلبرت، **ونستون تشرشل: مجلد مرافق، المجلد ٣ الجزء الأول: تموز ١٩١٤ ـ نيسان ١٩١٥**، (بوسطن: هوتن ميغلين ١٩٧٣) الصفحتان ١ ـ ٢.

(*) هذا الرأي قُدم قبل اندلاع الحرب بين بريطانيا وألمانيا بأسبوع.

(٧) المرجع نفسه، ص ٣

(٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٢ ـ ٣.

السفينتـين موقتاً[٩]. وأبدى مسؤول كبير من الموظفين الدائمين في وزارة الخارجية وجهة نظر مماثلة في اليوم عينه، ولكنه وضعها ضمن منظور سياسي أوسع وعملي أكثر. قال في مذكرة: «أرى انه يجب أن نسمح للأميرالية بأن تعالج هذه المسألة وفق ما تعتبره ضرورياً ثم ندافع عن تصرفنا أمام تركيا بقدر ما نستطيع»[١٠].

في ٣١ تموز (يوليو) أخذ مجلس الوزراء بوجهة نظر تشرشل القائلة انه ينبغي له أن يضع يده على السفينتـين التـركيتـين لتسليمهمـا الى الأسـطول الملكي البـريـطاني من أجل احتمال استخدامهما ضد ألمانيا في حال وقوع حرب، وبناء على ذلك صعد بحارة بريطانيون الى البارجة «السلطان عثمان الأول». عندئذ جاء السفير العثماني الى وزارة الخارجية البريطانية، طالباً تفسيراً للأمر، فكان كل ما قيل له ان البارجة محتجزة في الوقت الراهن[١١].

قبيل منتصف الليل في الأول من آب (أغسطس) وجه تشرشل تعليمات الى الأميرال مور، بشأن تعبئـة الأسـطول، تقضي بابـلاغ شركتي فيكـرز وأرمسترونغ أن البارجتين العثمانيتين قيد الاحتجاز وان الأميرالية ترى الدخول في مفاوضات لابتياعهما[١٢].

وللمرة الأولى، أخذ تشرشل علماً بأن هناك سفناً حربية تبنيها أحواض بناء السفن البريطانية لبلدان أخرى غير تركيا. كان الأميرال مور قد لفت انتباهه الى ذلك قبل عدة أيام، ولكن تشرشل لم يرسل رداً. أما الآن ـ بالرغم من أن السفن الأجنبية الأخرى لم تكن في مثل أهمية البارجتين التركيتين ـ فقد أمر باحتجازها أيضاً لاكمال بنائها وابتياعها في نهاية المطاف.

وفي الثالث من آب (أغسطس)، شرعت الأميرالية في إعداد التدابير مع شركة أرمسترونغ لتسليم «السلطان عثمان الأول» الى الأسطول الملكي في الحال[١٣]. ومساء اليوم نفسه، أبرقت وزارة الخـارجيـة الى السفـارة البريطانية في القسطنطينية بتعليمات لابلاغ الحكومة العثمانية أن بريطانيا راغبة في نقل العقد الخاص بشراء البارجة «عثمان» الى حكومة جلالته[١٤]. وفي اليوم التـالي، أرسل سير ادوارد غراي برقية أخرى الى القسطنطينية أبدى فيها يقينه أن الحكومة العثمانية سوف تتفهم موقف بريطانيا وان «أية خسارة مالية أو خسارة أخرى لتركيا ستلقى ما تستحقه من اهتمام»[١٥].

ثمة نقطة رئيسة، ولكنها غابت عن الأبصار، هي أن الحكومة العثمانية لم تعلم للمرة الأولى

(٩) المرجع نفسه، ص ٥.
(١٠) المرجع نفسه.
(١١) المرجع نفسه، ص ١٠.
(١٢) المرجع نفسه، ص ٩.
(١٣) المرجع نفسه، ص ١٦.
(١٤) المرجع نفسه.
(١٥) المرجع نفسه، ص ١٩.

باستيلاء تشرشل على البارجة من خلال الاشعار الرسمي في برقية الثالث من آب (أغسطس)، بل ان الأتراك علموا في ٣١ تموز (يوليو) أن البارجتين هما في سبيل الاستيلاء عليهما، كما أنهم في ٢٩ تموز أو قبل هذا التاريخ، كانت لديهم شبهات قوية بعزم بريطانيا على أخذ البارجتين؛ ان أهمية هذه التواريخ سوف تتضح للقارىء في الحال.

(٢)

عند نشوء أزمة الحرب في ٢٣ تموز (يوليو) شهدت برلين إعادة نظر في قيمة تركيا كدولة حليفة. وفي ٢٤ تموز (يوليو)، أبطل القيصر غليوم الثاني شخصياً القرار السلبي الذي اتخذه سفيره في القسطنطينية فأمر باستقصاء عرض التحالف الذي تقدم به أنور. كانت مذكرة الانذار النهائي النمساوي الى الصرب ـ التي فجرت أزمة الحرب في أوروبا ـ قد سلمت مساء اليوم السابق، وقرر القيصر الألماني أن المصلحة العثمانية في عقد تحالف يجب الافادة منها «في الوقت الراهن لأسباب تتعلق بالمصلحة»[١٦].

بدأت في الحال محادثات سرية في القسطنطينية. وكان المفاوضون في الجانب العثماني الأمير سعيد حليم، الصدر الأعظم، ووزير الخارجية، وطلعت بك، وزير الداخلية، وأنور باشا، وزير الحربية. ومع أن أنور كان قد أبلغ السفير الألماني أن أغلبية أعضاء اللجنة المركزية لجمعية الاتحاد والترقي تحبذ التحالف مع المانيا، فقد أخفى القادة العثمانيون الثلاثة مفاوضاتهم عن اللجنة المركزية بل عن زميلهم القوي جمال باشا وزير البحرية[١٧].

في ٢٨ تموز (يوليو) أرسل القادة العثمانيون الى برلين مسودة معاهدة التحالف المقترحة من قبلهم. وبالرغم من وجهة نظر القيصر، ظل رئيس الحكومة الألمانية، المستشار تيوبالد فون بتمان هولفيغ، فاقد الحماسة لهذا الارتباط مع الامبراطورية العثمانية، وفي ٣١ تموز (يوليو)، أي في اليوم الذي طلبت إليه رئاسة الأركان الألمانية إصدار أمر إعلان الحرب، أرسل بتمان هولفيغ برقية إلى سفيره في القسطنطينية يأمره فيها بعدم التوقيع على معاهدة تحالف مع الامبراطورية العثمانية ما لم يبلغ حد اليقين «أن تركيا قادرة أو أنها ستأخذ على عاتقها القيام بعمل ضد روسيا جدير بأن يسمى عملاً ضد روسيا»[١٨].

كان الأول من آب (أغسطس) يوماً حاسماً في المفاوضات. ان تفاصيل ما قيل في سياق المساومة لا تزال مجهولة. لقد كان فون فانغنهايم، في الجانب الألماني، يتصرف وفق تعليمات مباشرة من رئيس حكومته: لقد أوضح المستشار في برلين تمام الايضاح وجوب رفض الاقتراح العثماني ما

---

(١٦) اولريش ترومينر، **المانيا والامبراطورية العثمانية: ١٩١٤ ـ ١٩١٨**، (برنستون: مطبعة جامعة برنستون: ١٩٦٨) ص ١٥٠.

(١٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١٩، ٢٠.

(١٨) المرجع نفسه، ص ١٦.

لم يكن لدى الأتراك شيء هام على غير توقع يسهمون به في قضية الألمان في الحرب. والحق أن الأتـراك لم تكن عندهم رغبة اطلاقاً في المشاركة في القتال. وقد أظهرت الأحداث اللاحقة أن الصدر الأعظم وشركاءه كانوا يأملون في ألا يُجرّوا الى الحرب. وهكذا لم يكن لديهم، حسب ظاهر الأمور، ما يعرضونه على الألمان. ومع ذلك ما إن وصل ذلك اليوم الى ختامه حتى كان الأتراك الفتيان الثلاثة قد انتزعوا اتفاق تحالف من الألمان، مهره الجانبان بالتواقيع بعد ظهر اليوم التالي.

جرت المفاوضات في السر، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل ان المادة الثامنة من المعاهدة نصت على بقاء الاتفاق سرياً. كانت المادة الرابعة في المعاهدة هي الهدف الرئيس الذي سعى قادة جمعية الاتحاد والترقي الى تحقيقه: «تأخذ ألمانيا على نفسها أن تدافع، بقوة السلاح إذا دعت الحاجة، عن الأراضي العثمانية في حالة تهديدها»(١٩). كان هذا الالتزام الألماني التزاماً يستمر طوال مدة المعاهدة، التي ينتهي مفعولها في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨.

وتعهـدت الامبراطورية العثمانية بدورها أن تراعي الحياد الدقيق في النزاع الذي كان قائماً آنذاك بين الصرب والنمسا ـ هنغاريا وألا تدخل الحرب إلا إذا اقتضت أحكام معاهدة ألمانيا مع النمسا أن تدخل ألمانيا الحرب(*). في ظروف كهذه، وفي ظروف كهذه فقط، تعهدت الامبراطورية العثمـانيـة أن تتدخل هي أيضاً، وأن تسمح للبعثة العسكرية الألمانية في القسطنطينية بأن تمارس «تأثيراً فاعلاً» على سير جيوشها.

في اليوم التالي للتوقيع على المعاهدة، أمر الباب العالي ببدء التعبئة العامة، ولكنه أعلن أيضاً الحياد في النزاع الأوروبي. ظلت المعاهدة سرية، وادعى أنور والمتواطئون معه أن برنامج التعبئة لم يكن موجهاً ضد الدول الحليفة. وبذل القادة العثمانيون جهداً خاصاً في أحاديثهم مع ممثلي الحلفاء لتأكيد امكانية قيام علاقات صداقة، بل ذهب أنور الى حد الايحاء بأن تركيا قد تنضم الى الحلفاء.

وبعـد أن كانت برلين تراودهـا الشكـوك حتى ذلك الحين في شأن ما تستطيع الامبراطورية العثمانية أن تقدم من اسهام في الحرب، استبد بها الآن الحرص على الحصول على مساعدة تركيا. وفي الخامس من آب (أغسطس)، أخذ رئيس هيئة الأركان العامة الألمانية يلح في الحصول

---

(١٩) ج. ا. س. غرينفيل، **المعاهدات الدولية الرئيسية ١٩١٤ ـ ١٩٧٣: تاريخ ودليل مع نصوص** (نيويورك: ستين اند داي، ١٩٧٥) ص ٢٤. هاري هوارد، **تقسيم تركيا: تاريخ دبلوماسي ١٩١٣ ـ ١٩٢٣** (نيويورك: هوارد فيرتيغ، ١٩٦٦)، ص ٤٩.

(*) جرى الترقيع على المعاهدة بعد يوم من اعلان ألمانيا الحرب على روسيا ولم يكن مطلوباً من ألمانيا أن تعلن الحـرب بمقتضى أحكام معاهدتها مع النمسا. والذي حدث هو أن ألمانيا أعلنت الحرب قبل أن تعلنها النمسا ـ هنغاريا بعدة أيام. ولذلك فان المعاهدة مع الامبراطورية العثمانية التي صيغت صياغة غريبة لم تلزم ـ إذا قرنت بحرفيتها ـ الأتراك بدخول الحرب.

على مساعدة تركيا ضد بريطانيا وضد روسيا أيضاً[٢٠]، مع أنه قبل أسابيع فقط كان يرى أن وجـود الامبـراطوريـة العثمانية الى جانب ألمانيا ليس «مغنماً»، ولكن الأتراك ظلوا يرفضون التسرع في العمل. والحق أن افتقارهم الى وسائط النقل حال دون اسراع الامبراطورية في تحقيق التعبئة العامة.

لقـد كان الجيش العثمـاني منذ سنوات عديدة خاضعاً لتوجيه بعثة عسكرية ألمانية، ولذلك يفترض في السفير الألماني انه كان يعرف أن دخول الامبراطورية العثمانية الحرب متعذر من النـاحية المادية قبل أواخر الخريف أو قبل الشتاء. ولما كان اعتقاد الجميع في الأول من آب (أغسطس) أن الحرب ستنتهي في غضون شهور قليلة، فان السفير فون فانغنهايم منح الأتراك الفتيان حلفاً، مع انه كان يؤمن من غير شك أن الامبراطورية العثمانية غير مستعدة للقتال قبل أن تكون الحرب قد أوشكت على نهايتها، بيد أن التعليمات الصادرة اليه من برلين تقضي بعدم ابرام المعاهدة ما لم يبرهن له الأتراك الفتيان ان لديهم شيئاً ما ذا معنى يسهمون به في المجهود الحربي الألماني. فماذا كان هذا «الشيء ما ذو المعنى»؟

يبدو أن الاعتقاد العام لدى المؤرخين هو أن الأتراك لم يعرضوا على السفير الالماني شيئاً جديداً في ذلك اليوم ـ وان فون فانغنهايم تجاهل، في الواقع، التعليمات التي تلقاها من برلين. فإذا صح هذا الرأي، يمكن القول انه ربما كان يسعى لارضاء قيصر ألمانيا. أو لعل خطر اندلاع حرب أوروبية عامة جعله يرى أن الامبراطورية العثمانية هي أهم عسكرياً مما كان يعتقد قبل عشرة أيام. أما إذا كان فون فانغنهايم حاول فعلاً أن يتقيد بالتعليمات التي تلقاها من برلين، فإن السؤال الذي لم يطرحه المؤرخون يصبح مثيراً للاستغراب: ما الذي عرضه أنور على ألمانيا في الأول من آب (أغسطس) وكان من الأهمية بحيث غيّر السفير الألماني رأيه فوافق على أن تقدم ألمانيا، لقاء ذلك الحماية للامبراطورية العثمانية؟

(٣)

قبـل عقـدين من السنـين تكشفت حقيقـة غريبـة. فقد أعلن أحد دارسي محفوظات الوثائق الدبلومـاسية الألمانية ان هذه الوثائق أظهرت ان أنور وطلعت عرضا على نحو مفاجىء خلال اجتماعهما مع السفير فون فانغنهايم في الأول من آب (أغسطس) ١٩١٤، تسليم ألمانيا أضخم بارجـة في العالم: البارجة «السلطان عثمان الأول»[٢١]، فقبل فون فانغنهايم العرض. وذكرت تقـاريـر المخابرات البريطانية من وراء الخطوط الألمانية بعد ذلك بأسبوعين، أن ضباطاً من الأسطول الألماني كانوا ينتظرون بشوق أن يتسلموا البارجة الجديدة البالغة الأهمية ـ وأصيبوا

---

(٢٠) ترومبينر، **الامبراطورية العثمانية**، الصفحتان ١٤، ٢٢.

(٢١) ترومبينر، المصدر نفسه.

بخيبة مريرة عندما استولى عليها تشرشل[٢٢].

لم يتفحص المؤرخون هذه الواقعة بكثير من التفصيل، ولعل ذلك عائد الى أنها في ظاهرها تبدو عصية على التفسير. إذ لا يمكن أن يكون قد خطر لأنور وطلعت. أن يتخليا عن البارجة التركية الثمينة، التي تعلق بها السكان عاطفياً وتبرعوا من أجلها بالكثير من المال، وكانت موضع اعتزاز الامبراطورية وفخرها. بل ان مجرد اقتراح تسليمها كان يعني الانتحار السياسي لأي زعيم عثماني يقدم على ذلك. غير أن البيّنة المتوفرة لا تقبل المناقشة، انهما قدّما سراً هذا العرض للسفير فون فانغنهايم.

في حادثة أخرى ذات علاقة، أتى أحد دارسي محفوظات الوثائق العثمانية، بصورة عابرة، على ذكر حديث قد يكون فيه التفسير. في اليوم عينه الذي قدم فيه أنور وطلعت عرضهما الى ألمانيا ـ الأول من آب (أغسطس) ١٩١٤ ـ كشف أنور لزملائه من قادة حزب تركيا الفتاة عن استيلاء بريطانيا على البارجة «السلطان عثمان»[٢٣]. أي انه كان يعرف في الأول من آب (أغسطس) أن بريطانيا استولت عليها! وبما أنه صار الآن معروفاً أن الأتراك في لندن ارتابوا في ٢٩ تموز (يوليو) وفي عزم تشرشل على الاستيلاء على البارجة «عثمان الأول»، وانهم في ٣١ تموز (يوليو) إحتجّوا على استيلائه عليها فعلاً ـ فمن المحتمل تماماً أن أنور علم حتى قبل الأول من آب (أغسطس) أن بريطانيا استولت على البارجة.

ألا يعطينا هذا جواباً عن سؤال سابق؟ كان يفترض في السفير فون فانغنهايم ألا يمنح الامبراطورية العثمانية معاهدة تحالف ما لم يبين الأتراك انهم سيسهمون مادياً في هزيمة الحلفاء. مع ذلك وافق على التحالف في الأول من آب (أغسطس) بالرغم من أنه قبل أسبوع واحد كان يعتقد أن القوات المسلحة العثمانية عاجزة عن تقديم هذا الاسهام. إذاً، ألم يكن عرض البارجة «السلطان عثمان» في الأول من آب (أغسطس)، هو الاسهام المادي الذي ابتاع به أنور وطلعت التحالف مع ألمانيا؟

إذا صح أن أنور وطلعت قد علما قبل تقديم عرضهما السري انهما فقدا «السلطان عثمان» بانتقالها الى أيدي البريطانيين ـ لصح أيضاً القول انه كان بامكانهما أن يقدما العرض، وأن يقدماه دون أن يخشيا العاقبة. والحقيقة أن الألمان لم يكتشفوا اطلاقاً انهم خدعوا. ويبدو انهم اعتقدوا أن أنور وطلعت قصدا الوفاء بقسطهما من الصفقة، ولم يعلموا بعجزهما عن الوفاء إلا عندما تلقوا بعد عدة أيام اشعاراً رسمياً بما فعله تشرشل ـ أي بعد أن وقّعت ألمانيا على تعهد بحماية الامبراطورية العثمانية من أعدائها، لقاء (حسب التخمين) وعد غير ذي جدوى حصلوا عليه من أنور وطلعت.

---

(٢٢) جيلبرت، **تشرشل، مجلد مرافق**، ص ٣٦.

(٢٣) ي. ت. كوراث «كيف انزلقت تركيا إلى الحرب العالمية الأولى»، في: ك. بورن ود. وات، **دراسات في التاريخ الدولي** (لندن: لونغمان، ١٩٦٧)، ص ٢٩٩.

الفصل السابع

مكيدة في الباب العالي

(١)

خلال المفاوضات السرية بين ألمانيا والأتراك الفتيان في القسطنطينية في الأول من آب (أغسطس)، انتحى أنور، وزير الحربية، جانباً فعقد اجتماعاً خاصاً في السفارة الألمانية في القسطنطينية مع السفير الألماني هانز فون فانغنهايم، ومع رئيس البعثة العسكرية الألمانية أوتو ليمان فون ساندرز[1]. وقد بحث الرجال الثلاثة الشكل الذي سيتخذه التعاون العسكري بين بلديهم إذا تعاقدت تركيا وبلغاريا على دخول حرب ضد روسيا والى جانب ألمانيا. وبدا لهم أن السيطرة البحرية أساسية من أجل القيام بحملة ناجحة واستخلصوا أن الأسطول الألماني في البحر الأبيض المتوسط، المؤلف من السفينة الحربية القوية (غويبن) وشقيقتها (بريسلاو)، يجب أن يصل الى القسطنطينية لتعزيز الأسطول العثماني في البحر الأسود، من أجل اطلاق أيدي الجيوش التركية ـ البلغارية في غزو روسيا. ومما له دلالته، ان أحداً من الرجال الثلاثة لم يخطر له أن البارجة «السلطان عثمان» ستكون موجودة للقيام بالمهمة. والمفترض أن أنور كان يعلم أن بلاده فقدت البارجة باستيلاء بريطانيا عليها، أما الجانب الألماني فقد اعتقد أن البارجة ـ بناء على أوامر من أنور ـ ستلتحق بالأسطول الألماني في أحد موانيء بحر الشمال، بحيث يسهل على (غويبن) و(بريسلاو)، اللتين كانتا في البحر الأبيض المتوسط، الذهاب الى القسطنطينية.

بعد هذا اللقاء، طلب ليمان وفون فانغنهايم الى حكومتهما ارسال السفينتين الألمانيتين الى تركيا. وفي الثالث من آب (أغسطس)، أرسلت الأميرالية الألمانية أوامر بهذا الشأن الى الأميرال ويلهلم سوتشون، قائد سرب البحر الأبيض المتوسط. وقد وصلت الرسالة اللاسلكية الى سوتشون في

---

(١) الرواية الواردة في النص تلي تلك التي في: اولريش ترومبينر، **المانيا والامبراطورية العثمانية ١٩١٤ ـ ١٩١٨** (برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٦٨).

ساعة مبكرة من صباح الرابع من آب (أغسطس)، وكان آنذاك على مقربة من ساحل الجزائر وفي نيته أن يقطع تدفق الجنود من شمال أفريقيا الفرنسي الى أراضي فرنسا. وإذ قرر سوتشون عدم العودة فوراً، قصف أولاً ميناءين جزائريين، وعندها فقط أخذ طريق العودة للتزود بالوقود في ميناء مسينا الايطالي المحايد في جزيرة صقلية، حيث كانت بانتظاره محطات ألمانية للامداد بالفحم. وقد تسبب خلل في أحد مراجل (غويبن) في إبطاء السرعة، فلم تبلغ سفنه ميناء مسينا حتى صباح الخامس من آب (أغسطس).

في أثناء توقف سوتشون للتزود بالوقود، تلقى برقية من برلين تضمنت كما يبدو تغييراً للأوامر الصادرة اليه سابقاً. ذلك أن أنور لم يستشر زملاءه قبل أن يوجه الدعوة الى السفن الحربية الألمانية للمجيء الى القسطنطينية. ولم يكن زملاؤه بأي حال تواقين لجر بلادهم الى القتال، وعندما علمت الحكومة العثمانية أن السفن كانت في طريقها الى تركيا، حذرت برلين من قدوم هذه السفن، فأبرقت برلين الى سوتشون لابلاغه أن الذهاب الى العاصمة العثمانية «متعذر»، ولكن سوتشـون اختار أن يفسر البرقية بأنها مجرد تحذير وليست أمراً، فصمم على متابعة الابحـار الى تركيـا لفرض الأمر الواقع. وقد كان هذا القرار الشخصي الذي اتخذه الأميرال الألماني منعطفاً في سير الأحداث.

في هذه الأثناء، كان الأسطول البريطاني قد تلقى أمراً من تشرشل بمراقبة (غويبن)، ولكنه فقد أثرها تحت جنح الظلام ليلة الرابع من آب (أغسطس). ثم انها شوهدت من جديد في الخامس من آب (أغسطس)، فأصدر الأميرال البريطاني قائد السرب أمراً الى سربه باتخاذ وضع يمكنه من اعتراض (غويبن) حالما تخرج من مضائق مسينا بعد التزود بالوقود. لقد وضع سربه غرب صقلية لملاقاتها لدى عودتها لمهاجمة شمال أفريقيا مرة أخرى، وهذا ما كان مفترضاً أن تفعل. ورابطت قوة أصغر كثيراً في بحر الأدرياتيك، بعيداً الى الشمال الشرقي، لقطع الطريق عليها إذا ما حاولت العودة الى ميناء موطنها، وهو ميناء بولا (كانت بولا آنذاك في النمسا، أما الآن فانها في يوغوسلافيا).

لقد كان في الجانب البريطاني عجز هائل في التصور السياسي في لندن، يماثله عجز في الكفاءة العسكرية في البحر. ويبدو انه لم يخطر قط في بال وزارة الخارجية أو وزارة الحربية أو الأميرالية انه ينبغي أن يكون للامبراطورية العثمانية شأن في الحسابات الاستراتيجية. والذي حدث هو ان لا أحد من القادة في لندن ولا في ميدان القتال، فكر بامكانية توجه الأميرال سوتشون الى القسطنطينية. لقد ظنوا انه انما توجه شرقاً للمراوغة وانه سوف يستدير عائداً الى الغرب.

عند خروج (غويبن) وشقيقتها (بريسلاو) من مضائق مسينا في السادس من آب (أغسطس)، توقع الأميرال سوتشون أن تعترض طريقه قوة بريطانية متفوقة على سفنه، فإذا به يجد الطريق مفتوحة، وهكذا اتجه الى بحر إيجه.

قالت ابنة رئيس الوزراء لتشرشل، فيما بعد: «انها غلطة أمراء البحر، فمن سوى أميرال لا يضع طراداً على كلا طرفي مضـائق مسينـا، بدلاً من وضـع طرادين عند أحد الطرفين وترك الآخر

حراً؟»[٢]. وقد أشارت عليه بأن يعزل جميع أمراء البحر ويرقي من هم دونهم رتبة ليحلوا مكانهم. لقد واجه سوتشون فعلاً قوة بحرية بريطانية في أثناء ابحاره شرقاً، ولكن هذه القوة آثرت الانسحاب على المجازفة بمعركة مع (غويبن) الرهيبة. وبعد جهود خارقة من جانب الألمان، وأغلاط من جانب مطارديهم الانكليز، وصلت القوة البحرية التي يقودها سوتشون الى مدخل مضائق الدردنيل.

(٢)

عند الساعة الواحدة من صباح السادس من آب (أغسطس)، بحث الصدر الأعظم مصير (غويبن) و(بريسلاو) مع السفير الألماني. وكانت القطعات البحرية البريطانية في البحر الأبيض المتوسط تتابع عن كثب السفينتين الألمانيتين، حتى إذا رفضت تركيا السماح لهما بعبور المضائق تقعان في الفخ بين القلاع التركية أمامهما والقطعات البحرية البريطانية وراءهما. وقد أعلن الصدر الأعظم، سعيد حليم، ان حكومته قررت السماح للسفينتين الألمانيتين بدخول المضائق لتتمكنا من الهرب. ولكنه قال ان هذا الاذن بالدخول مقرون بشروط، فلما أفصح عن هذه الشروط تبين انها شروط عسيرة. لقد أظهرت هذه الشروط ان حكومة تركيا الفتاة ـ بعكس ما اعتقد المراقبون البريطانيون ـ عاقدة العزم على التخلص من سيطرة الألمان، وسيطرة الأوروبيين الآخرين. فقد طلب الباب العالي أن تقبل ألمانيا ستة اقتراحات بعيدة المدى، أولها يأتي على رأس قائمة أولويات جمعية الاتحاد والترقي ـ الغاء الامتيازات الأجنبية الممنوحة حتى ذلك الحين للألمان وغيرهم من الأوروبيين. وكان بين الاقتراحات الأخرى ما يضمن لتركيا حصة في غنائم الحرب إذا ربحت ألمانيا الحرب، كانت هذه الاقتراحات من وجهة النظر الألمانية فاحشة، ولكن لم يكن أمام فون فانغنهايم من خيار سوى الموافقة، إلا إذا شاء أن يترك (غويبن) و(بريسلاو) تحت رحمة مدافع الأسطول البريطاني البعيدة المدى. لقد تحكم به الأتراك وكأنه يتخذ قراره والمسدس مصوب الى رأسه.

رأت الأميرالية في لندن ان قرار تركيا السماح للسفينتين الحربيتين الألمانيتين دخول المضائق عبارة عن تواطؤ بين القسطنطينية وبرلين. ولم يرد في ذهن تشرشل وزملائه أن ما كان يحدث فعلاً انما هو عمل ابتزازي. وفي سورة غضب أبرق تشرشل الى قواته يأمرها بفرض حصار على الدردنيل[٣]. ولم يكن تشرشل مخولاً سلطة أصدار مثل هذا الأمر على مسؤوليته الشخصية، ولو صادف أن خرج الأمر الى حيز التنفيذ لفسرته القسطنطينية بأنه عمل من أعمال الحرب.

---

(٢) فايولت بونهام كارتر، **ونستون تشرشل كما عرفته** (لندن: ايمير وسبوتيسوود ولولينز، ١٩٦٥)، الصفحتان ٣٢١ ـ ٣٢٢.

(٣) مارتن جيلبرت، **ونستون تشرشل: مجلد مرافق، المجلد ٣ الجزء الأول: تموز ١٩١٤ ـ نيسان ١٩١٥** (بوسطن: هيوتن ميغلين، ١٩٧٣)، ص ٧٣.

لقد تلقت الأميرالية رداً على البرقية يطلب الايضاح فأجابت برقياً بأن هناك «غلطاً في صياغة الكلمات» وانه «ليس القصد من البرقية فرض حصار»[4]. كان على السفن البريطانية بدلًا من ذلك أن تنتظر في المياه الدولية ريثما تخرج السفينتان الألمانيتان.

احتجت بريطانيا لدى حكومة السلطان قائلة ان تركيا ملزمة، وفقاً لأعراف القانون الدولي، وبصفتها دولة محايدة، إما باخراج السفينتين الألمانيتين أو باحتجازهما. ولكن الحكومة العثمانية لم تفعل هذا أو ذاك، بل ان هذا الوضع القانوني حفز الباب العالي الى انتزاع مزيد من التنازلات الألمانية.

وما أن استفاق فون فانغنهايم من صدمة المطالب الابتزازية، التي قدمت اليه في السادس من آب (أغسطس)، حتى كان الصدر الأعظم يباغته في التاسع من آب (أغسطس) بأخبار جديدة. لقد أعلن سعيد حليم أن الامبراطورية العثمانية قد تنضم الى اليونان في حلف حياد معلن في النزاع الأوروبي. ولذلك لا بد من عمل ما بشأن استمرار وجود (غويبن) و(بريسلاو) في المياه التركية لئلا يسيء وجودهما الى حياد تركيا. وقد اقترح الباب العالي شراء السفينتين الحربيتين صورياً: أي ان تتسلمهما تركيا وتتظاهر بأنها دفعت ثمنهما. وبذلك لا سبيل للاعتراض على بقائهما في المياه التركية، إذ لا يكون في ذلك انتهاك لقوانين الحياد.

في العاشر من آب (أغسطس)، أبرق المستشار الألماني الى فون فانغنهايم من برلين ليبلغه رفض هذا الاقتراح التركي وليحث على دخول تركيا الحرب فوراً. بيد أن قادة حزب تركيا الفتاة كانوا كارهين أن يورطوا الامبراطورية في النزاع الأوروبي. وقد استدعي فون فانغنهايم في ذلك اليوم الى البـاب العـالي، حيث أنّبه الصدر الأعظم بكلمات تتسم بالغضب، على وصول (غويبن) و(بريسلاو) قبل الأوان. وقد تجاهل سعيد حليم تواطؤ حكومته في مسألة السفينتين الحربيتين الألمانيتين، فكرر اقتراحه بنقل ملكيتهما الى تركيا. ورفض فون فانغنهايم الاقتراح.

عندئذ أصدرت الحكومة العثمانية من جانب واحد بياناً أعلنت فيه كذباً انها ابتاعت الطرادين الألمانيين ودفعت ثمنهما ثمانين مليون مارك. وقد انتشى الرأي العام في سائر أنحاء الامبراطورية بهذا البيان، وفي الرابع عشر من آب (أغسطس) أشار فون فانغنهايم، وقد أصيب بالاحباط، على حكومته في برلين بقبول «عملية البيع» إذ لا خيار آخر، لأن انكارها سيهيج عواطف سكان الامبراطورية ضد ألمانيا وقضيتها. وقد أخذت حكومته بمشورته، وهكذا تسلم جمال باشا، وزير البحرية، في حفل أقيم في السادس عشر من آب (أغسطس)، السفينتين ونقلهما رسمياً الى الأسطول العثماني.

وبما أنه لم يكن لدى الأتراك الضباط والبحارة الذين يحتاجونهم لتشغيل وصيانة مثل هاتين السفينتين بما تحتويانه من أجهزة بالغة الدقة، فقد كان القرار أن يقوم الألمان، عوضاً عنهم، ومؤقتاً، بتشغيل السفينتين. وهكذا صدر قرار بتعيين الأميرال سوتشون قائداً للأسطول

(٤) المرجع نفسه.

العثماني في البحر الأسود، ووزعت على بحارة السفينتين طرابيش وأزياء عثمانية، وجرت مراسم تجنيدهم في بحرية السلطان[٥]. أما في لندن فقد رأوا في مجمل هذه الواقعة مناورة ألمانية محسوبة تهدف الى إظهار ألمانيا بمظهر الدولة السخية التي تعوض الامبراطورية العثمانية بتقديم سفينتين حربيتين حديثتين من طراز السفينتين اللتين ارتكب تشرشل اساءة الاستيلاء عليهما. ولا يزال المؤرخون، حتى يومنا هذا، يرددون هذه الرواية.

لم يكن قد مضى سوى أسبوع أو أكثر قليلاً على تدفق تلاميذ المدارس الغاضبين الى شوارع القسطنطينية للاحتجاج على استيلاء تشرشل على البارجتين اللتين ابتيعتا بالأموال التي تبرعوا بها[٦]. وكان قادة الحكومة البريطانية على يقين من وجود صلة بين الحدثين. وكان تعقيب رئيس الوزراء البريطاني على «شراء» تركيا السفينتين الألمانيتين، هو: «ان الأتراك غاضبون جداً ـ وهذا أمر طبيعي ـ بسبب استيلاء ونستون على سفينتيهما الحربيتين في مياهنا»[٧].

بدوره، صب تشرشل جام غضبه على الأتراك. ففي السابع عشر من آب (أغسطس) لاحظ رئيس الوزراء أن «تشرشل، بمزاجه الأشد عدوانية، متحمس كل الحماسة لارسال أسطول صغير من سفن الطوربيد عبر الدردنيل ـ لتهديد (غويبن) وشقيقتها وإغراقهما إذا اقتضت الضرورة»[٨]. غير أن الرأي في مجلس الوزراء انساق وراء وجهة نظر وزير الحربية ووزير الدولة لشؤون الهند، اللذين كانت حجتهما أن مما يسيء الى بريطانيا أن تظهر بمظهر المعتدية على الامبراطورية العثمانية.

بيد أن الامبراطورية العثمانية كانت في ما يبدو تتجه نحو معسكر الأعداء، وكان التفسير الذي يبدو صادقاً والذي لقي قبولاً عاماً في لندن هو أن سبب حدوث ما حدث انما هو استيلاء تشرشل على السفينتين الحربيتين التركيتين. وكان أن عاد ويندهام ديدز من تركيا الى انكلترة في رحلة تتسم بالجرأة عن طريق برلين، فذهب لمقابلة صديقه السفير العثماني في لندن، وقد اكتشف من خلال المقابلة ان هذا التفسير لم يكن فيه شيء من الصواب، وان السفينتين الحربيتين لم تكونا لب المشكلة. فالباب العالي قد أزعجه بطبيعة الحال الاستيلاء عليهما، ولكنه ليس عازماً على تغيير سياسته الموالية لألمانيا حتى لو أعيدت السفينتان.

كان الخوف من التوسعية الروسية في صلب سياسة الباب العالي. فقد، أبلغ السفير العثماني ديدز أن الحلفاء إذا ربحوا الحرب فسيقسمون الامبراطورية العثمانية أو يسمحون بتقسيمها،

---

(٥) ستانفورد شو دايزل كورال شو، **تاريخ الامبراطورية العثمانية وتركيا الحديثة المجلد ٢: الاصلاح، الثورة والجمهورية: نشوء تركيا الحديثة ١٨٠٨ ـ ١٩٧٥**، (كامبريدج، مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٧٧)، ص ٣١٢.

(٦) المرجع نفسه، ص ٣١١.

(٧) هـ. هـ. اسكويث، **رسائل إلى فينيشيا ستانلي**، حررها مايكل واليانور بروك (اوكسفورد ونيويورك: مطبعة جامعة اكسفورد، ١٩٨٢)، ص ١٦٨.

(٨) المرجع نفسه، ص ١٧١.

أما إذا ربحت ألمانيا الحرب فلن تسمح بشيء من هذا القبيل[9]. ولهذا السبب انحاز الباب العالي الى ألمانيا. وقد أنكر ديدز عزم الحلفاء على السماح بتقسيم الامبراطورية العثمانية، ولكن السفير كان قد سمـع من أنـور ان الحلفـاء سبق أن أعـطوا تأكيدات مماثلة قبل سنوات فلم يفوا بتعهداتهم. (لم يذكر أنور أن ألمانيا، أيضاً، أعطت تعهداً خطياً بحماية الأراضي العثمانية. فهو وزملاؤه ظلوا محافظين على سرية تحالفهم مع ألمانيا، ولم يكشف عن وجوده الى ما بعد سنوات عديدة).

جزع ديـدز من حديثـه مع السفـير التركي، وأنذر وزير الحربية البريطاني الجديد، اللورد كيتشنر، بأن تركيا تنزلق الى معسكر الأعداء نتيجة لمخاوفها من نيات الحلفاء. ولما كانت بريطانيا حليفة لروسيا ـ روسيا التي ما برحت تحاول تفتيت الامبراطورية العثمانية منذ قرن ونصف القرن ـ فلم يكن من اليسير طمأنة الباب العالي، ومع ذلك فقد حث ديدز على القيام بالمحاولة.

في هذه الأثناء، ازداد حقد تشرشل على الامبراطورية العثمانية ورأى انها أصبحت أرضاً عدوة. وقد بلغته معلومات خلال النصف الثاني من آب (أغسطس) تشير إلى ان ضباطاً ورجالاً ألمان ينتقلون براً، عبـر بلغاريا المحايدة، لأخذ مواقعهم في القوات المسلحة العثمانية. وفي ٢٦ آب (أغسـطس)، أبلغ الأميرال ليمبوس تشرشل أن: «القسطنطينية تكاد تكون بكاملها في أيدي الألمان، في هذه اللحظة»[10].

ظل تشرشل يلح على اتخاذ اجراء. وفي الأول من أيلول (سبتمبر)، أنشأ محادثات على مستوى الأركان بين الأميرالية ووزارة الحربية لاعداد خطة هجوم على تركيا في حالة قيام حرب. وفي اليوم التـالي، فوضه مجلس الوزراء بإغراق السفن التركية إذا غادرت الدردنيل بصحبة (غويبن) و(بـريسـلاو). بعـد ذلك، أعـطى هو تفـويضاً لقائد القوة البحرية البريطانية عند الدردنيل باستخدام فطنته بشأن إعادة السفن التركية التي تحاول الخروج من الدردنيل وحدها. وكانت هذه غلطة: لقد دفعت الأتراك الى الرد بفاعلية مذهلة.

فعلى أثر التفويض الصادر عن تشرشل، أوقفت القوة البحرية زورق طوربيد تركياً في ٢٧ أيلول (سبتمبر) وأرغمته على العودة، إذ كان الزورق، يحمل على متنه بحارة من الألمان، بما يشكل انتهاكاً للحياد العثماني. ورداً على ذلك، أذن أنور باشا للضابط الألماني قائد الدفاعات التركية في الدردنيل أن يأمر باغلاق المضائق واكمال بث حقول الألغام عبرها. وهكذا انقطعت حركة النقل البحري التجاري للحلفاء، وكانت هذه ضربة قاصمة. فالدردنيل كان الممر البحري الوحيد الخـالي من الجليد أمام تجارة الصادرات الروسية، ولا سيما محاصيل القمح التي تنتجها،

(٩) جون بريسلاند (الاسم المستعار لغلاديس سكلتون)، ديدز بك: دراسة عن سير ويندهام ديدز ١٨٨٣ ـ ١٩٢٣، (لندن: مكميلان، ١٩٤٢). الصفحتان ١٣٨ ـ ٩.

(١٠) جيلبرت، تشرشل، مجلد مرافق، ص ٥٨.

وبثمنها كانت روسيا تبتاع أسلحة وذخائر للحرب[١١]. ولو كان الحلفاء أدركوا أن الحرب العالمية الأولى سوف تتطور الى حرب استنزاف طويلة، لعرفوا أن من شأن بث الألغام التركية في المضائق أن يودي بروسيا القيصرية وان يودي معها بقضية الحلفاء.

كانت حرية المرور في الدردنيل مضمونة بمعاهدة. ومرة أخرى انتهكت السلطات العثمانية التزاماتها بموجب القانون الدولي، ومرة أخرى بدت تركيا وكأن أعمال ونستون تشرشل قد استفزتها لسلوك هذا المسلك.

مع ذلك لم تقدم الامبراطورية العثمانية على أية خطوة لاعلان الحرب. ان موقف العداء السلبي الذي اتخذته قد أصاب تشرشل بالحيرة والاحباط[١٢].

(٣)

كان الموقف محيراً ومسبباً للاحباط من وجهة نظر الحكومة الألمانية أيضاً، ولكن تشرشل لم يكن على علم بذلك. ذلك أن العسكريين الألمان الذين حاولوا جر تركيا الى الحرب وجدوا أنفسهم مدفوعين الى الغضب واليأس.

لقد خاب أمل برلين إذ ان استمرار وجود (غويبن) و(بريسلاو) لم يستفز بريطانيا الى إعلان الحرب. وكان سفيرا المانيا والنمسا لا يفتآن يتسلمان طلبات متكررة من حكومتيهما لدفع الأتراك الى القيام بعمل ٍ ما. بيد أن كلا السفيرين كان يعلم أنه بغض النظر عما يضمره الأتراك الفتيان من نيات، هنالك أسباب وجيهة لدى الصدر الأعظم وزملائه تمنعه من الاندفاع الى التدخل فوراً في النزاع الأوروبي. فلم تكن تعبئة القوات المسلحة قد اكتملت بعد، ولم يكن واضحاً كيف ستتمكن الخزينة العثمانية من مواصلة الإنفاق على القوات المسلحة عند اتمام التعبئة. علاوة على ذلك لم تكن قد أثمرت بعد المفاوضات التركية مع بلدان البلقان المجاورة، ولا سيما مع بلغاريا.

لقد أوضح الباب العالي منذ البداية ان تركيا لا تستطيع التدخل في الحرب إلا بمشاركة مع بلغاريا. وبالفعل، فان خطة الحملة التي اتفق عليها في الأول من آب (أغسطس) أنور وفون فانغنهايم وليمان فون ساندرز، كانت تفترض أن بلغاريا والامبراطورية العثمانية ستوحدان قواتهما المسلحة. لقد كان موقع بلغاريا على طريق تركيا البرية الرئيسية الى بقية أوروبا، ثم ان بلغاريا ـ وهذا هو الأهم آنئذٍ ـ بلد جار طامع في مزيد من الأرض. فإذا ما غزت بلغاريا الأراضي التركية بينما الجيوش العثمانية بعيدة عن بلادها ومنهمكة في مقاتلة الروس، ستجد

---

(١١) هاري هوارد، **تقسيم تركيا: تاريخ دبلوماسي ١٩١٣ ـ ١٩٢٣** (نيويورك: هوارد فيرتيغ، ١٩٦٦)، ص ٤٩.

(١٢) مارتن جيلبرت، **ونستون تشرشل المجلد ٣: ١٩١٤ ـ ١٩١٦، تحدي الحرب**، (بوسطن: هوتن وميفلين، ١٩٧١) ص ٢١٠.

الامبراطورية نفسها مغلولة اليدين. ولذلك قال الصدر الأعظم للسفير الألماني: «يقيناً إن ألمانيا لا تريد من تركيا أن تنتحر»[١٣].

ومـع أن طلعت أفلح في التفاوض مع بلغاريا على معاهدة دفاعية تم التوقيع عليها في ١٩ آب (أغسطس)، ونصت على مساعدات متبادلة في ظروف معينة إذا ما تعرض أي من البلدين لهجوم من طرف ثالث، فان المعاهدة لا تنطبق على الحالة التي تنشأ عن انضمام تركيا الى ألمانيا في حرب ضد روسيا. ولم تكن بلغاريا على استعداد لحشر نفسها في النزاع الروسي ـ الألماني، وهذا يعني أن الامبراطورية العثمانية أيضاً ستواصل المحافظة على حيادها، وهذا الأمر كان مفهوماً للألمان في القسطنطينية.

كانت برلين ولندن تنظران الى القسطنطينية باعتبارها حالة تدعو الى القنوط. ولا بد من التذكير هنا بأن تشرشل لم يعد يؤمن بالحياد التركي وانه اقترح على مجلس الوزراء ارسال أسطول صغـير الى الدردنيـل لاغـراق السفينتين (غوبين) و(بريسلاو). ومن الناحية الأخرى، شعر الجنرال ليمان فون ساندرز، بعد ذلك بيومين فقط، باليأس من جر تركيا الى الحرب فأرسل رجاء الى القيصر الألماني للسماح له ولأعضاء بعثته العسكرية بالعودة الى الوطن. وهو، شأنه شأن تشرشل، كان حاقداً على الأتراك الفتيان، وقد تحدث عن عزمه على تحدي أنور وجمال في مبارزة بالسلاح[١٤]. لقد قال ليمان في رجائه الى القيصر، ان جمعية الاتحاد والترقي عازمة على ابقاء تركيا متفرجة حتى انتهاء الحرب أو على أقل تقدير حتى يتضح لها بما لا يقبل الشك أن ألمانيا ستربح الحرب. وأشار أيضاً الى احتمال أن تنهار الجيوش العثمانية قبل دخولها الحرب، نتيجة الافتقار الى المال والغذاء، إذا أبقاها الباب العالي في حالة التعبئة[١٥].

عندما كان الأميرال ليمبوس يبلغ تشرشل أن القسطنطينية تكاد تكون بكاملها في أيدي الألمان، كان الجنـرال ليمـان فون سانـدرز في الوقت نفسه تقريباً يبلغ القيصر الألماني أن المناخ في القسطنطينية يكاد يجعل استمرار الضباط الألمان في تقديم خدماتهم فيها أمراً لا يطاق[١٦].

بيد أن القيصر رفض رجاء ليمان السماح له بالعودة الى ألمانيا. ذلك أن خطة ألمانيا لربح الحرب بنصر سريع في الجبهة الغربية قد انهارت في معركة المارن الأولى في أوائل شهر أيلول (سبتمبر)، ومن ثم فقـد شدّدت ألمانيا ضغطها على تركيا لدخول الحرب. ولم يفلح السفير الألماني فون فانغنهايم في أن يشرح لحكومته الى أي مدى يبدو هذا المشروع في نظر القسطنطينية، على الأقل في ذلك الحين، مشروعاً غير واقعي. حتى أنور، الذي وصفه السفير ذات مرة انه «صامد كالصخر الى جانب ألمـانيـا»[١٧]، كان يعتقد أن أوان العمل لم يحن بعد، فلم تكن تركيا بعد مستعدة

(١٣) ترومبينر، **الامبراطورية العثمانية**، ص ٣١.

(١٤) المرجع نفسه، ص ٣٣.

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) المرجع نفسه.

(١٧) المرجع نفسه، ص ٣٢.

عسكرياً، وكان زملاء أنور، في أي حال، معارضين للتدخل في الحرب.

ظهر بكل جلاء في الثامن من أيلول (سبتمبر) ١٩١٤، التباين بين الهدفين النهائيين للحكومتين العثمانية والالمانية، عندما أعلن الباب العالي من جانب واحد الغاء الامتيازات لجميع الدول الأجنبية ـ ومن ضمنها ألمانيا. وقد احتدم صدر السفير الألماني غيظاً عند تلقيه النبأ وهدد بأن يحزم هو وأعضاء البعثة العسكرية حقائبهم ويعودوا الى بلادهم في الحال. ولكنه لم يغادر لا هو ولا أعضاء البعثة. وبقاؤهم دل على تحسن قدرة تركيا على المساومة منذ أواخر تموز (يوليو).

حدثت مناورة خارقة للعادة إذ انضم سفيرا ألمانيا والنمسا الى أعدائهما في الحرب، سفراء بريطانيا وفرنسا وروسيا في تقديم احتجاج أوروبي مشترك الى الباب العالي؛ وهكذا تجلت مهارة القادة الأتراك في المغازلة دون التزام. إذ إن السفيرين الألماني والنمساوي أبلغا الباب العالي سراً انهما لن يتابعا الموضوع مؤقتاً، أما سفراء الدول الحليفة فقد أسرّوا بدورهم للباب العالي بأنهم يقبلون القرار التركي إذا بقيت تركيا على الحياد.

مضى الباب العالي في تنفيذ قراره، فأغلقت في مطلع تشرين الأول (أكتوبر) جميع مكاتب البريد الأجنبية في الامبراطورية، وأخضع الأجانب للقوانين التركية والقضاء التركي، وبدأت جباية الرسوم الجمركية على المستوردات الأجنبية، بل زيدت نسبتها.

(٤)

نظراً للفوائد الملموسة التي بدأت تنساب من انتهاج سياسة عدم التدخل، يبدو أمراً مذهلاً شروع أنور باشا في ذلك الحين أو نحوه بالتآمر على تلك السياسة وعلى داعيتها الأول، الصدر الأعظم. ولعل الوجود العسكري الألماني الكبير في القسطنطينية، مدعوماً بالسفينتين (غويبن) و(بريسلاو)، قد كان له دور في حساباته. ولكن الأرجح أن ما كان يفكر به أنور باشا هو مجرى الحرب الروسية ـ الألمانية. كان الخوف من استيلاء روسيا على أراض تركية هو محرك سياسته في تموز (يوليو) وآب (أغسطس)، ولكنه أخذ في ما يبدو يفكر، في شهر أيلول (سبتمبر) وفي أعقاب الانهيار الروسي، في الاستيلاء على أرض روسية؛ أي انه انتقل من السياسة الدفاعية الى السياسة العدوانية. وكان انتقاله نقطة تحول في الشؤون العثمانية والشؤون الشرق أوسطية.

قد يمكن الحدس في أن الظفر العسكري الذي أحرزه الألمان على الروس في معركة تانينبرغ في نهاية آب (أغسطس) والمعركة المتواصلة عند بحيرات مازوريان التي بدأت في أيلول (سبتمبر)، قد أقنعا أنور بأن على تركيا، إذا شاءت أن تنال نصيباً من الأرض الروسية، أن تسارع الى التدخل قبل أن تحقق ألمانيا نصراً من دون مساعدة منها.

كان الألمان قد قتلوا أو أسروا مئات الآلاف من الجنود الروس؛ وباستطاعة أي مراقب أقل اندفاعاً من أنور أن يستنتج أن روسيا على وشك أن تخسر الحرب. كان قطار النصر الألماني يغادر المحطة، ويبدو أن أنور الانتهازي اعتقد انها فرصته الأخيرة للحاق بالقطار.

وفي ٢٦ أيلول (سبتمبر)، أصدر شخصياً الأمر باغلاق الدردنيل في وجه جميع السفن الأجنبية (واقعياً، في وجه السفن الحليفة) دون أن يستشير زملاءه. وبعد ذلك بأسبوع أخبر فون فانغنهايم أن الصدر الأعظم لم يعد يمسك بزمام الأمور.

كان ثمة سباق على السلطة يجري في القسطنطينية خلف الأبواب المغلقة. ووزارة الخارجية البريطانية، التي كانت شبه خالية الذهن مما يدور في نطاق السياسة الداخلية لجمعية الاتحاد والترقي، كان لها رأي مبسط في المسألة. ولقد تذكر سير ادوارد غراي، وزير الخارجية، في ما بعد انه قال: «لا شيء سوى اغتيال أنور يمكنه أن يحول دون انضمام تركيا الى ألمانيا» وانه أضاف الى ذلك انه: «في زمن الأزمة والعنف في تركيا، لا مفر من وجود فئتين من الأشخاص. قاتل ومقتول، والأرجح أن يكون الصدر الأعظم وليس خصمه، من الفئة الثانية»[١٨].

ترى هل كان بامكان سفير بريطاني حسن الاطلاع أن يمارس شيئاً من التأثير على تطور الأحداث في القسطنطينية؟ هذا السؤال لا يزال المؤرخون يتداولونه، وبطبيعة الحال ما من سبيل الآن لوضع المسألة موضع الاختبار[١٩].

ومع أن التفاصيل تظل محاطة بالغموض، فإن ما جرى في خريف عام ١٩١٤ هو عملية كانت الفئات والشخصيات المتناحرة تناور ضمنها من أجل الحصول على المساندة داخل اللجنة المركزية لجمعية الاتحاد والترقي. وكان تنامي نفوذ أنور ناشئاً عن استمالة طلعت بك الى جانبه، إذ كان طلعت على رأس الفئة الرئيسة في الحزب.

ومع أن زعماء جمعية الاتحاد والترقي الآخرين، كانوا من رأي أنور في أن ألمانيا قد تربح الحرب، فلم يروا حتى ذلك الحين سبباً لتعريض مستقبل امبراطوريتهم للخطر استناداً الى دقة أو عدم دقة التنبؤ بالأحداث. كان هؤلاء سياسيين، أما أنور فكان رجل حرب وأصغر سناً وأكثر اندفاعاً من تشرشل ولكنه مفعم بالقدر نفسه من الرغبة الملتهبة في المجد. وهو بصفته وزير الحربية وأقرب أصدقاء ألمانيا اليها، كان مهيأ للافادة شخصياً من الفرص العديدة التي يتيحها دخول الحرب الى جانب ألمانيا لكي يذيع صيته وتتعزز مكانته. هذا الشخص المتهور الذي واتاه الحظ بغير حدود دون أن يظهر سوى كفاءة محدودة، لم يفطن الى أن المرء قد يربح الرهان وقد يخسره. وإذ راهن على ألمانيا ظن أنه يقوم بعمل استثماري ـ مع أنه كان في الواقع يقامر مقامرة خاسرة.

في التاسع من تشرين الأول (أكتوبر) أعلم أنور السفير فون فانغنهايم انه كسب تأييد طلعت وخليل بك، رئيس مجلس النواب. وقال له ان الخطوة التالية هي محاولة كسب تأييد جمال باشا

---

(١٨) فايكاونت غراي أو فالودين، **خمس وعشرون سنة ١٨٩٢ ـ ١٩١٦**، (لندن: هودر وستوتون، ١٩٢٥) المجلد ٢ ص ١٦٤.

(١٩) جوزف هيلر، **السياسة البريطانية تجاه الامبراطورية العثمانية ١٩٠٨ ـ ١٩١٤**، (لندن: فرانك كاس، ١٩٨٣).

وزير البحرية. وتابع قائلاً: إذا أخفقت سأفجر أزمة وزارية، وعلى أساس ما له من أتباع في اللجنة المركزية ـ هم في الواقع أتباع طلعت ـ يستطيع عندها أن يأتي بحكومة مؤيدة للتدخل في الحرب. لقد بالغ أنور في تقويم قوته السياسية عندما أكد للألمان انه قادر على اشراك تركيا في الحرب في موعد لا يتجاوز منتصف تشرين الأول (أكتوبر)، وان كل ما يحتاجه هو امداده بمبالغ من الذهب لدعم الجيش[٢٠]. وكان الألمان، بطبيعة الحال، يعرفون أن القوات العثمانية بحاجة الى المال. ورفع ليمان تقريراً الى القيصر الألماني قائلاً فيه ان القوات العثمانية مهددة بالانهيار الوشيك إذا لم يتوفر لها المال.

انضم جمال الى المؤامرة في العاشر من تشرين الأول (أكتوبر) . وفي الحادي عشر منه، اجتمع أنـور وطلعت وخليل وجمال فأبلغوا الجانب الألماني أن الفئة التي تأتمر بأمرهم ملتزمة الآن بدخول الحرب وان الأميرال سوتشون سيحصل على الاذن بمهاجمة روسيا بمجرد أن تودع ألمـانيـا في القسطنطينية مليوني ليرة تركية ذهباً لدعم القوات المسلحة. وقد استجاب الألمان فأرسلوا مليون ليرة في ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ومليون آخر في ١٧ منه، وتم شحن الذهب بالقطار عبر رومانيا المحايدة. وقد وصلت الشحنة الثانية الى القسطنطينية في ٢١ من الشهر نفسه.

عند ذلك بدل طلعت وخليل رأيهما: لقد أرادا الاحتفاظ بالذهب مع البقاء على الحياد في الحرب. وقد أطلع أنور الجانب الألماني على ذلك في ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر)، ولكنه ادعى ان هذا التبدل ليس بالأمر الذي يشغل البال، ما دام يعتمد على تأييد الوزير الآخر الذي تأتمر بأمره قوة عسكرية، أي جمال باشا. لقد أعلن أنور في ما بعد أن طلعت تراجع فعاد الى تأييد التدخل في الحرب، ومع ذلك كف أنور عن محاولة اقناع حزبه وحكومته بدخول الحرب. وبما أنه لم يستطع حمل تركيا على إعلان الحرب على الحلفاء فقد علق آماله على خطة لاستفزاز الحكومات الحليفة كي تعلن هي الحرب على تركيا.

أصـدر أنـور وجمـال أوامـر سريـة تأذن للأمـيرال سوتشون بأن يقود السفينتين (غويبن) و(بـريسـلاو) الى البحـر الأسـود لمهـاجمة السفن الروسية. وكانت خطة أنور أن يدعي أن السفينتـين الحـربيتـين تعرضتا لهجوم روسي فاضطرتا للدفاع عن النفس. بيد أن الأميرال سوتشـون خالف أوامر أنور وبدأ قتالاً علنياً بقصف الساحل الروسي. ومرة أخرى قام هذا الأميرال الألماني بحركة تاريخية. وقد قال في ما بعد ان غايته كانت «أن يرغم الأتراك، خلافاً لارادتهم، بتوسيع نطاق الحرب»[٢١]. ونتيجة لتصرفه، صار واضحاً كل الوضوح ان (غويبن) و(بريسلاو) قامتا بضربة مدبرة. وبذلك انعدمت الكذبة التي أرادها أنور أن تواري ما سمح هو بحدوثه.

(٢٠) ترومبيتر، **الامبراطورية العثمانية**، ص ٤٨.

(٢١) هاري هوارد، **تركيا والمضائق وسياسة الولايات المتحدة** (بالتيمور ولندن: مطبعة جامعة جون هوبكنز، ١٩٧٤)، ص ٢٧ رقم ٢.

أدت هذه الحادثة الى مماحكة مكشوفة في القسطنطينية. فقد أرغم الصدر الأعظم ومجلس الوزراء أنور على الابراق الى الأميرال سوتشون بأمر وقف اطلاق النار. وأعقبت ذلك أزمة سياسية استمرت زهاء يومين، وحجبت تفاصيلها حتى عن الألمان والنمساويين المعروفين عادة بحسن اطلاعهم. وكانت ثمة اجتماعات لمجلس الوزراء العثماني وللجنة المركزية لجمعية الاتحاد والترقي. وقد جرت مناقشات، وصدرت تهديدات، وقامت تحزّبات، وقدمت استقالات، وسحبت استقالات. ويظهر أن اجماع الرأي كان قريباً من تفكير اسكويث في بريطانيا قبيل اندلاع نار الحرب: ان الأولوية التي لا تعلو عليها أولوية أخرى هي المحافظة على وحدة الحزب. وبالرغم من أن أغلبيةً في اللجنة المركزية أيدت الثلاثي الجديد المؤلف من أنور وطلعت وجمال في وجهة نظره القائلة انه ينبغي للامبراطورية العثمانية أن تدخل الحرب، فقد رضخت هذه الأغلبية لوجهة نظر الأقلية بقيادة الصدر الأعظم ووزير المالية، خشية انشقاق الحزب.

في ٣١ تشرين الأول (أكتوبر)، أبلغ أنور الألمان ان زملاءه في مجلس الوزراء مصرون على ارسال مذكرة اعتذار الى الروس. وقد رأى الألمان في ذلك اقتراحاً خطراً. ولكن أنور قال لهم انه بعد أن «غرّر» بزملائه في مسألة الهجوم على روسيا، ألفى نفسه معزولاً في مجلس الوزراء، وان يديه مقيدتان[٢٢].

لم يكن هناك ما يستدعي الفزع، بالرغم من أن أنور والمتآمرين معه من الألمان قد جهلوا أن: مجلس الوزراء البريطاني في لندن قد ابتلع الطعم. لم يكن البريطانيون على دراية بالانشقاق العميق في صفوف حزب تركيا الفتاة، فاعتقدوا أن الباب العالي كان طوال الوقت متواطئاً مع ألمانيا، وجاء رد بريطانيا على الهجوم الذي قام به سوتشون قبل أن يتمكن الباب العالي من إعداد مسودة مذكرة الاعتذار. فقد سمح مجلس الوزراء البريطاني بارسال إنذار نهائي يطلب إلى الأتراك طرد البعثة العسكرية الألمانية فوراً وابعاد الضباط والبحارة الألمان عن (غويبن) و(بريسلاو). فلما امتنع الأتراك عن التجاوب، لم يهتم تشرشل بعرض المسألة على مجلس الوزراء، بل أرسل بمبادرة منه الأوامر الى قواته في البحر الأبيض المتوسط بعد ظهر ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) «بمباشرة الأعمال الحربية ضد تركيا في الحال»[٢٣].

غير أن الأميرال البريطاني الذي تلقى الأمر من تشرشل لم ينفذه على الفور، ونتيجة لذلك لم تعلم تركيا أن بريطانيا أعلنت الحرب عليها. أما في القسطنطينية فقد كان أنور لا يزال متخوفاً من احتمال قبول روسيا الاعتذار التركي. ولكي يحول دون قبوله، زيف مرة أخرى نيات زملائه في مجلس الوزراء بأن أضاف الى المذكرة التركية زعماً فاحشاً بأن روسيا هي التي استفزت تركيا للهجوم[٢٤]. وبطبيعة الحال رفضت حكومة القيصر الروسي هذا الزعم، ووجهت انذاراً نهائياً الى

(٢٢) ترومبينر، **الامبراطورية العثمانية**، ص ٥٨.

(٢٣) جيلبرت، **تشرشل تحدي الحرب**، ص ٢١٦.

(٢٤) شو اند شو، **الامبراطورية العثمانية**، ص ٣١٢.

الباب العالي، وفي الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر)، أعلنت الحرب.

شرعت القوات البحرية البريطانية بالعمليات الحربية ضد الامبراطورية العثمانية في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر). وفي اجتماع مثير عقدته الحكومة العثمانية ليلة ١ ـ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر)، لم يسع الوزراء، حتى الفئة المناصرة للصدر الأعظم، إلا الاقرار بأن الامبراطورية أمست في حالة حرب، شاءت أم أبت. ومع ذلك لم يصدر عن لندن إعلان للحرب.

قصفت السفن الحربية البريطانية في الثالث من تشرين الثاني (نوفمبر)، بأمر من تشرشل، قلاع الدردنيل الخارجية. وقد رأى النقاد في ما بعد أن ذلك كان نوعاً من نزق الأولاد من جانب تشرشل، لأن هذا القصف نبه تركيا الى مكمن الضعف في القلاع. بيد أنه ليس من دليل على أن تركيا ردت على الانذار. لقد كان المغزى الرئيس للقصف في حينه انه دلالة على أن الأعمال الحربية قد بدأت.

في الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر)، قال اسكويث في تكتم: «نحن الآن صراحة في حالة حرب مع تركيا»[٢٥]. غير أن الشكليات أهملت. وظلت الحال هكذا حتى صباح الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر)، إذ جرى في اجتماع لمجلس الملك الخاص تعديل إعلان الحرب على امبراطوريتي آل هوهنزولرن وآل هابسبورغ ليشمل أيضاً الامبراطورية العثمانية.

إن انزلاق بريطانيا بطريقة عرضية نسبياً الى الحرب العثمانية، قد عكس مواقف الوزراء البريطانيين في ذلك الحين: فلم تكن حرباً علقوا عليها كبير أهمية، ولم يبذلوا كبير جهد لتفاديها؛ ذلك أنهم لم يروا في تركيا عدواً يمثل خطراً ذا بال.

(٥)

لم يكن بعد معروفاً في لندن ـ والحقيقة أنه ظل مجهولاً الى ما بعد سنوات ـ ان أنور هو صاحب المبادرة في اقتراح معاهدة تحالف سرية مع ألمانيا، وهو الذي فاوض بشأنها وتولى تنفيذها حتى قبل أن تستولي الامبرالية البريطانية على السفينتين الحربيتين التركيتين. وكانت بريطانيا تجهل أيضاً أن الباب العالي استولى على (غوبين) و(بريسلاو) بالرغم من احتجاج ألمانيا. كانت الرواية الرسمية هي الرواية التي أخذ بها مجلس الوزراء البريطاني، والتي تقول ان القيصر الألماني هو المبادر الى تسليم تركيا السفينتين الألمانيتين تعويضاً عن (السلطان عثمان) و(رشادية) من أجل كسب تركيا الى جانب ألمانيا بعد أن نفّرها تشرشل.

ولذلك، كانت وجهة النظر العامة أن تشرشل هو المتسبب بالحرب مع تركيا. والحقيقة ظل لويد جورج ينحي عليه باللائمة حتى عام ١٩٢١[٢٦]. كان سوتشون وأنور هما في الواقع البادئين

---

(٢٥) اسكويث، **رسائل**، ص ٣٠٩.

(٢٦) مارتن جيلبرت، **ونستون تشرشل المجلد ٤: ١٩١٦ ـ ١٩٢٢ العالم الموبوء** (بوسطن: هوتن وميغلين، ١٩٧٥) الصفحتان ٧٥٢ ـ ٧٥٣.

بالحرب بين تركيا والحلفاء، أما عامة البريطانيين فقد تصوروا أن تشرشل هو البادىء بالحرب.

أخذ تشرشل من جانبه ينبّه في آب (أغسطس) ١٩١٤ ـ واستمر يفعل ذلك في ما بعد ـ الى أن اعتبار الامبراطورية العثمانية بلداً عدواً له فوائده. كان رأيه أن بريطانيا وقد امتلكت حرية تقطيع الامبراطورية العثمانية وعرض أجزاء من أراضيها على بلدان أخرى عند تسوية الصلح في نهاية المطاف، تستطيع الآن أن تستخدم الاغراء بالمكاسب الاقليمية لكي تجتذب ايطاليا وبلدان البلقان الى جانبها في الحرب.

كانت إيطاليا متأخرة عن غيرها في السعي لاقامة امبراطورية استعمارية، وقد رأت في الممتلكات العثمانية التي تشكل مكامن ضعف هي المناطق الرئيسة التي يمكن الاستيلاء عليها. وفي نهاية الأمر أغراها الاستيلاء على الأرض بدخول الحرب في صف الحلفاء.

وكانت بلدان البلقان أيضاً تواقة الى مكاسب اقليمية إضافية. كان على بريطانيا أن توفق بين بعض الطموحات المتضاربة لبلدان البلقان لكي تستطيع أن تقيم تحالفاً معها جميعاً عن طريق الوعد بمنحها أجزاء من الأراضي العثمانية. فإذا ما نجحت في تحقيق ذلك تكون قد أوجدت تجمعاً لقوى كبيرة تؤثر على الامبراطورية العثمانية وامبراطورية آل هابسبورغ، وتتيح امكانية بلوغ الحرب ضد ألمانيا نهاية سريعة ومظفرة.

وكان اسكويث قد أخذ علماً في ١٤ آب (أغسطس): «أن لدى فينيزيلوس، رئيس وزراء اليونان، خطة كبرى جاهزة لاقامة اتحاد بين دول البلقان ضد ألمانيا والنمسا...»[٢٧]. وفي ٢١ آب (أغسطس)، صنّف اسكويث عدداً من وزرائه بأنهم يتطلعون الى إيطاليا أو رومانيا أو بلغاريا كبلدان يمكن أن تكون دولاً حليفة لها أهميتها، وأن لويد جورج «حريص على قيام اتحاد بلقاني» وان «ونستون عنيف في عدائه لتركيا». أما هو نفسه «فرافض أشد الرفض أي عمل عدواني موجه الى تركيا من شأنه أن يثير ثائرة مسلمينا في الهند وفي مصر»[٢٨].

لم يكن تشرشل مندفعاً الى الحد الذي بدا من اندفاعه. فهو، في الحقيقة، استوفى الوقت والجهد للاتصال شخصياً بأنور وغيره من القادة العثمانيين الذين كانوا يرجون بقاء بلادهم محايدة. لقد نفض يديه منهم قبل الأوان بشهرين، ولكنه لم يتحول الى التنبّه لفوائد دخول تركيا الحرب إلا بعد أن أيقن أن لا أمل في ابقاء تركيا خارج الحرب.

مع حلول نهاية آب (أغسطس)، كان تشرشل ولويد جورج من غلاة الداعين الى مشروع البلقان. وفي ٣١ آب (أغسطس) وجّه تشرشل رسالة غير رسمية إلى زعماء بلدان البلقان يحثهم فيها على إقامة اتحاد كونفدرالي يضم بلغاريا، والصرب، ورومانيا، والجبل الأسود، واليونان لينضم إلى الحلفاء. وفي الثاني من أيلول (سبتمبر)، شرع في محادثات غير رسمية مع الحكومة اليونانية لبحث شكل التعاون العسكري بين البلدين في حالة القيام بعملية هجومية على الامبراطورية العثمانية.

---

(٢٧) اسكويث، **رسائل**، الصفحتان ١٦٥ ـ ١٦٦.

(٢٨) المرجع نفسه، ص ١٨٦.

وفي نهاية أيلول (سبتمبر)، كتب تشرشل الى سير ادوارد غراي قائلاً: «اننا في محاولتنا استرضاء تركيا انما نحكم على سياستنا في البلقان بالشلل. وأرى أن نقوم بعمل هجومي على تركيا أو نعلن من جانبنا الحرب عليها، ولكن ينبغي لنا منذ الآن أن نتفق مع دول البلقان، وخصوصاً بلغاريا، على ترتيبات دون أن نولي مصالح تركيا أو وحدة أراضيها أي اعتبار». وختم كلامه بهذه الاضافة: «كل ما أطلبه هو ألا يكون لمصالح تركيا أو وحدة أراضيها أي اعتبار في أية جهود تبذل في سبيل تأمين عمل مشترك بين دول البلقان المسيحية»[٢٩].

كان غراي واسكويث أكثر حذراً وحيطة في مقاربة الأمر، وأقل حماسة من تشرشل ولويد جورج للاتحاد الكونفدرالي المقترح لدول البلقان، ولكن تفكيريهما، من ناحية واحدة على أقل تقدير، كانا يسيران على خطين متوازيين. فقد صدرت تعليمات الى ممثلي الحكومة البريطانية بإعطاء تأكيدات باحترام وحدة أراضي الامبراطورية العثمانية إذا بقيت تركيا محايدة. وتبعت هذا الكلام مقولة في الاتجاه المعاكس، أفصح عنها غراي في ١٥ آب (أغسطس)، إذ قال: «أما إذا انحازت تركيا الى ألمانيا والنمسا وهُزمت هاتان الدولتان، فاننا بطبيعة الحال لا نستطيع أن نكون مسؤولين عما سيؤخذ من تركيا في آسيا الصغرى»[٣٠].

وعندما دخلت الامبراطورية العثمانية الحرب ـ مدفوعة اليها من قبل تشرشل كما بدا آنذاك، ومدفوعة اليها من قبل أنور وسوتشون كما يبدو الآن ـ لم يعد ثمة مفر من الاستنتاج الذي استخلصه صانعو السياسة البريطانيون. فقد تنبأ رئيس الوزراء البريطاني في خطاب ألقاه في لندن في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٤، بأن الحرب «قرعت ناقوس الموت للممتلكات العثمانية، ليس في أوروبا فحسب، بل في آسيا أيضاً»[٣١].

في وقت سابق من عام ١٩١٤، كان سير مارك سايكس، عضو مجلس العموم البريطاني من حزب المحافظين، قد قال محذراً المجلس: «ان اختفاء الامبراطورية العثمانية هو الخطوة الأولى حتماً نحو اختفاء امبراطوريتنا»[٣٢]. لقد كان شعور كل من ولينغتون، وكانينغ، وبالمرستون، ودزرائيلي أن المحافظة على وحدة أراضي الامبراطورية العثمانية أمر يهم بريطانيا وأوروبا. مع ذلك فان الحكومة البريطانية سارت في أقل من مئة يوم في خط معاكس تماماً لسياسة عمرها أكثر من مئة عام، وأخذت الآن تسعى لتدمير الامبراطورية ـ الحاجز التي جازفت الحكومات البريطانية في أزمنة سابقة بشن حروب من أجل المحافظة عليها.

لقد استندت سياسة مجلس الوزراء البريطاني الجديدة الى النظرية القائلة ان تركيا هدرت أي حق لها بنيل حماية بريطانيا. وفي لجة الحرب غابت عن بصر حكومة اسكويث احدى أهم حقائق

---

(٢٩) جيلبرت، **تحدي الحرب**، ص ٢١٠.

(٣٠) غراي، **خمس وعشرون سنة**، ص ١٦٧.

(٣١) اسكويث، **رسائل**، ص ٤٠٢.

(٣٢) كريستوفر سايكس، **دراستان في الفضيلة** (لندن: كولنز، ١٩٥٣)، ص ٢٠٥.

السياسة الخارجية التقليدية لبريطانيا: انه لا بد من حماية وحدة أراضي الامبراطورية العثمانية ليس خدمة للمصالح العليا لتركيا بل خدمة لمصالح بريطانيا العليا.

وبالتالي، فإن قرار تفتيت الامبراطورية العثمانية الذي اتخذته بريطانيا، قد أعاد الى المسرح فرضية تتعلق بالشرق الأوسط أخذ بها الأوروبيون على مدى قرون: ان مصير الشرق الأوسط بعد انتهاء الامبراطورية العثمانية ستقرره دولة أو أكثر من الدول الأوروبية.

وهكذا فإن الأمر الوحيد الذي رآه القادة البريطانيون في عام ١٩١٤ بوضوح تام هو أن دخول العثمانيين الحرب يمثل الخطوة الأولى على طريق إعادة تشكيل الشرق الأوسط: أي، في الحقيقة، الى خلق الشرق الأوسط الحديث.

الجزء الثاني

كيتشنر الخرطوم يتطلع الى بعيد

الفصل الاول

كيتشنر يتسلم زمام القيادة

(١)

خلال صيف وخريف عام ١٩١٤، وفيما كانت الامبراطورية العثمانية تنجرف الى الحرب، كان ثمة تعيين جديد وهام لمنصب حكومي في لندن قد بدأ يؤثر على السياسة البريطانية في الشرق الأوسط. وكانت بداية الأمر، كبداية أشياء كثيرة أخرى، مع ونستون تشرشل.

في ٢٨ تموز (يوليو) ١٩١٤، أي في اليوم نفسه الذي اتخذ فيه تشرشل مبادرة الاستيلاء على السفينتين التركيتين، عقد غداء عمل مع الفيلد مارشال هوراميو هيربرت كيتشنر لبحث الأزمة الدوليـة المتعمقة. لقد كان كيتشنر، القائد المجرب لجيوش الامبراطورية البريطانية، بصفته حاكماً في مصر، مسؤولاً عن أمن قناة السويس وعن القوات القادمة من الهند، التي ستنقل عبر القناة في حالة قيام حرب. وكان تشرشل، بصفته اللورد الأول للأميرالية، مسؤولاً عن الحماية البحرية لسفن نقل الجنود في رحلتها البحرية الطويلة الى أوروبا. وقد تبادل السياسي الشاب والجندي المسن وجهات النظر خلال الغداء.

قال تشرشل مخاطباً كيتشنر: «إذا قامت حرب فلن تعود الى مصر»[1]. لم يكن هذا ما يرغب الفيلد مارشال في سماعه. فقد جاء كيتشنر الى بريطانيا وفي نيته أن يمكث ما يكفي من الوقت لحضور احتفـالات ١٧ تمـوز (يوليو) بمناسبة ترقيته الى رتبة ولقب «ايرل كيتشنر الخرطوم»، وكان حريصاً على العودة الى مركز عمله بصفته المعتمد البريطاني والحاكم العام في مصر، بأسرع ما يمكن. كان بصره دائماً موجهاً الى الشرق، وقد أبدى للملك جورج رغبته في تعيينه نائباً للملك في الهند عندما يشغر هذا المنصب حسبما هو مقرر في عام ١٩١٥؛ ولو انه خشي أن يقطع عليه

(١) مارتن جيلبرت، **ونستون تشرشل المجلد ٣: ١٩١٤ ـ ١٩١٦، تحدي الحرب** (بوسطن: هوتن وميفلين، ١٩٧١)، ص ١٢.

«السياسيون» طريق هذا التعيين[٢]. لقد كان كيتشنر الجاف والنزق يمقت السياسيين. حتى الوضع الدولي الآخذ في التدهور ما كان ليبقيه في لندن، فسافر في مطلع آب (أغسطس) الى دوفر ليلحق بعبّارة للقنال الانكليزي. وكانت خطته أن يسافر بالقطار من ميناء كاليه الفرنسي الى مرسيليا، ومن ثم يذهب الى مصر على متن طراد. وقد صعد الى الباخرة في دوفر بعيد ظهر الثالث من آب (أغسطس)، فأخذ يتأفف ويتذمر مبدياً نفاد صبره لأن الباخرة لم تبحر في الموعد المحدد لابحارها.

وشاءت تصاريف القدر أن يوشك سفره على الالغاء بدلاً من التأخير. ففي مساء اليوم السابق، اندمج أحدهم في حديث مع عضو محافظ في البرلمان البريطاني، التقاه في قاعة التدخين في نادي بروكس، أحد أندية لندن، وجره الحديث الى القول إن وزارة الحربية البريطانية تعاني من حالة فوضى مطلقة، وإن من المؤسف أن كيتشنر لم يكلف بمنصب وزير الحربية. وفي مساء اليوم عينه، نقل عضو البرلمان هذا الحديث الى اثنين من زعماء حزبه كانا في حجرة شبه خاصة في النادي يتباحثان في الوضع الدولي، وهذان الزعيمان اللذان نقل اليهما الحديث ـ أندرو بونار لو، وسير ادوارد كارسون ـ ناقشا الأمر مع آرثر بلفور، رئيس الوزراء المحافظ السابق، الذي بدوره نقل الاقتراح الى تشرشل، وكان على صلة طيبة معه.

وقد صدرت صحيفة التايمز صباح الثالث من آب (أغسطس) ـ يوم إعلان ألمانيا الحرب على فرنسا ـ متضمنة مقالة بقلم مراسلها العسكري، يحث فيها على تعيين كيتشنر وزيراً للحربية. وصباح اليوم نفسه قابل تشرشل رئيس الوزراء واقترح تعيين كيتشنر ولكنه لم يذكر، كما يبدو، أن الاقتراح جاء منه ومن المحافظين أيضاً. وتشير مذكرات تشرشل الى أنه ظن آنذاك أن اسكويث وافق على اقتراحه، لكن الواقع هو أن رئيس الوزراء تردد في إقرار هذا التعيين، فقرر بدلاً من ذلك، استبقاء كيتشنر في بريطانيا بصفة استشارية فقط.

كان كيتشنر على متن الباخرة التي لم تغادر دوفر بعد، عندما تلقى رسالة من رئيس الوزراء تطلب اليه العودة الى لندن فوراً، وقد رفض الفيلد مارشال العودة في أول الأمر، وبصعوبة اقتنع بالنزول من الباخرة. ولدى عودته الى لندن تبين له أن اسكويث لا يفكر في تعيينه في منصب نظامي، دعك من منصب ذي سلطات ومسؤوليات محددة بوضوح. وبالحاح من زملائه قرر كيتشنر أن يحسم المسألة، فذهب لمقابلة رئيس الوزراء مساء الرابع من آب (أغسطس) ـ الليلة التي قررت فيها بريطانيا أن تخوض الحرب، وبعد أن كانت الجيوش الألمانية قد اكتسحت بلجيكا ـ ودام اجتماعهما ساعة، قال خلاله كيتشنر انه إذا أُجبر على البقاء في لندن فلن يقبل منصباً أقل من منصب وزير الحربية.

وتحت ضغط السياسيين والصحافة، وافق رئيس الوزراء في اليوم التالي، فعيّن كيتشنر وزيراً للحربية. وقد كتب رئيس الوزراء قائلاً: «لم يكن كيتشنر (لكي ننصفه) حريصاً اطلاقاً على قبول

---

(٢) جورج كسار، **كيتشنر: مهندس النصر**، (لندن: وليم كيمبر، ١٩٧٧)، ص ١٧٢.

المنصب، أما وقد عرض عليه باعتباره واجباً فقد وافق. ومفهوم بوضوح انه لا دخل له بالسياسة وان مكانه في القاهرة سيبقى شاغراً ـ بحيث يستطيع العودة اليه عندما يحل السلام. انها تجربة محفوفة بالخطر ولكنها في ظني الأحسن في الظروف الراهنة»[٣]. كان افتراض اسكويث، كافتراض الجميع تقريباً، ان الحرب لن تدوم سوى بضعة شهور، ولذلك لم يعين بديلاً لكيتشنر في منصب المعتمد والحاكم العام في مصر. كان اعتقاده أن الفيلد مارشال عائد قريباً الى منصبه هناك. وفي السادس من آب (أغسطس) تسلم كيتشنر مهام منصبه الجديد في وزارة الحربية في وايتهول.

أقام اللورد كيتشنر في منزل مستأجر في لندن، مبيناً بوضوح انه لا يعتزم البقاء[*]. وكان هذا المنزل عند تقاطع شارعي كارلتون هاوس تيريس وكارلتون غاردنز، على بعد مسيرة أقل من خمس دقائق عن وزارة الحربية، وهذا يعني انه يستطيع أن يمضي كل لحظة من لحظات اليقظة في عمله. كان يستيقظ عند الساعة السادسة صباحاً، ويصل الى مكتبه عند التاسعة. ويتناول عادة غداء بارداً، ثم يعود الى مسكنه المؤقت عند السادسة مساء ليقرأ صحف المساء ويأخذ غفوة ثم يقرأ بعد العشاء البرقيات الرسمية حتى ساعة متأخرة من الليل[٤]. أما الكأس أو الكأسان من النبيذ مع العشاء وكأس الويسكي المسائي التي كان يستمتع بها في مصر فقد صارت محرمة، إذ انه بطلب من الملك جورج الخامس تعهد بأن يكون قدوة في الوطن بعدم شرب الخمور طوال الحرب.

يبدو ان تردد اسكويث في تعيين هذا الجندي العلم وزيراً، منشؤه الخوف من أن يبرز كيتشنر وزير الحربية بدلاً من رئيس الوزراء، زعيماً لبريطانيا في زمن الحرب. ولم يسبق لجندي عظيم أن شغل منصباً كبيراً في الدولة منذ أن تولى ولينغتون الوزارة قبل زهاء قرن، وما من ضابط انضم الى مجلس الوزراء وهو في خدمة الجيش منذ الجنرال جورج مونك الذي استعاد العرش في عام ١٦٦٠ فكوفىء بمنصب رفيع. ومنذ ذلك الحين حوفظ على مبدأ السلطة المدنية بغيرية شديدة. ولكن اسكويث شعر أنه مجبر على إخضاع هذا المبدأ لحاجته الملحة الى خدمات الفيلد مارشال كيتشنر.

كان كيتشنر شخصية أسطورية ـ كان أسطورة وطنية، وصورة معلقة على الجدران في سائر أنحاء المملكة. ومنذ أن تسلم منصبه الوزاري كانت جموع عديدة تحتشد يومياً لرؤيته داخلاً الى وزارة الحربية أو خارجاً منها. وقد كتبت في ما بعد ابنة رئيس الوزراء قائلة: «كاد أن يكون شخصية رمزاً، وفي ظني انه يرمز الى القوة، والحسم، وفوق كل شيء الى النجاح... كل ما تمتد يده اليه لا محالة ناجح. ثمة شعور بأن كيتشنر لا يمكن أن يفشل. ان الأثر النفسي الذي أحدثه

---

(٣) هـ. هـ. اسكويث، **رسائل إلى فينيشيا ستانلي**، حررها مايكل واليانور بروك (اوكسفورد ونيويورك: مطبعة جامعة اوكسفورد، ١٩٨٢) ص ١٥٧.

(*) في آذار (مارس) ١٩١٥ انتقل الى يورك هاوس، قصر سانت جيمس، وهو مسكن قدمه له الملك جورج.

(٤) **مفكرة اللورد ريدل في الحرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨** (لندن: ايفور نيكولسون وواطسون، ١٩٣٣)، ص ٤٨، وكسار، «**كيتشنر**»، ص ١٩٣.

تعيينه كان عفوياً وعاماً شاملاً، وكذلك كانت القوة التي بثها في الطمأنينة العامة. وقد منح الحكومة، بجدارته الشخصية، صفة وطنية»[٥].

لقد قيل ان العامة من الناس لا يحكِّمون العقل في ما يخص كيتشنر، بل يثقون به ثقة تامة، قائلين: «ما دام كيتشنر هنا، فالأمور بخير»[٦].

في الماضي كانت خاتمة الأشياء على يديه دوماً خاتمة ناجحة. فقد انتقم لمصرع الجنرال تشارلز جورج غوردون في الخرطوم عندما دمر امبراطورية الدراويش وأعاد فتح السودان. وقد حاول الفرنسيون آنذاك أن يقحموا أنفسهم في ممتلكات الامبراطورية البريطانية فتصدى لهم كيتشنر في عام ١٨٩٨ وجابههم بحزم في قلعة فاشودا في السودان، فإذا بالقوة الفرنسية تنهزم وتنسحب من القلعة. وفي جنوب أفريقيا لم تكن الأمور على ما يرام عند بدء حرب البوير، فجاء كيتشنر ليمسك بزمام الأمور وأنهى الحرب نهاية مظفرة. ثم انه عندما تولى قيادة الجيوش في الهند في مطلع القرن العشرين، فرض إرادته بالحزم الذي أبداه في مصر.

ان المواقع النائية في أنحاء الامبراطورية التي أحرز فيها انتصاراته الرائعة قد اضفت عليه بريقها. وبعد المسافة جعله يبدو ساحراً وأكبر من الحياة في آن واحد، وكأنه تمثال أبي الهول يبسط ظله وسط الصحراء. لقد كان شخصاً انطوائياً وكتوماً ولا يشعر بالطمأنينة، ومع ذلك بدا وكأنه البطل القوي الصامت في الأساطير الشعبية. ان إعراضه المؤلم عن الناس لم يكن في نظر الناس إعراضاً عنهم، وخوفه من زملائه السياسيين ظهر وكأنه احتقار لهم. لقد راقب موظف صغير في مقتبل العمر يعمل في وزارة الخارجية الفيلد مارشال في اجتماع ضمه ورئيس الوزراء، وسير ادوارد غراي، وديفيد لويد جورج، فدوّن في مفكرته أن «كيتشنر بدا وكأنه ضابط اختلط بالعديد من اللاعبين وهم يتنزهون فحاول التظاهر بأنه لا يعرفهم»[٧].

كان فارع الطول، عريض المنكبين، مربع الفكين، غليظ الحاجبين، كث الشاربين، أزرق العينين فيهما حول، ذا نظرة شاردة مخيفة، وكان يطاول رفاقه جسماً، ويظهر بمظهر الدور الذي أعده له القدر وخصته به الصحافة الشعبية. كان منذ حملاته الأولى محظوظاً بالصحافيين الذين تابعوا سيرته ورسموا صورته التي عرفها الناس. وكان محظوظاً أيضاً بزمن سيرته وهو زمن اضطرام الشعور والمؤلفات والعقيدة الامبراطورية في بريطانيا. ان دزرائيلي، وكيبلنغ، وأ. أ. ميسون (مؤلف «الريش الأربع») وليونيل كورتيس (مؤسس «الطاولة المستديرة» وهي حولية امبريالية) وجون بوتشان وغيرهم قد خلقوا موجة الشعور الجارفة التي ركب هو قمتها.

إن جورج ستيفنز، من جريدة ديلي ميل، الذي ربما كان أهم مراسل حربي في زمنه، كتب لقرائه في عام ١٩٠٠: «ان دقة كيتشنر لا يشوبها الخطأ حتى لتبدو وكأنها ليست من دقة البشر، ويبدو

---

(٥) فايوليت بونهام كارتر، **ونستون تشرشل كما عرفته** (لندن، ايمير وسبوتيسوود وكولينز، ١٩٦٥)، ص ٣١٦.

(٦) اللورد بيفر بروك، **السياسيون والحرب ١٩١٤ ـ ١٩١٦** (لندن: شركة اولدبورن بوك، ١٩٦٠) ص ١٧٢.

(٧) داف كوبر، **كبار السن ينسون**، (نيويورك: ا. ب. دتون، ١٩٥٤)، ص ٥٤.

هو أشبه بالآلة منه بالانسان»[8]. لقد ألف ستيفنز كتاباً عن حملة السودان روى فيه كيف قاد كيتشنر (الذي كان في ذلك الحين سردار، أي قائد الجيش المصري) جيوشه جنوباً مسافة تربو على ألف ميل من الأراضي الصخرية والرملية، من مياه وادي النيل الى أراضٍ لا يسقط عليها المطر أبداً، لكي يفتح بلداً مساحته مليون ميل مربع. لقد تجاهل المؤلف الوقائع التي كانت فيها مقدرة كيتشنر القيادية عرضة للنقد، فأسهب في الحديث على المقدرة التنظيمية التي اختص بها السردار واستمدها من ماضيه كضابط في سلاح الهندسة. ومما قاله ستيفنز ان كيتشنر كان يهيىء لتحركاته بعناية شديدة «فلم يخض معركة قط قبل أن يتيقن من نصر كاسح...»[9]. وقال ستيفنز أيضاً في كتابه: «لقد اختفى فيه الانسان... ليس ثمة انسان يدعى هيربرت كيتشنر، هناك السردار فقط، لا يطلب المودة ولا يعطيها، وضباطه وجنوده هم دواليب في آلة: يغذيهم بما يكفي لكي يكونوا أكفاء، ويقسو عليهم في العمل قسوته على نفسه»[10].

عندما انضم الى مجلس الوزراء، بل ولأشهر عديدة بعد ذلك، كان بقية الوزراء ـ وهو في نظر أكثرهم غريب ـ يهابونه. ومع أن أقواله في الشؤون العسكرية كانت تزعجهم. لأنها عكس كل ما اعتادوا أن يؤمنوا به، فقد قبلوا آراءه دون مناقشة. كان اعتقادهم أن الجيش البريطاني المحترف يكفي من حيث عدد أفراده، ولكن كيتشنر قال في أول يوم أمضاه في وزارة الحربية: «ليس عندنا جيش»[11]. وكان الرأي السائد أن الحرب ستكون قصيرة، ولكن كيتشنر ببعد نظر لا يخطىء، أبلغ مجلس الوزراء الذي أصيب بالذهول (والذي، وفقاً لكلام تشرشل قابل كلام كيتشنر بالشك) انه ينبغي لبريطانيا أن تحتفظ في الميدان بجيش يضم ملايين الرجال، وان الحرب ستدوم ما لا يقل عن ثلاث سنوات، ولن تحسمها إلا المعارك الضارية على أرض القارة الأوروبية وليس المعارك البحرية[12]. وخلافاً للرأي التقليدي القائل انه لا يمكن ايجاد جيش كبير إلا بالتجنيد الاجباري، زاد كيتشنر عدد الجيش بحملة تجنيد متطوعين، الأمر الذي فاجأ معاصريه وحيّر الخلف.

لقد رأى كيتشنر أن يربح الحرب بواسطة تنظيم قواته بمثل شمولية تنظيمها استعداداً لحملة الخرطوم. وقد عزم على أن يمضي السنوات الأولى في إيجاد وتدريب وتجهيز جيش هائل القوة، وأن يفعل ذلك بمنهجية، ثم أن يركز قواته في منطقة ما، لا أن يبددها في معارك جانبية. وكان شعوره أن الحرب العثمانية المقبلة هي حرب جانبية، وأن ارسال المزيد من الجنود لمقاتلة الأتراك هو تبذير في الموارد. كان يخشى وقوع هجوم تركي على قناة السويس ـ همه العسكري الوحيد في

---

(٨) ج. ستيفنز، **مع كيتشنر إلى الخرطوم**، (نيويورك: رود، ميد، ١٩٠٠)، ص ٤٦.

(٩) المرجع نفسه، ص ٤٨.

(١٠) المرجع نفسه، ص ٤٥.

(١١) **الموسوعة البريطانية**، الطبعة الثانية عشرة «كيتشنر».

(١٢) كسار «**كيتشنر**»، ص ١٩٦.

الشرق الأوسط ـ ولكنه اعتقد أن القوات البريطانية في مصر قادرة على صد الهجوم. ولم يكن للشرق الأوسط دور في خططه لكسب الحرب. إلا أن ذلك لا يعني انه لم يكن لكيتشنر سياسة بشأن الشرق الأوسط، وسنرى أنه كانت له آراء ثابتة في الدور الذي يجب أن تؤديه بريطانيا في المنطقة حالما تنتهي الحرب الأوروبية.

(٢)

كانت محض مصادفة أن البطل العسكري الذي جيء به الى الحكومة ليكون على رأس المجهود الحربي، رجل يرى أن له الحق، ويرى الآخرون أيضاً أن له الحق، في أن يكون الشرق منطقته الخاصة به. ومن هذه المصادفة انبثقت الخطوط العامة المميزة للسياسة البريطانية.

قبل زمن قريب، حكم كيتشنر مصر، البلد الذي كان من وجهة رسمية لا يزال جزءاً من الامبراطورية العثمانية، ولكنه واقعياً كان بلداً مستقلاً حتى احتلته بريطانيا في عام ١٨٨٢، معلنة أن هدفها هو اعادة النظام ثم تغادر البلد. ولكن بريطانيا بقيت فيه بدلاً من أن تغادره. وفي عام ١٩١٤ كانت مصر اضافة حديثة نسبياً الى دائرة النفوذ البريطاني. وكان الضباط الذين خدموا فيها مع كيتشنر قد شرعوا في تكوين نظرة متميزة الى الأحداث. وهم بحكم وجودهم في بلد ناطق بالعربية أخذوا يعتبرون أنفسهم خطأ، خبراء في الشؤون العربية، وقد أصيبوا بإحباط شديد اذ استبعدتهم وزارة الخارجية وحكومة الهند من صنع السياسة الخارجية، علماً أن وزارة الخارجية وحكومة الهند كانتا الجهتين اللتين تتعاملان تقليدياً مع الأجزاء الناطقة بالعربية في الامبراطورية العثمانية. ولم يكن لدى كيتشنر ولا لدى مساعديه إدراك حقيقي للفوارق الكبيرة بين التجمعات السكانية العديدة في الشرق الأوسط. فسكان شبه جزيرة العرب والمصريون، مثلاً، يتكلمون اللغة العربية، وفيما عدا ذلك هم مختلفون ـ من حيث التركيب السكاني، والتاريخ، والثقافة، والنظرة العامة، والظروف المحيطة بكل من البلدين. وحتى لو كان مساعدو كيتشنر خبراء في شؤون مصر حسب اعتقادهم، فليس من شأن ذلك بالضرورة أن يجعلهم خبراء في شؤون شبه جزيرة العرب حسب ادعائهم.

عندما نفذ كيتشنر حملة السودان، التي قام بها رغم مآخذ وزارة الخارجية والحكومة المصرية برئاسة اللورد كرومر عليها، فانه وسع كثيراً منطقة السيطرة البريطانية على العالم الناطق بالعربية. ولعله خلال حملة السودان بدأ يحلم باقتطاع ملك امبراطوري جديد وكبير لبريطانيا في الشرق الأوسط، على أن يكون هو نائب الملك في هذه الاقطاعية.

كان المسؤولون البريطانيون يعرفون منذ أواخر القرن التاسع عشر أن الخديوي ـ الأمير المصري الذي تحكم بريطانيا مصر من خلف عرشه ـ يطمح الى توسيع سلطته. ومع أن الخديوي كان نظرياً نائب السلطان العثماني في مصر، فقد كانت ثمة شائعات متواترة عن أفكار تراوده بشأن امكانية حلوله محل السلطان في الزعامتين الدنيوية والروحية ـ أي أن يكون سلطاناً وخليفة للمسلمين ـ في الولايات الناطقة بالعربية في الامبراطورية، بهذا يقسم الامبراطورية

مناصفةً. وثمة شائعة أخرى انه عزم على ضم الأماكن المقدسة الاسلامية في شبه الجزيرة العربية وتنصيب خليفة هناك تحت حمايته(١٣). أما الضباط المصريون والبريطانيون الملحقون به فلا بد أن يفهموا أن تحقيق هذه الخطة سيعود عليهم بزيادة كبرى في سلطتهم.

آنذاك ـ عند نهاية القرن التاسع عشر ـ كانت فرنسا هي الدولة الكبرى الأشد معارضة لتوسع مصر البريطانية، وفرنسا كانت حليفة روسيا. وقد بدا تحالفهما من وجهة نظر المواقع التابعة لبريطانيا والمحاذية للبحر الأبيض المتوسط، انه موجه ضد بريطانيا. وحيال بُعد روسيا الجغرافي عن المنطقة، كانت النظرة في مصر والسودان الى فرنسا انها العدو الذي يشعرون بأن وجوده الخطر قريب منهم. ولذلك كانت السياسة التي تربى ضباط كيتشنر على خدمتها هي سياسة مزاحمة فرنسا على الموقع والنفوذ في العالم الناطق بالعربية.

كانت التجمعات الكبرى واعتبارات السياسة العالمية تتجاوز مدى تفكير الضابط العادي في القاهرة البريطانية التي كانت عبارة عن جيب يتمثل فيه (كما كتب أحد معاوني كيتشنر): «كل ضيق الأفق وضيق المحيط مما نجده في أية بلدة تضم حاميات عسكرية في انكلترة...»(١٤). لقد كانت الجالية المؤلفة من المسؤولين البريطانيين وأفراد أسرهم متماسكة متجانسة، ومحور حياتها هو نادي سبورتنغ ونادي تورف وحفلات الرقص التي يحيونها في أحد الفنادق الرئيسة ست ليال في الأسبوع.

من هذه الجالية المطبوعة بطباع الحامية العسكرية الاقليمية ـ والتي تجاهل صانعو السياسة العالمية البريطانية وجهات نظرها ـ انبثق اللورد كيتشنر.

(٣)

اقتضى شن الحرب على الامبراطورية العثمانية توضيح طبيعة الوجود البريطاني في مصر وقبرص، إذ كانتا كلتاهما لا تزالان اسمياً جزءين من امبراطورية السلطان. وقد كان مجلس الوزراء البريطاني محبذاً لضم البلدين، بل قيل للمسؤولين في القاهرة ان القرار بهذا الشأن قد اتخذ. لقد احتج رونالد ستورز، سكرتير اللورد كيتشنر في القاهرة المختص بالشؤون الشرقية على هذا القرار قائلاً انه يمثل نكثاً بوعود قطعتها الحكومات البريطانية على مدى أربعين عاماً بأن يكون الاحتلال البريطاني موقتاً. وكان رأي مكتب المعتمد البريطاني المقيم في مصر (أي اللورد كيتشنر) إعطاء مصر وضع المحمية البريطانية، مع إشارة رمزية على أقل تقدير الى

(١٣) ايلي كدوري، **في المتاهة الانكليزية ـ العربية: مراسلات مكماهون ـ الحسين ومترجموها ١٩١٤ ـ ١٩٣٩** (كامبريدج، ١٩٧٦)، الصفحتان ١٢ ـ١٣، ول. هيرشوفيتش، **السلطان والخديوي ١٨٩٢ ـ ١٩٠٨**، **دراسات شرق أوسطية** (تشرين الأول، ١٩٧٢)، جوكا نيفاكيفي، «اللورد كيتشنر وتقسيم الامبراطورية العثمانية ١٩١٥ ـ ١٩١٦»، في: ك. بورن ود. وات، **دراسات في التاريخ الدولي** (لندن: لونغمان، ١٩٦٧) ص ٣١٨.

(١٤) اللورد ادوارد سيسيل، **وقت الفراغ لمسؤول مصري**، (لندن: هودر وستوتن، ١٩٢١) ص ١٨٧.

الاستقلال في نهاية الأمر ـ وقد دافع ميلن تشيثام (القائم بأعمال المعتمد البريطاني في غياب كيتشنر) دفاعاً مؤثراً عن هذا الرأي، فتخلي مجلس الوزراء عن وجهة نظره نزولاً عند وجهة نظر مكتب المعتمد البريطاني، وبذلك بيّن كيف سيكون اتجاه الأمور في مقبل الأيام.

ان مجلس الوزراء، في هذه الحالة، سمح لمقر المعتمد كيتشنر في القاهرة أن يقيم انموذجاً لشكل الحكم الذي أراد الفيلد مارشال ومعاونوه أن تمارسه بريطانيا في نهاية المطاف في سائر أنحاء العالم الناطق بالعربية. وهو لن يكون حكماً مباشراً على غرار ما تمارسه بريطانيا في أجزاء من الهند. ففي مصر كيتشنر هنالك أمير من أسرة مالكة ووزراء وحكام من أهل البلد مشاركون في اجراءات الحكومة. وهؤلاء يصدرون قرارات تحمل تواقيعهم استناداً الى توصيات يقدمها لهم المستشارون البريطانيون الملحقون بمناصبهم. ذلك كان شكل حكومة المحمية الذي دعت الى تطبيقه جماعة كيتشنر. وقد عبر رونالد ستورز عن ذلك بكلمات فيها براعة في السبك: «استنكرنا صيغة فعل الأمر، وآثرنا عليها افعال التمني الشرطية، بل صيغة ترجي ما لا يمكن ادراكه»[١٥].

هذا القرار المتعلق بمصر كان توطئة لقرارات أخرى اتخذها ستورز وغيره من حاشية كيتشنر بشأن السياسة البريطانية في الشرق الأوسط تحت حماية سلطة الفيلد مارشال التي لا ينازعه فيها منازع. فإذا ما تصادمت آراء الحكومة في مواضيع الشرق مع آراء اللورد كيتشنر، كان المرجح أن يكون الظفر من نصيب آراء كيتشنر، والقرارات التي تصدر في العادة عن رئيس الوزراء، أو وزير الخارجية، أو نائب الملك في الهند، أو مجلس الوزراء، كانت عوضاً عن ذلك تصدر عن موظفين ذوي مراتب دنيا نسبياً وتطرح باعتبارها تمثل وجهة نظره. وما كان هذا ليحدث لولا مهابة الفيلد مارشال الفذة.

لقد كتب سير ادوارد غراي، وزير الخارجية، على احدى البرقيات الواردة من القاهرة حاشية مضمونها: «هل يوافق اللورد كيتشنر؟ إذا كان موافقاً فأنا موافق»[١٦]. ولعله كتب الحاشية عينها على جميع البرقيات. كان كيتشنر حريصاً على عرض القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية على غراي، فكان هذا ينزل عند آراء كيتشنر، ويقر حتى تلك المقترحات التي يقدمها وزير الحربية مع أنه معارض لها.

إن أحد أسباب ترك أعضاء البرلمان والوزارة المسائل الشرقية الى هذا الحد، لكيتشنر وحاشيته، هو انهم لم يفقهوا الكثير عنها. ان جهل البريطانيين بشؤون الشرق الأوسط خلال حرب عام ١٩١٤ هو أمر لا يتصوره عقل موظف حكومي في الثمانينيات من القرن العشرين، اعتاد الرجوع الى المراجع الضخمة، والتغطية الصحافية العالمية، والتزود بتفاصيل واسعة من المعلومات عن بلدان أجنبية، تقوم بجمعها الحكومات الكبرى. فبعيد دخول بريطانيا الحرب ضد تركيا،

---

(١٥) **مذكرات سير رونالد ستورز** (نيويورك: غ. ب. بوتمانز وأولاده، ١٩٣٧) ص ٢٠٦.

(١٦) كدوري، **في المتاهة الانكليزية العربية**، ص ٢٩.

اشتكى سير مارك سايكس، أحد قلة من أعضاء البرلمان البريطاني قامت برحلات الى الشرق، من عدم وجـود كتـاب تاريـخ واحـد صادق المعلومـات باللغـة الانكليزية عن الامبراطورية العثمانية[١٧]. ولم يكن أي من كتب التاريخ المتداولة آنذاك يستند الى بحث أصلي، بل كانت جميعها تستند الى جهد ألماني توقف عند السنة ١٧٤٤، ولذلك كانت كلها كتباً تقادم زمنها كثيراً[١٨]. وفي عام ١٩١٧، وفيما كانت الجيوش البريطانية تتهيأ للغزو شمالاً باتجاه سورية، طلب الجيش إلى المخابرات البريطانية أن تزوده بدليل عن الأوضاع في سورية، فكان الجواب أن لا وجود لكتاب بأية لغة أوروبية يتضمن مسحاً للأوضاع الاجتماعية والسياسية في المنطقة[١٩].

لقد كانت الحكومة البريطانية تفتقر الى أبسط أنواع المعلومات الأولية ـ بما فيها الخرائط ـ عن الامبراطورية التي دخلت الحرب ضدها. لقد حدث في المدة ١٩١٣ ـ ١٩١٤ أن قام أحد ضباط مخابرات كيتشنر سراً بمسح ورسم خريطة لمنطقة قفر قريبة من حدود سيناء التابعة لمصر التي تحكمها بريطانيا، فكان عمله أحد قلة من أعمال المسح القليلة التي قامت بها المخابرات البريطانية[٢٠]. ان الضباط البريطانيين الذين قادوا العمليات في الأراضي العثمانية في سنوات الحرب الأولى كانوا معظم الوقت يعملون في الظلام. كان لاخفاق الغزو البريطاني لتركيا في عام ١٩١٥ أسباب عديدة، أحدها أن قوة الغزو البريطانية زودت بخريطة واحدة لشبه الجزيرة التي كانت هدفاً للهجوم ـ وقد تبين أن هذه الخريطة غير دقيقة. وعندما جاء دور الشرق الأوسط، أدرك السياسيون، شأنهم شأن العسكريين، انهم يتحركون في مناطق غير معروفة المعالم لديهم.

ولكن الوزراء البريطانيين الذين نزلوا عند إرادة كيتشنر في شؤون الشرق الأوسط، كانوا يجهلون مدى ضآلة فهمه للشرق الأوسط، أو فهم معاونيه في القاهرة والخرطوم الذين اعتمد عليهم من حيث المشورة والمعلومات.

(١٧) سير مارك سايكس، **تراث الخلفاء الاخير: تاريخ مختصر للامبراطورية التركية** (لندن: ماكميلان، ١٩١٥).

(١٨) **الموسوعة البريطانية**، الطبعة الحادية عشرة «تركيا»، ولورد ايفرسلي، **الامبراطورية التركية من عام ١٢٨٨ إلى عام ١٩١٤** (نيويورك: هوارد فيرتيغ، ١٩٦٩)، ص ٦.

(١٩) **النشرة العربية**، العدد ٤٧، ١١ نيسان ١٩١٧.

(٢٠) هـ. ف. ف. وينستون، **المغامرة غير المشروعة** (لندن: جوناثان كيب، ١٩٨٢)، ص ١٠٧ ـ ١٠٩ و٢٢٠ ـ ٢٢١.

الفصل الثاني

معاونو كيتشنر

(١)

كان وزير الحربية لا يتجنب النساء فقط (كما كان يفعل دائماً) بل كان يتجنب العالم الخارجي كله، فعاش في محيط كل من فيه من الذكور، وكان سكرتيره العسكري الشخصي، الكولونيل أوزوالد فيتزجيرالد يكاد يكون مرافقه الوحيد والدائم. وقد أخذ فيتزجيرالد يراسل ويتحدث باسم كيتشنر، وعندما كان الناس يقولون انهم كتبوا الى كيتشنر أو سمعوا منه كانوا يقصدون انهم كتبوا الى فيتزجيرالد أو سمعوا منه.

كان كيتشنر يعتمد على الدوام اعتماداً شديداً على مرؤوسيه. أما وقد انتقل الآن الى مركز السلطة في لندن فلم يكن فيتزجيرالد وحده هو الذي انتقل معه الى مركز السلطة بل انتقل معه إليها أيضاً مرؤوسوه الذين ظلوا في مصر والسودان. وهكذا فان اللورد كيتشنر فرض الشكل الذي رسمه على سياسة بريطانيا ليس عن طريق رسم مقاربة جديدة نحو الشرق الأوسط فحسب، بل عن طريق تفويض السلطة الى ضباط مختارين في الميدان أيضاً، فكان أولئك الضباط يوجهون تلك السياسة وينفذونها. وبدلاً من أن يشعر المسؤولون البريطانيون في مصر والسودان انهم موضع تجاهل أو انهم مهملون كما كانوا يشعرون في الماضي، أتيحت لهم الفرصة الآن ليجعلوا وزنهم ملموساً.

لقد صعد معاونو كيتشنر القدامى في العالم الناطق بالعربية مع كيتشنر نفسه الى مكان الصدارة في صنع السياسة الشرقية. والأمر الذي كان بارزاً في نهاية عام ١٩١٤ هو أن كيتشنر كان قد طبع سياسات الحكومة بطابعه الشخصي، غير أن الأمر الذي تبين في ما بعد أنه أكثر أهمية وديمومة، هو أن كيتشنر كان قد اختار الأشخاص الذين كان عليهم إعلام الحكومة البريطانية وتقديم المشورة لها بشأن الشرق الأوسط طوال الحرب ـ وبعد الحرب أيضاً. إن ما فعله كيتشنر بنقل السلطة اليهم هو أنه نقل الكثير من عملية تقويم المعلومات وصنع السياسة من عاصمة امبراطورية عالمية، حيث المسؤولون ـ حتى ولو لم يكونوا ذوي معرفة خاصة